وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم علم اجتماع
تخصص انحراف وجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

التهميش الاجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر

دراسة ميدانية على جماعات التهريب ببلدية بئر العاتر ولاية تبسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
عقبة رمضاني
معمر عمر

إشراف الأستاذ:
أ.د عاشور المولدى

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خالد حامد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عاشور المولدي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
فاطمة الزهراء مكلاتي	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

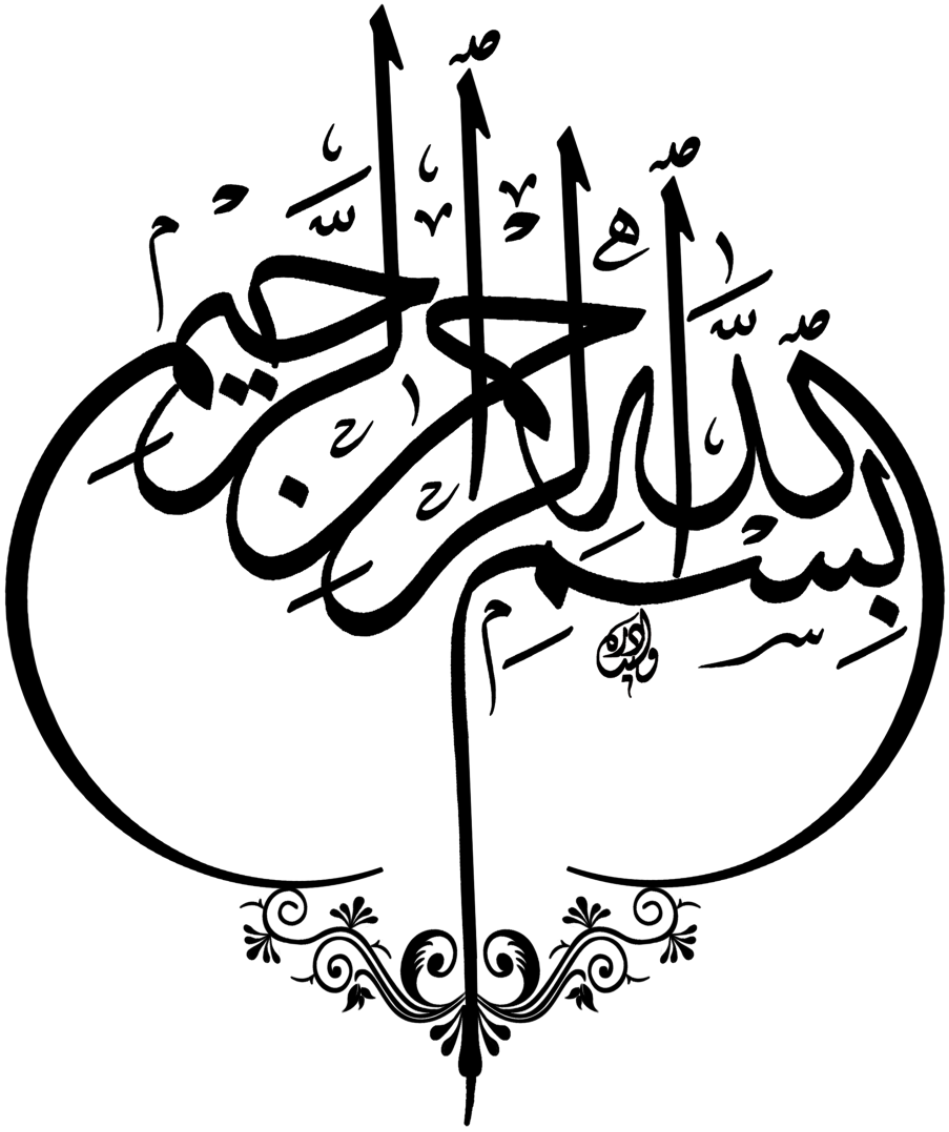
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي جعل لنا لسانا ينطق بالعلم وعقلا يضيء ظلمة أيامنا و و نورا يزيح الجهل عن دروبنا

الشكر والعرفان لمن لا نحصيهم فضلا وتقديرا، لمن يشجعنا ويدعمنا إن كنا في أوائل الصفوف أو أواخره أبي الغالي.

للأمهات اللاتي تمشين على الجمر وتحملننا لننعم نحن بالبرد والسلام

الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور المولدي عاشور الذي يمشي ونمشي نحن على خطاه حتى لا نكون على الهوامش وكذلك الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة كل الشكر لمن علمنا يوما حرفا و لمن أهدانا يوما قلما وقال اكتبوا ولكل من دفعنا نحو النجاح أو أزاح عن سبيلنا أشواك العجز والفشل

إهداء

العمر محطات و عند كل محطة نودع المزيد ممن شاركونا الرحلة، يأسفنا توديع مرحة العمر هذه، ويسعدنا أن وضعنا القدر في آخر سطر من أسطر الحكاية، لننهي ما ابتدأناه قبل سنين

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فها هي ثمار عملنا قد أينعت وآن قطافها هذه الكلمات المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة لينهل منها ما يشاء، ويشتهي وينقد فيها ما يرفض ويبتغي .كل الشكر إلى من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة إلى الوالدين إلى زملاء الدراسة و رفاق الدرب، إلى كل الأساتذة و كل من ساعدنا من قريب أو بعيد نهدي هذا العمل.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث	
تمهيد:	4
أولا: إشكالية الدراسة	4
ثانيا: فرضيات الدراسة	5
ثالثا: أسباب ودوافع اختيار الموضوع	5
رابعا: أهمية الدراسة	6
خامسا: أهداف الدراسة	6
سادسا: مفاهيم الدراسة	6
سابعا: المنهج المستخدم	7
ثامنا: وصف العينة	8
تاسعا: الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني: التهميش الاجتماعي في المناطق الحدودية بالجزائر	
المبحث الأول: أشكال ونماذج وأبعاد التهميش الاجتماعي	15
المطلب الأول: أشكال التهميش الاجتماعي	15
المطلب الثاني: نماذج التهميش الاجتماعي	15
المطلب الثالث: الأبعاد السوسيولوجية للإقصاء الاجتماعي	16
المبحث الثاني: عوامل المساهمة في عملية التهميش الاجتماعي و أكثر الفئات عرضة له	18
المطلب الأول: العوامل المساهمة في عملية التهميش الاجتماعي	18

المطلب الثاني: أكثر الفئات عرضة للإقصاء الاجتماعي	20
أولا: الأيتام من فئة مجهولي النسب	20
ثانيا: كبار السن	20
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمشكلة التهميش الاجتماعي وآثارها على المجتمع	21
المطلب الأول: النظريات المفسرة لمشكلة التهميش الاجتماعي	21
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التهميش الاجتماعي	22
الفصـل الثالث: الجماعات الاجرامية في المناطق الحدودية بالجزائر(جماعات التهريب نموذجا)	
المبحث الأول: ماهية الجماعات الاجرامية	26
المطلب الأول: تعريف الجماعات الاجرامية	26
المطلب الثاني: خصائص الجماعات الإجرامية	26
المطلب الثالث: أسباب انتشار الجماعات الاجرامية	28
أولا: العوامل الاجتماعية	28
ثانيا: العوامل الاقتصادية	28
ثالثا: العوامل السياسية	28
رابعا : التطور التكنولوجي	29
المبحث الثاني: جريمة التهريب بالمناطق الحدودية بالجزائر	30
المطلب الأول: تعريف جريمة التهريب	30
الفرع الأول: التعريف اللغوي للجريمة التهريب.	30
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للجريمة التهريب.	30
المطلب الثاني: أسباب جريمة التهريب	31
المطلب الثالث: أنواع وآثار التهريب	34
الفرع الأول: أنواع جريمة التهريب	34
الفرع الثاني: أثار جريمة التهريب	35
الفصـل الرابع: الإطـار التطبيـقي للدراســة	
أولا: إجراءات الدراسة الميدانية	38
1- منهج الدراسة	38

2- عينة الدراسة	38
3- الاطار المكاني والزماني للدراسة	39
4- أدوات جمع البيانات	40
ثانيا: تحليل نتائج المقابلة	41
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	80
رابعا: نتائج اختبار الفرضيات	84
خاتمة	86
قائمة المصادر والمراجع	89
الملاحق	93

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: توزيع أفرد العينة حسب الجنس	41
الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب السن	42
الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	43
الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	44
.الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب العامل الجغرافي	45
الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة المبحوثة حسب نوع السكن	46
الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن	47
الجدول رقم 08: وقت استيقاظ أفراد العينة المبحوثة	48
الجدول رقم 09: معرفة ما إذا مارس أفراد العينة نشاط مهني سابق	49
الجدول رقم 10: لدى أفراد العينة أي مدخول يساعد على تحمل أعباء الحياة	50
الجدول رقم 11: شارك أفراد العينة مسبقا في مقابلات عمل أو مسابقة توظيف	51
جدول رقم 12: تأثير متغير المستوى الدراسي على مشاركة عينة الدراسة في مسابقة التوظيف	52
الجدول رقم 13: أفراد العينة يرون بأن الشهادة العلمية وراء عدم حصولك على العمل	53
الجدول رقم 14: علاقة متغير الحالة المدنية بوجود سوابق قضائية في ممارسة التهريب	54
الجدول رقم 15: في حالة الاجابة بنعم، هل تعرضت لعقوبة	56
الجدول رقم 16: في حالة توفر منصب عمل دائم ماذا يختار أفراد العينة	57
الجدول رقم 17: الدافع الأساسي لدخول عينة الدراسة إلى نشاط التهريب	58
الجدول رقم 18: تحسنت حالة أفراد العينة المادية من خلال ممارسة نشاط التهريب	59
الجدول رقم 19: أهم المخاطر التي يواجهها الممارسون للتهريب	60
الجدول رقم 20: معرفة ما إذا كان هناك ضمانات تدفع المبحوثين لزيادة النشاط التهريبي	61
الجدول رقم 21: جماعات التهريب يرون أن نشاطهم مشروع	62
الجدول رقم 22: هناك من يحفز المهربين ويدعمهم على مواصلة النشاط التهريبي	63

الجدول رقم 23: الأشخاص المحفزين للمهربين والذين يدعمونهم على مواصلة النشاط التهريبي	64
الجدول رقم 24: سبق وأن استمع المبحوثون إلى بعض الأغاني التي تحفز على النشاط التهريبي	65
الجدول رقم 25: نوع الأغاني التي يتم الاستماع إليها أثناء التهريب	66
الجدول رقم 26: الاستعراضات التي يمارسها المهربون بسياراتهم في المناسبات والأعراس ميهرة لعينة الدراسة	67
الجدول رقم 27: معرفة وصف المهربين المحكوم عليهم بالسجن من قبل المبحوثين	
الجدول رقم 28: وصف الحالة السائدة بعد خروج المهرب من السجن	70
الجدول رقم 29: معرفة ما إذا كان أفراد العينة المبحوثة على علاقة مع بعض أعوان الجمارك	71
الجدول رقم 30: معرفة ما إذا كان بعض المهربين يتعمد ابرام علاقات مع بعض أعوان الجمارك؟	72
الجدول رقم 31: معرفة كيفية تصرف أمهر المهربين أمام الحاجز	73
الجدول رقم 32: معرفة إذا كان وقف أفراد عينة الدراسة على حالات فساد أو رشوة قدمها المهربن لدى بعض السلطات	74
الجدول رقم 33: علاقة متغير السن بتجاوز الجمارك والقيام بعملية التهريب	75
الجدول رقم 34: معرفة هل سبق وأن قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات ضد الإطارات والأعوان الفاسدين	77
الجدول رقم 35: معرفة ما يمثل للأعوان القائمين على حماية الحدود من التهريب بالنسبة لعينة الدراسة	78

فهرس الأشكـــــــال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: توزيع أفرد العينة حسب الجنس	41
الشكل رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب السن	42
الشكل رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:	43
الشكل رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية:	44
الشكل رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب العامل الجغرافي:	45
الشكل رقم 06: توزيع أفراد العينة المبحوثة حسب نوع السكن:	46
الشكل رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن	47

مقدمة

مقدمة

تداول الفكر الإنساني والاجتماعي على مدى العصور القديمة إلى غاية وقتنا الراهن، قيمة المساواة وأهميتها، حيث سعت الشعوب إلى تحقيق العدل الاجتماعي، وأدخلت ذلك في مذاهبها ورؤاها على المدى البعيد، ثم في فلسفاتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية. وما زال العدل والمساواة، بعيدين عن الواقع، وعن الناس. ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على صعد: الإنتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. أما اللامساواة، فتعني التهميش أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة. وقد شغلت قضية التهميش الاجتماعي بال الكثيرين من علماء الاجتماع، وذلك لأنها تعد سببا مباشرا في تقسيم المجتمعات، وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالتهميش الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوت عليها المجتمعات

والتهميش الاجتماعي مفهوم، ربما يكون جديدا على قاموسنا الثقافي، وهذا لا يعني أن ميدان الدراسات الاجتماعية لم يلتفت إليه بكونه ظاهرة جديرة بالاهتمام، حيث قلت الدراسات التي تسعى لتأطير هذه الظاهرة ودراسة أبعادها أو مراقبة آثارها السلبية في بنية المجتمع، رغم الجهود الحثيثة والمبذول في البحث الميداني المتخصص لمعالجة مثل هاته الظواهر الاجتماعية، وإجراء الأبحاث الدورية لمستويات الظاهرة وأنماطها، ووضع البدائل الكفيلة بتخفيف آثارها، على الرغم من سعة فرص الاندماج المجتمعي، وتوفر العوامل المساعدة على إقامة العدالة الاجتماعية، من خلال النظم والآليات الديمقراطية المتبعة، ومنظومة الحقوق والواجبات التي تتكفلها سياقات المواطنة، ومنظومة حقوق الإنسان التي تلتزم بها المجتمعات الغربية بصورة أوضح وأكثر شفافية من مجتمعاتنا.

وبالتالي يمكن القول بأن التهميش الاجتماعي ظاهرة متجذرة في بعض المجتمعات وراسخة فيها نتيجة لانعدام قيم ومبادئ التسامح والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى غياب الآليات الكفيلة بتعزيز فرص الاندماج الاجتماعي والمساهمة الكاملة لكافة شراح المجتمع في تدعيم قيم التعاون والتكافل ومبدأ تكافؤ الفرص، وهذا تجنبا للوقوع في أزمات وانتشار آفات اجتماعية تتصاعد من الوقت لتشهد انتشار وتفشي مختلف الجرائم داخل المجتمع.

فانتشار الجرائم داخل المجتمع هو ظاهرة خطيرة تؤثر على استقرار وسلامة المجتمعات في جميع أنحاء العالم ومن بينها الجزائر التي ليست بمنأى عن هذا الخطر، حيث تتنوع أنواع الجرائم وتشمل العنف، والسرقة، والاحتيال، والتهريب، والاتجار بالمخدرات، وغيرها من الأنشطة غير القانونية. يمكن أن تتسبب هذه الجرائم في خسائر بشرية ومادية جسيمة، وتهدد سلامة ورفاهية المجتمعات.

كما تعزى أسباب انتشار الجرائم داخل المجتمع إلى عدة عوامل يمكن أن تدفع بعض الأفراد إلى اللجوء إلى الجريمة كوسيلة لتحقيق الربح السريع أو تلبية احتياجاتهم الأساسية التحديات الاجتماعية مثل الإدمان على المخدرات، والعنف الأسري، ولعل أبرز الجرائم المنتشرة بالجزائر نجد جريمة التهريب عبر الحدود.

حيث يتسبب التهريب عبر الحدود في تكبد الدولة الجزائرية خسائر اقتصادية هائلة. فعندما يتم تهريب السلع والبضائع بطرق غير قانونية، يفقد الدولة الجزء الكبير من إيراداتها الضريبية والجمركية. وهذا يؤثر سلبًا على الموارد المالية للدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة والاستثمار في التنمية.، كما يشكل التهريب عبر الحدود تهديدًا خطيرًا على أمن الدولة. فعندما يتم تهريب البضائع غير القانونية مثل المخدرات والأسلحة والمواد النووية، يتم تمويل أنشطة إجرامية وإرهابية. وبالتالي، يتعرض الأمن والاستقرار الوطني للخطر.

من هنا، جاءت هاته الدراسة لتعالج موضوع التهميش الاجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر -دراسة ميدانية على جماعات التهريب ببلدية بئر العاتر ولاية تبسة-، وللإحاطة بكافة جوانبه قدر المستطاع ارتأينا إلى اتباع خطة من أربعة فصول؛

الفصـل الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث

الفصـل الثاني: التهميش الاجتماعي في المناطق الحدودية بالجزائر

الفصـل الثالث: الجماعات الاجرامية في المناطق الحدودية بالجزائر(جماعات التهريب نموذجا)

الفصـل الرابع: الإطـار التطبيـقي للدراســة

الفصـل الأول

الإطار المنهجي والنظري للبحث

تمهيد:

لقد تداول الفكر الإنساني والاجتماعي على مدى العصور القديمة ووصولا إلى العصر الحالي العديد من القيم والمفاهيم على غرار قيمة العدل والمساواة، حيث حلمت الشعوب بالعدل الاجتماعي، وأدخلت ذلك في مذاهبها ورؤاها الفكرية وتطلعاتها الاجتماعية، ثم في فلسفاتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية. غير أن الواقع لا زال بعيدا عن هاته التطلعات، ولكن العالم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على صعد: الإنتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. أما اللامساواة، فتعني الاستبعاد أو الحرمان أو التهميش عن هذه المشاركة، وقد شغلت قضية التهميش الاجتماعي بال الكثيرين من علماء الاجتماع، وذلك لأنها تعد سببا مباشرا في تقسيم المجتمعات، وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فهو يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوّت عليها المجتمعات.

والتهميش الاجتماعي كمفهوم، ربما يكون جديدا على قاموسنا الثقافي، وهذا لا يعني أن ميدان الدراسات الاجتماعية لم يلتفت إليه بكونه ظاهرة جديرة بالاهتمام، حيث غاب التأطير الكافي لهذه الظاهرة ودراسة أبعادها أو مراقبة آثارها السلبية في بنية المجتمع، هذه الأخيرة تمثلت في انتشار الآفات الاجتماعية والمشاكل المتعلقة أساسا بعنصر الشباب الذي يعد القوام الأساسي لأي مجتمع ومنها انتشار العمليات الاجرامية في أوساطهم، حيث تكونت العديد من الجماعات الاجرامية التي مهمتها نشر الفساد وتفشي القيم المنحطة داخل المجتمع.

وعطفا على ما سبق، فإن الشباب يتعرض داخل المجتمع إلى العديد من المشاكل تساهم في ضياع طاقاتهم وتهدمها وتحيدها عن توظيفها بالشكل الايجابي خدمة لصالحهم ولمجتمعهم ضمن إطار متكامل، والتي منها الانحرافات السلوكية والانسلاخ من قيم الانسانية والحضارية والتي تزعزع من ترابط المجتمع وتماسكه، زيادة إلى تفشي الاجرام والذي بات هاجسا يؤرق العام والخاص، حيث باتت الأحياء والتجمعات السكانية مرتعا لهاته التجمعات الاجرامية، وأصبح تدخل القوى الامنية للحد منها ضرورة حتمية لضبط الأمن واسبال الأمان على الساكنة، وهو الأمر الذي يؤدي بشكل مؤسف إلى إيداع العديد من الشباب السجون وينتهي بهم المطاف خلف القضبان بين المجرمين والمتابعين قضائيا.

أولا: إشكالية الدراسة

من هنا جاءت هذه الدراسة لتعالج الاشكالية التالية:

- **كيف تساهم ظاهرة التهميش الاجتماعي في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر؟**

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات أخرى فرعية تتمثل في:

1- ماهي أسباب ظهور ظاهرة التهميش الاجتماعي بالمجتمع الجزائري؟

2- ماهي أسباب ظهور الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري ؟

3- ما هي العلاقة التي تربط بين ظاهرة التهميش الاجتماعي وتكوّن الجماعات الاجرامية بالجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من خلال التساؤلات السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- تعتبر ظاهرة التهميش الاجتماعي سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1- توجد علاقة بين البطالة وزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية

2- توجد علاقة بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي وزيادة تشكل جماعات السرقة والاعتداء على الأهالي

3- لا توجد أي علاقة بين الوضع الاجتماعي وتراجع الجماعات الاجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية للجزائر

ثالثا: أسباب ودوافع اختيار الموضوع

هناك مجوعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، ومنها ما هو ذاتي وما هو موضوعي:

1- الأسباب الذاتية:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص العلمي والمهني.
- مقارنة الجانب النظري بالجانب التطبيقي الذي تتيحه هاته الدراسة.
- الرغبة الشخصية في خوض غمار هذا البحث واستكشاف خباياه.

2- الأسباب الموضوعية:

- انجاز دراسة علمية أكاديمية وفق منهج واضح من أجل اثراء الرصيد العلمي في مجال علم الاجتماع
- الوقوف على واقع التهميش الاجتماعي ببلدية بئر العاتر ومعرفة مدى انتشار هاته الظاهرة بالمدينة

- ربط ظاهر التهميش الاجتماعي بتكوين الجماعات الاجرامية وتحديد العوامل المشتركة بينهما بمدينة بئر العاتر

رابعا: أهمية الدراسة

تكتسي دراسة موضوع التهميش الاجتماعي أهمية بالغة باعتبارها تسلط الضوء على معضلة اجتماعية واسعة الانتشار داخل المجتمع الجزائري كما أن أسبابها تختلف وتعدد والوقوف عندها وتحديدها من شأنه تشخيص هاته المشكلة ومحاولة الوصول إلى حلول ناجعة لها، كما أن موضوع تكوين الجماعات الاجرامية هو الآخر بالغ الأهمية لما يشكله من خطورة بالغة على الأفراد والجماعات وبالتالي فالربط بينه وبين موضوع التهميش الاجتماعي يعد مادة علمية دسمة تستحق البحث والتحقيق لحساسية الموضوع ومدى أهميته.

خامسا: أهداف الدراسة

- التعرف على الأسباب الكاملة وراء ظاهرة التهميش الاجتماعي ببلدية بئر العاتر
- تحديد أبعاد ظاهرة التهميش الاجتماعي وربطها بتكوين الجماعات الاجرامية ببلدية بئر العاتر
- التعرف على تأثير تكوين الجماعات الاجرامية على أمن واستقرار المجتمع
- تحديد العلاقة التي تربط بين التهميش الاجتماعي وظاهرة تكوين الجماعات الاجرامية ببلدية بئر العاتر
- اقتراح حلول فعالة للحد من ظاهرة التهميش الاجتماعي وبالتالي التقليل من تكوين الجماعات الاجرامية

سادسا: مفاهيم الدراسة

1- التهميش الاجتماعي:

ذهبت المعاجم اللغوية إلى أن معنى "همّش" هو الكلام والحركة والعمل السريع، أما المعاجم الحديثة فقد أشارت إلى أن التهميش لا يخرج عن التعليق على كتابة ما إلا أن المعنى الأكثر تداولا ووضوحا صدر من مجمع اللغة العربية في القاهرة في شرح لفظ التهميش بمعنى جعل الشيء قليل الأهمية[1]

بقصد بالتهميش "حرمان الفرد من الوصول إلى الخدمات والموارد التي يحتاجها كالماء والطعام، المسكن وغيره من الحاجات، غالبا ما يعاني الانسان المهمش من الاقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي في توزيع القوة والثروة"[2].

[1]- أحمد مختار عبد الحميد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ج3، 2008، ص2365.

[2]- كامل، علياء الحسين محمد. "**دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية، دراسة انثروبولوجية**" .مجلة كلية الآداب مج13، ع2، 2021، ص3406.

2- الجريمة:

الجريمة من الفعل جرم، جمع جرائم وهي الذنب، والمجرم المذنب، والجارم الجاني الذي يجرم نفسه وقومه شرا، وفلان له جريمة أي جُرُم، وقد أجرم جرما أي أذنب.[1]

يقصد بالجريمة "كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارما يتجاوز حدود التسامح الممكنة"[2].

3- الجماعة الاجرامية:

تمثل مجموعة من الأفراد يقودهم شخص واحد مطاع من طرف جميع الأفراد، يكون عادة شخصا مسبوقا قضائيا، وله تاريخ في الاجرام، حيث يعتبر الأقوى والأخطر في الجماعة، ليثير الخوف والهلع والطاعة في صفوف جماعته من جهة، كما يثير الفزع والرهبة في صفوف المواطنين من جهة أخرى، بغية عدم مواجهته أو التبليغ عنه والشهادة ضده في المحاكم إن اقتضى الامر، كما أن للجماعية الإجرامية ضوابط صارمة يحترمها جميع أفراد الجماعة؛ حيث تقوم هذه المجموعة بأعمال إجرامية مثل الاعتداء المسلح، القتل ...الخ[3]

سابعا: المنهج المستخدم

عند القيام بأي دراسة علمية لابد من إتّباع خطوات فكرية منظّمة وعقلانية هادفة إلى بلوغ نتيجة ما، باتّباع منهج يتناسب مع طبيعة الدّراسة التي سنتطرق إليها، كما أن معرفة المنهج المعتمد في الدّراسة الميدانية أكثر من مهم بالنّسبة للباحث، وذلك حتى يكون على اقتناع تام بالنّتائج التي توصّل إليها.

ويقصد بالمنهج على أنه عملية فكرية منظمة أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف، يسلكه الباحث المتميّز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفًا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة [4]، فهو أسلوب للتّفكير والعمل يعتمد الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظّاهرة موضوع الدّراسة[5].

لذلك فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج **الكيفي التحليلي** يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ووصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا أو كيفيا .

---

[1]- محمد بن الأزهري الهروي، **معجم تهذيب اللغة**، ط1، دار التراث العربي، بيروت، ج11، 2001، ص46.

[2]- بوطبال سعد الدين، **تحليل نفسي اجتماعي للجماعات المنحرفة والاجرامية في أحياء السكنات الاجتماعية بالجزائر**، مجلة التراث، جامعة الجلفة، عدد23، 2016، ص163

[3]- **المرجع نفسه**، ص164.

[4] عبد الخالق محمد علي، **خطوات نحو بحث النهج الإعلامي**، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص، 102.

[5] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص، 33.

المنهج الكيفي التحليلي هو " يعتبر المنهج الكيفي عبارة عن مجموعة من الخطوات التي يحاول من خلالها الباحث أن يفهم المعاني بشكل متعمق، ويعرف البحث الكيفي بأنه بحث يتم الحصول على النتائج الخاصة به من خلال مجموعة من الإجراءات الإحصائية، ويهدف هذا البحث بفهم الظواهر الطبيعية جيدًا. حيث يهدف إلى وصف الظاهرة الاجتماعية بشكل متعمق وبشكل دقيق وشامل، ودراسة الإنسان والواقع الاجتماعي بشكل متعمق ودقيق، إضافة إلى عرض مختصر للبحث العلمي الخاص بالباحث. كما يسهل المنهج الكيفي في البحث العلمي من عملية الفهم والتأويل.[1]

ثامنا: وصف العينة

هناك من عرف العينة على أنها:" مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية و هي تعتبر جزءا من الكل بمعنى أن تؤخذ مجموعة أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة" [2].

و تعرف أيضا على:" أنها جزء من كل أو بعض من المجتمع"[3].

كما تعتبر العينة من بين أهم الأدوات في البحوث الميدانية التي تقام في المجتمعات الكبيرة، إذ يعتبر البحث عن طريق المعاينة اختصارا للوقت والجهد والمال والوصول إلى النتائج بسرعة، إلا أنه في المقابل يحتاج إلى تكون العينة ممثلة للمجتمع المراد دراسته.[4]

وقد وقع اختيار نوع العينة في دراستنا على عينة كرة الثلج، حيث "يقوم هذا النوع من العينات غير العشوائية على اختيار فرد معين من مجتمع الدراسة الذي في غالب الأحيان غير معروفة أفراده، وبناء على المعلومات التي يقدمها الفرد الذي اختاره الباحث، يقرر الباحث اختيار فرد آخر أو أكثر لاستكمال بحثه، وهذا حتى يصل الباحث إلى جمع كل البيانات حول الظاهرة المدروسة، أو ينتهي عدد الأفراد الذي يريد الباحث الوصول إليهم، ولهذا سميت بعينة كرة الثلج، إذ يعتبر الفرد الأول نقطة انطلاق للبحث ثم يبدأ حوله التكثيف حتى اكتمال الكرة بمعنى اكتمال العينة"[5].

---

[1] سلطان بلغيت، **اضاءات منهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ط1 دار بن طفيل للنشر، الجزائر، 2011 ص 135

[2] - رشيد زرواتي، **تدريبات في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2002، ص91

[3]- محمد حسن علاوي، اسامة كامل راتب، **البحث العلمي في العلوم الانسانية**، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، مصر 1999، ص143.

[4]- مروان عبد المجيد إبراهيم.**أسس البحث العلمي لأعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص 157.

[5]- عوينان عبد القادر، **محاضرات في المنهجية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي امحمد، البويرة، الجزائر، 2018/2017، ص82.

تاسعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: للباحثتين بيبيمون كلثوم ومزوز بركو بعنوان: مؤشرات التهميش الاجتماعي وعلاقته بنمطية ثقافة العنف في المدينة الجزائرية، دراسة ميدانية بأحياء مدينة باتنة أنموذجا، وهو مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية جامعة أم البواقي سنة 2021.

اشكالية الدراسة:

تضمنت التساؤلات التالية:

- ماهي مؤشرات التهميش الاجتماعي في المدينة؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين التهميش الاجتماعي وانتشار ثقافة العنف كمفهوم وممارسة في الأوساط الحضرية المتباينة؟
- وكيف تبرز تمثلاته في ظل تباين سمات الاحياء الحضرية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة: هناك علاقة بين توزع مؤشرات التهميش الاجتماعي وتباين هيكلة الاحياء السكانية التي تؤثر على نمطية ثقافة العنف التي تنتج في تلك الأوساط الحضرية

الفرضيات الجزئية:

- يؤثر البعد المكاني للأحياء السكنية عمى خصائص الهيكلة الحضرية فيها التي تنعكس عمى ثقافة العنف السائدة فيه.
- يؤثر البعد الحضري للأحياء السكنية على طبيعة الممارسات العنيفة التي تنتشر بين قاطنيه.
- يرتبط البعد الاجتماعي للفئات القاطنة بالأحياء السكنية بخصائصها الثقافية وطبيعة الهيكلة الحضرية التي تنعكس عمى أنماط ثقافة العنف السائدة فيها.

منهج وعينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى بيانات أكثر عمقا عبر تحديد خصائص المجالات الحضرية ومواصفات السكان القاطنين بها من عدة أبعاد على غرار البعد المكاني، الحضري والاجتماعي.

وكانت العينة قصدية في انتقاء افرادها قصدا لاستقرارهم بهذا النوع من الأحياء وتكونت من 50 مفردة.

نتائج الدراسة:"

أفضت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الى نتائج هامة أكدت بروز نمطية ثقافة العنف كفعل وممارسة في المناطق الحضرية، وهذا بالنظر الى بعض الممارسات الرمزية المتداولة والتي تنتجها

الفئات الساكنة لتعكس تمايزها الاجتماعي عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى في ضوء الأوساط الحضرية التي تقطن بها، وهذا من خلال السعي لفرض ثقافتها ورموزها داخل المجال الحضري الذي تعيش فيه لتعبر من خلالو عن اندماجيا وتمكينها لمجالها الحضري الذي تنتسب إليه والتالي تساهم في تشكيل ثقافة المدينة.

الدراسة الثانية: للباحثة العبيدي عفراء ابراهيم خليل اسماعيل بعنوان: التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات جامعة بغداد ، وهو مقال منشور بمجلة دفاتر المخبر جامعة بسكرة سنة 2018.

اشكالية الدراسة:

تضمنت التساؤل التالي:

- هل تعاني المرأة –الطالبة –تهميشا اجتماعيا؟ وهل يختلف التهميش الاجتماعي باختلاف عمر الفتاة وجنس الوالدين (الأب – الأم)؟

منهج وعينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لأنه الأنسب حسب طبيعة وأهداف الدراسة

وقد اختارت العينة العشوائية الطبقية في انتقاء وتكونت من 250 طالبة من طالبات كلية البنات، و125 من طالبات المرحلة الرابعة

نتائج الدراسة:"

توصلت الدراسة إلى أن طالبات كلية التربية للبنات لا يعانين من التهميش الاجتماعي كما أظهرت النتائج عدم ظهور فروق دالة إحصائيا في التهميش الاجتماعي للطالبات تبعاً لمتغير العمر، أي لا يوجد فرق في التهميش الاجتماعي للطالبة مهما كان عمرها، وأن الطالبات يعانين من التهميش الاجتماعي من قبل الآباء بصورة أكبر من التهميش من قبل الأمهات

الدراسة الثالثة: :دراسة الباحث الذهبي إبراهيم بعنوان: <u>الاستبعاد الاجتماعي للتلميذ وعلاقته بالفشل دراسة ميدانية في مركز التكوين المهني والتمهين ببلدية الدبيلة ولاية الوادي</u>، الجزائر ، سنة 2018

- **إشكالية وتساؤلات الدراسة :**

في طرح الإشكالية جاء أن الهدر التربوي يخلف آثارا سلبية منها الاستبعاد الاجتماعي على كل من المتسرب والحياة من حوله مما يضعفه في المشاركة في بناء مجتمعه ، هذا لأن القوة البشرية التي تكون متسربة من خلال العزوف الكلي أو الجزئي تأتي من التنشئة الاجتماعية للطفل وأساليب المعاملة الوالدية وجماعة

الرفاق والمؤسسات الاجتماعية ، وهناك عوامل اقتصادية متعلقة بالجانب المادي للأسرة وجانب ثقافي متمثل في الوعي والمستوى الثقافي والتعليمي للوالدين ومدى تقبلهم لتعليم

تساؤلات الدراسة :

- هل لعوامل الاستبعاد الاجتماعية علاقة بظاهرة الفشل الدراسي لدى المتسربين دراسيا؟
- هل لعوامل الاستبعاد الاقتصادية علاقة بظاهرة الفشل الدراسي لدى المتسربين دراسيا؟
- هل لعوامل الاستبعاد الثقافية علاقة بظاهرة الفشل الدراسي لدى المتسربين دراسيا؟
- هل لعوامل الاستبعاد البيئية علاقة بالفشل المدرسي لدى المتسربين دراسيا ؟
- هل لعوامل الاستبعاد الذاتية علاقة بظاهرة الفشل المدرسي لدى المتسربين دراسيا ؟

فرضيات الدراسة :

- الفرضية الرئيسية للاستبعاد بجميع ظروفه الاجتماعية منها والاقتصادية و الثقافية والبيئية والذاتية علاقة بظاهرة الفشل الدراسي للتلميذ.
- لعوامل الاستبعاد الاجتماعي أثر على ظاهرة الفشل المدرسي لدى المتسربين دراسيا لعوامل الاستبعاد الاقتصادية أثر على ظاهرة الفشل المدرسي لدى المتسربين دراسيا لعوامل الاستبعاد الثقافية أثر على ظاهرة الفشل لدى المتسربين دراسيا
- لعوامل الاستبعاد البيئية علاقة بظاهرة الفشل المدرسي لدى المتسربين دراسيا لعوامل الاستبعاد الذاتية علاقة بظاهرة الفشل المدرسي لدى المتسربين مدرسيا

اما نتائج الدراسة فكانت كالتالي:

- يعد العامل الاجتماعي من العوامل الذي له صلة بالجانب الأسري واساليب التنشئة الاجتماعية من عوامل الاستبعاد الاجتماعي التي لها أثر على الفشل الدراسي لتلاميذ المتسربين دراسيا .
- عوامل الاستبعاد الاقتصادية كتلبية متطلبات والاحتياجات الدراسية والتكفل المادي أثر على الفشل الدراسي للتلميذ.
- عوامل الاستبعاد الثقافي كالمستوى التعليمي لكلا الابوين باعتباره مؤشرا ثقافيا أثر على الفشل الدراسي للتلميذ المتسرب مدرسيا
- هناك علاقة بين عوامل الاستبعاد البيئية مثل النقل الحضري وظاهرة الفشل الدراسي للتلميذ
- هناك علاقة بين الفشل الدراسي للتلميذ بالعوامل للاستبعاد الذاتية مثل التوتر والخوف

الدراسة الرابعة: دراسة الباحث رامي عودة الله العساسفة : مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالعنف الطلابي دراسة ميدانية بجامعة مؤتة (2011-2012)

إشكالية وتساؤلات الدراسة :

جاء في هذه الدراسة عرض ما إذا كانت توجد علاقة بين مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وسلوك العنف لدى الطلبة الجامعيين كما كان هناك ذكر وتتبع مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بصفته مهددا للبناء الاجتماعي

تساؤلات الدراسة

- ما علاقة مشاركة الطلبة في الأنشطة الجامعية المختلفة بارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة؟
- ماعلاقة استثمار الطلبة للأوقات الحرة خارج أوقات المحاضرات النظامية وأوجه استثمارها بارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة ؟
- ما علاقة التفاعل بين الطلبة والهيئات التدريسية بارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة؟
- ما علاقة التفاعل بين الطلبة والإدارة الجامعية بارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة ؟
- ما علاقة درجة الوعي القانوني لدى الطلبة بحقوقهم وواجباتهم كما هي في أنظمة وتعليمات الجامعة وفقا لدليل الطالب بارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة ؟
- ما علاقة أنماط التنشئة الاجتماعية بارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة ؟
- ما علاقة مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي حسب التعريف الإجرائي من وجهة نظر الطلبة على ارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير اتجاهات أفراد العينة لدرجة أهمية مجالات الاستبعاد الاجتماعي كمسببات للعنف الجامعي وفقا لمتغير النوع الاجتماعي ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير اتجاهات أفراد العينة لدرجة أهمية مجالات الاستبعاد الاجتماعي كمسببات للعنف الجامعي وفقا لمتغير دخل الأسرة الشهري ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير اتجاهات أفراد العينة لدرجة أهمية مجالات الاستبعاد الاجتماعي كمسببات للعنف الجامعي وفقا لمتغير الكلية العلمية ؟

- هل هناك فروق ذات دخل إحصائية في تقدير اتجاهات أفراد العينة لدرجة أهمية مجالات الاستبعاد الاجتماعي كمسببات للعنف الجامعي وفقا لمتغير المصروف الأسبوعي للطلبة ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير اتجاهات أفراد العينة لدرجة أهمية مجالات الاستبعاد الاجتماعي كمسببات للعنف الجامعي وفقا لمتغير مكان السكن ؟

نتائج الدراسة :

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج وهي:

- أن مساهمة الطلبة في التخطيط لأنشطة الجامعية يؤثر إيجابيا على إبعادهم عن السلوك
- أن استثمار الاوقات الحرة في المطالعة في المكتبة يؤثر إيجابيا على إبعادهم عن السلوك العنيف
- أهمية التفاعل بين الإدارة الجامعية والطلبة يحد من السلوك العنيف داخل الجامعة
- أن الوعي القانوني لدى الطلبة بحقوقهم وواجباتهم يحد من السلوك العنيف داخل الجامعة
- إن هناك علاقة بين أنماط التنشئة الاجتماعية وارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل المؤسسة الجامعية
- وجود علاقة بين مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي حسب التعريف الإجرائي من وجهة نظر الطلبة وارتكاب الطالب لسلوك عنيف داخل الجامعة
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر الطلبة نحو أهمية مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وفقا لكل من متغير الكلية العلمية والسكن والدخل الشهري
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر الطلبة نحو أهمية مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي لكل من متغير الأنشطة الجامعية والتفاعل بين الطلبة والهيئات التدريسية .

الفصل الثاني:

التهميش الاجتماعي في المناطق الحدودية بالجزائر

المبحث الأول: أشكال ونماذج وأبعاد التهميش الاجتماعي

يشتمل التهميش الاجتماعي على العديد من الأبعاد، كما أنه موجود في مختلف المجالات ، وهذا باعتباره جزءا من المفردات الاجتماعية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أشكال التهميش الاجتماعي (المطلب الاول)، نماذجه (المطلب الثاني) وأبعاده (المطلب الثالث)

المطلب الأول: أشكال التهميش الاجتماعي

أشار الباحثون إلى أن أشكال الاستبعاد الاجتماعي تظهر من خلال أربعة مظاهر أبرزها عدم المقدرة على استهلاك السلع والخدمات، وغياب فرصة حقيقية للمساهمة بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بالإضافة إلى نقص المشاركة وضعفها في عملية صنع القرار على المستوى الوطني، وأخيراً وجود خلل أو ضعف في التفاعل مع السياق أو البيئة الاجتماعية. ومن أبرز أشكال التهميش الاجتماعي ما يلي[1]:

الشكل الأول: يظهر في القاعدة ويتمثل في استبعاد الناس الموجودين في القاع أو في قاعدة الهرم المجتمعي والمعزولين عما يدور في المجتمع من أنشطة وعما يتاح من فرص.

الشكل الثاني: يظهر في القمة ويتمثل فيما يسمى بجماعات الصفوة، فالجماعات الثرية في المجتمع تنسحب من النظم العامة ومن الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالحياة العامة فيختارون طواعية أن يعيشوا بمعزل عن بقية أفراد المجتمع أي فئة العوام ويتقوقعون داخل أسوارهم الخاصة التي تسودها مظاهر البذخ والترف.

المطلب الثاني: نماذج التهميش الاجتماعي

من أبرز نماذج التهميش الاجتماعي ما يلي[2]:

- ✓ التهميش الاجتماعي الجبري أو القسري وهو النموذج الأكثر شيوعاً وانتشاراً كونه يشير إلى استبعاد الطبقات الفقيرة والمهمشة والمستضعفة من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وحرمانهم من الخدمات والحقوق الأساسية.
- ✓ التهميش الاجتماعي الطوعي: وهو الذي ينتج بصورة طوعية وبرغبة ذاتية من الجماعات والأفراد

[1]- يوسفي حدة، **مواجهة التهميش والاقصاء الاجتماعي من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية، دراسة استكشافية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 6، سنة 2019، ص143.

[2]- ينظر، قاسم حوراء محمد، **الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)**، مجلة الفلسفة، العدد 14، سنة 2019، ص137-138.

والأقليات كانعكاس لعدم رغبتها في المشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة، فعدم المشاركة أو التفاعل يتم بصورة مقصودة وعمدية نتيجة لعدم رغبة هؤلاء في الاندماج في المجتمع الأكبر. ومثال ذلك قيام أصحاب الطبقة العليا الذين يمتلكون ثروات ضخمة ويعيشون في بذخ ورفاهية بالاستقلال في مجتمعات منغلقة لا يسمحون لأحد بدخولها إلا إذا كان يوازيهم في المكانة فنلاحظ ظهور مجتمعات خاصة بالأغنياء ولا يسمحون لعامة الناس بالتغلغل فيها وهذا شكل حديث من أشكال التهميش الاجتماعي مخالف للشكل الأول.

المطلب الثالث: الأبعاد السوسيولوجية للإقصاء الاجتماعي:

تنقسم إلى[1]:

البعد الأول تكويني أو تأسيسي: يهدف لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي كما هو بحيث يحفظ الوضع الراهن دون تغيير ، فيقوم بتعزيز القيم والمبادئ والمعايير الراسخة والمؤسسة في أذهان الأفراد عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات المختلفة كالأسرة والمؤسسات الدينية والإعلامية والتعليمية التي تضمن نقل المعايير القائمة من جيل إلى آخر.

البعد الثاني دفاعي: يظهر من خلال مقاومة فئات أو جماعات في المجتمع لعملية إعادة إنتاج نفس القيم الاجتماعية وفرضها على الجميع وبذلك ينظر لهم بقية أفراد المجتمع على أنهم مصدر للتهديد كونهم يشككون في شرعية ما هو قائم وينتقدونه. وهذا المستوى الثاني هو الجوهر والمفصل في فهم البعد العميق لمشكلة التهميش الاجتماعي، باعتبارها آلية أو وسيلة يستخدمها المجتمع لاستبعاد الشريحة المعارضة من الناس والتي توجه انتقادات وتساؤلات حول ما يعاد إنتاجه من أفكار وقيم فتعاقبهم على هذا التشكيك من خلال القيام بحرمانهم من المشاركة في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وبذلك تنقلهم من مركز المجتمع إلى هامشه حتى لا يتمكنوا من نشر هذه الأفكار إلى غيرهم ويعيقوا عملية ترجمتها إلى ممارسات فعلية.

كما يمكن تقسيم أبعاد التهميش الاجتماعي بحسب المجالات إلى الآتي[2]:

- ✓ **البعد الاجتماعي:** فهذا البعد يحول الفرد المواطن من شخص فاعل ومنتج ومؤثر إلى لا فاعل اجتماعي وغير مؤثر ، حيث أنه يكتفي بلعب دور المتأثر بعوامل المجتمع وظواهره، فهو يعيش في

[1]- بوطرفة نوال، **عن الاقصاء الاجتماعي والمقصيين الاجتماعيين**، مجلة آفاق العلوم، العدد 16، سنة 2019، ص ص54-61.

[2]- فريجة ابراهيم الذهبي، **الاستبعاد الاجتماعي للتلميذ وعلاقته بالفشل الدراسي، دراسة ميدانية في مركز التكوين المهني والتمهين ببلدية الدبيلة، ولاية الوادي**، رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2019، ص ص 55-57.

حالة من التناقض داخل المجتمع لكونه فرداً ينتمي إلى هذا البناء ولكن وفي ذات الوقت غير معترف به اجتماعيا من قبل غالبية أفراد المجتمع الذين ينظرون له على أنه شاذ ومنحرف عنهم كما أن حالة عدم المساواة الاجتماعية تعني أن يتموضع الفقراء في أسفل الهرم المجتمعي ومستوياته الدنيا، نتيجة لانخفاض دخلهم وتردي أوضاعهم المعيشية وبالتالي فرص الحراك الاجتماعي والتقدم في السلم الوظيفي أمامهم شبه معدومة، فالفئة العليا تنظر للفقراء مثلا على أنهم هم المسؤولين عن فقرهم كونهم كسالى ويتمتعون بعدم الكفاءة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، وهذه نظرة اجتماعية خطيرة وسلبية لابد من محاربتها خاصة وأن انعدام تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات قد يكون هو المسؤول الأول عن وضع هؤلاء.

- ✓ **البعد الاقتصادي:** والذي يُشير إلى فصل وتحييد بعض فئات المجتمع عن البنية الاقتصادية العامة ومكوناتها من حيث الإنتاج والاستهلاك وسوق العمل والمناشط المختلفة، مما يؤدي إلى حرمان الفئة المستبعدة ماديا وتضاؤل فرص العمل لديها، وهذا يزيد من معدلات البطالة وفرص سقوط هؤلاء الأفراد في فخ الديون والقروض التي يقعون فيها لمعالجة مشكلة الفقر والتشرد التي يعانون منها. كما يمكن أن يحدث التهميش الاقتصادي في مجال الاستهلاك، أي قدرة هؤلاء المقصيون على الشراء، سواء شراء المواد الاستهلاكية اللازمة للحياة اليومية أو حتى الحصول على الخدمات ذات الصلة مثل الخدمات البنكية كفتح حساب بنكي أو الحصول على قروض أو منح أو تسهيلات، فهناك عدم مساواة في توزيع الدخل والموارد وعوائد التنمية في بعض المجتمعات وحالة . عدم المساواة هذه هي العامل الأساسي في إقصاء فئات معينة وحرمانها من امتيازات اقتصادية متعددة.[1]
- ✓ **البعد السياسي:** الذي يظهر في حرمان فئات معينة من حقها في المشاركة السياسية، كحقها في التصويت والانتخاب والمعارضة السياسية أو تشكيل نقابات أو الانتماء لتيارات رئيسية تمثلهم، وهذا يشيع بكثرة في المجتمعات التسلطية التي تغيب فيها الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يشعر هؤلاء بأنهم معزولون سياسياً وتنعدم فرصهم في ترشيح أنفسهم أو انتخاب من يمثلهم أو حتى في إيصال صوتهم للتيارات أو الأحزاب السياسية المختلفة، فنتيجة لحالة عدم المساواة السياسية هذه يحدث انقطاع بين المقصيين وبين كافة الفعاليات والمناشط السياسية مثل حضور المؤتمرات أو المسيرات أو أي شكل من أشكال التجمعات التي تنظم تبادل الهموم بين الفئات المختلفة في المجتمع حول حقوقهم والانتهاكات التي يتعرضون لها ، وبذلك تسقط

[1]- فريجة ابراهيم الذهبي، **المرجع السابق**،ص 56..

مشكلات وهموم الفئات المقصية من الأجندة السياسية لهذه الدول.[1]

المبحث الثاني: عوامل المساهمة في عملية التهميش الاجتماعي و أكثر الفئات عرضة له

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى انتشار التهميش الاجتماعي بين أوساط الشباب، وهذا باعتباره أكثر الفئات عرضة لهذه الأفة الاجتماعية وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل المساهمة في عملية التهميش الاجتماعي

تتعدد العوامل والدوافع التي تسهم في ظهور مشكلة التهميش الاجتماعي، فالباحثين أشاروا لعوامل مختلفة تتراوح بين عوامل ذاتية لدى الفئات المقصية، وأخرى ثقافية أو تعليمية أو دينية، أو عوامل سياسية واقتصادية ومؤسسية نوضحها كالآتي[2]:

1- عوامل ذاتية:

وهذه العوامل الذاتية تكون إما فردية أو مجتمعية، فيختار بعض أفراد المجتمع بشكل طوعي واختياري الانعزال عن المجتمع والبعد عنه كآلية أو وسيلة لتحفيز الجانب الإبداعي والفكري لديهم ، كما قد يختار بعض أفراد المجتمع بملء إرادتهم كسر بعض القوانين والأعراف المجتمعية الهامة وبالتالي يتم استبعادهم نتيجة لذلك. والعوامل الذاتية تشمل أيضا الجماعات والأقليات التي لديها ثقافات مختلفة عن ثقافة المجتمع الكلية ولذلك .

قد تشعر بالقلق والاستياء تجاه الثقافة الكلية فتضع حواجز بينها وبين بقية فئات المجتمع وبذلك هي التي تستبعدهم عن محيطها. عوامل اقتصادية وتُشير إلى أن التهميش الاجتماعي يتولد من رحم التهميش الاقتصادي القائم على فكرة تقييم الناس وتصنيفهم وفقا لتحليل وضعهم في سوق العمل، فهم إما في داخل هذا السوق أو في خارجه، سواء كان السوق أو الاقتصاد رسمي (نظامي) أو غير رسمي (غير نظامي) مع تحديد طبيعة العلاقة بين العاملين والعاطلين عن العمل.

2- عوامل ثقافية :

فهناك ثقافة كلية وعامة سائدة في المجتمعات تمثل عادة ثقافة الجماعة المهيمنة، وهذه الثقافة لها أطر وضوابط معينة فعندما يتم مخالفة هذه الأطر من قبل جماعات معينة يتم استبعادهم وإقصائهم كونهم يعتنقون ثقافة مهددة ومخالفة للثقافة الكلية.

---

[1]- فريجة ابراهيم الذهبي، **المرجع السابق**، ص57.

[2]- **المرجع نفسه**، ص57.

3- عوامل دينية:

فلاحظنا على مر العصور قيام المجتمع بإقصاء جماعات دينية من فرص الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة ومسكن، كما سلبت منهم حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية وتعرضوا لمختلف أشكال الاستبعاد والتمييز العنصري نتيجة لهذه الاعتبارات، أيضا تغير العلاقات الاجتماعية من عمودية إلى أفقية يرى آلان توران بأن أحد أهم أسباب التهميش الاجتماعي هو أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات السابقة كانت علاقات عمودية تقوم على أساس طبقي فهناك أناس في قاعدة الهرم وهناك أناس أعلى منهم حتى نصل لقمة الهرم ، أما اليوم فنرى في المجتمعات الحديثة ظهور شكل من أشكال المجتمعات الأفقية التي تقسم أفراد المجتمع إما إلى الداخل أو إلى الخارج، فهناك دوائر في المجتمع فإما يكون الفرد داخل هذه الدائرة ويندمج فيها كليا أو يكون خارج هذه الدائرة ويهمش ويتم إقصائه، فمثلا إما تكون عامل تمتلك مهنة أو وظيفة أو عملك الخاص وإما تكون عاطل عن العمل، وبذلك إما تكون داخل حلقة المهنيين وتندمج معهم اجتماعيا ومهنيا وإما تكون خارج هذه الدائرة فتحرم من الامتيازات والفرص والحقوق[1].

4- سوء التخطيط الحضري:

إن من أسباب ظهور المستبعدين والمهمشين يعود إلى عوامل التحضر والتمدن وسوء التخطيط العمراني الحضري، فعندما تزداد الكثافة السكانية بشكل كبير في مجتمع معين وتزداد الفوارق في الخدمات والفرص بين المدن والأرياف يقوم معظم القاطنين في القرى بالنزوح نحو المدينة التي تكون غير مستعدة ولا تمتلك خطة لتسكينهم بشكل جيد. فعظم هؤلاء يطمحون للسكن في المدن نتيجة للتوزيع غير العادل أو السيئ للخدمات والمرافق والمناشط الاقتصادية بين الريف والمدن، مما يدفع سكان القرى للبحث عن أي طريقة للسكن في المدن في محاولة للبحث عن فرص عمل بأجور أعلى والاستفادة من مختلف الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية المتوفرة فيها. وهذا النزوح غير المخطط يدفعهم للسكن في أطراف المدن في عشوائيات وفي بيوت تم بناؤها بصورة عشوائية غير مرخصة وباستخدام المواد البسيطة ولا تتوفر فيها أبسط مقومات العيش الكريم من خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي أو خدمات التعليم والصحة. العوامل التعليمية: حيث أشارت العديد من الدراسات بأن عدم توفر فرص التعليم المتكافئ لمختلف شرائح المجتمع وعدم قيام الدولة بدورها في توفير التعليم بصورة مجانية خاصة التعليم الأساسي هو جوهر المشكلة، فلا يمكن أن تتم أي علمية تنمية وإدماج ولا يمكن محاربة التهميش

[1]- زكية سبتي، **البطالة والإقصاء الاجتماعي**، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 07، 2006، ص126

دون استخدام سلاح التعليم، فأظهرت بعض الدراسات مثلا أن نصف الشباب من عمر 15 إلى 19 سنة الذين يتركون مقاعد الدراسة يعانون من التهميش والتهميش في المستقبل بالإضافة إلى جملة من المشكلات المركبة الناتجة منها البطالة والعزلة الاجتماعية والاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: أكثر الفئات عرضة للإقصاء الاجتماعي

تتنوع الفئات التي تتعرض للإقصاء والاستبعاد في المجتمعات المختلفة ولكن تشير الدراسات إلى أن أكثر الفئات عرضة للتهميش هم ذوو الإعاقة والمسنون والأيتام، والعاطلون عن العمل والنساء وغيرهم. وفي هذا المحور سنستعرض أبرز هذه الفئات كالآتي:

أولا: الأيتام من فئة مجهولي النسب

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الأيتام من فئة مجهولي النسب يتعرضون للإقصاء الاجتماعي في مجتمعاتهم فلديهم إحساس دائم بالحرمان وعدم المساواة، ويتعرضون لإساءة المعاملة والاستغلال في مختلف المراحل العمرية، فالمجتمع ينظر لمجهول النسب على أنه لقيط ليس له أب معلوم وبذلك ينظر له نظرة دونية ولا يستجيب لمطالبه وتتضاءل فرص مشاركته في الحياة.

ثانيا: كبار السن

فكبار السن الذين تتجاوز أعمارهم (60) عاماً يعانون دائماً من مشكلات متعددة صحية واجتماعية ونفسية واقتصادية وتنظر لهم بعض الأسر على أنهم عبء مالي واجتماعي عليها نتيجة لتعرضهم الدائم لانتكاسات صحية وعدم امتلاكهم المصدر دخل ثابت وغيرها من الأسباب، لذلك يشعر المسن بأن المجتمع قد تخلى عنه فلا يرعاه ويهتم به بشكل كاف نظراً لانتهاء دوره وتقاعده عن العمل، مما يولد لديه إحساساً بالعجز

[1]- زكية سبتي، **المرجع السابق**، ص128

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمشكلة التهميش الاجتماعي وآثارها على المجتمع

المطلب الأول: النظريات المفسرة لمشكلة التهميش الاجتماعي

هناك العديد من النظريات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة التهميش الاجتماعي من أبرزها ما يلي[1]:

1- النظرية الصراعية:

التي تفترض بأن المجتمع فيه حالة من عدم المساواة، وبأن هناك تفاوتاً شديداً بين طبقات وفئات المجتمع. فالمجتمع منظم على شكل هرمي بمعنى أن هناك أناسا في قاعدة الهرم ويفتقدون للسلطة والقوة والثروة، وهناك أناس في قمة الهرم ويمتلكون القوة والسلطة والثروة. فالنظرية الصراعية تقول بأن التهميش يحدث في المجتمع عندما تمارس الطبقة العليا المهيمنة نفوذها وسلطتها في استبعاد الفئات الأخرى وإخضاعها وقهرها رغبة منها في الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها وامتيازاتها، وهذا ينطبق مثلا على التهميش الذي يتعرض له الفقراء في المجتمع من قبل الأغنياء، وينطبق أيضا على التهميش الذي تتعرض له النساء من قبل الرجال وغيرها الكثير من الأشكال.

2- نظرية الهيمنة الرمزية لبيار بورديو :

والتي تفسر إقصاء النساء في الكثير من المجتمعات وفقا لبورديو، فهو يعرف الهيمنة الرمزية على أنها عبارة عن السلطة المعنوية المتضمنة في الأشياء التي يفرضها النظام الاجتماعي في المجتمع كنظام رمزي، فعلاقات الهيمنة في المجتمع مبنية على أساس تقديرات القوة الطبيعية في المجتمع. ولذلك تمنح هذه المجتمعات كل ما هو نبيل وجيد وذو مكانة للرجال، وتبقي ما هو أقل نبلا وفائدة للنساء. فالنساء في هذه المجتمعات يتم إقصاؤهن من الكثير من الحقول والمجالات باعتبار أن الرجل هو صاحب الهيمنة والقوة الطبيعية ولذلك يجب أن تخضع المرأة له وتقبل بهذا الاستبعاد.

3- نظرية الأنومي لروبرت ميرتون:

يفترض ميرتون بأن كافة المجتمعات الإنسانية تحفز الأفراد على تحقيق قيم وغايات وأهداف ثقافية معينة وتدفعهم لبلوغها مثل قيمة التعليم والمهنة والزواج والنجاح، ولكن تكمن الإشكالية ويكمن التناقض في وجود فئات في المجتمع عاجزة عن تحقيق أهدافها نظراً لعدم امتلاكها للوسائل المشروعة والمقبولة اجتماعيا لبلوغ تلك الغايات، لكون المجتمع لم يهتم بتوفيرها أو تعمد حجبها عن فئات معينة

[1]- غنيمة حسن البحري، **الإقصاء الإجتماعي**، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج 38، ع148، 2021، ص279-280.

وإتاحتها لفئات أخرى، بمعنى أن المجتمع يقصي أفراداً وفئات معينة من امتلاك الوسائل وبالتالي تظهر لدينا فئات مهمشة ومستضعفة في المجتمع. نتيجة لذلك تظهر في المجتمعات أنماط تكيفية مختلفة للتعامل مع هذا الوضع بعضها أنماط سوية مثل نمط الاستجابة التوافقية المشاهد ولذلك يختلف تعريف الانحراف من مجتمع لآخر باختلاف القواعد والمعايير الاجتماعية بين الثقافات والمجتمعات. ولذلك يقوم المجتمع بوصم أي سلوك مخالف لما هو متفق عليه ثقافياً داخل المجتمع بأنه منحرف وينظر لهؤلاء المنحرفين نظرة سلبية ويقوم بإقصائهم بمختلف الطرق المباشرة وغير المباشرة عن الموارد والوسائل والخدمات المتاحة لغيرهم في المجتمع.[1]

4- نظرية الألم الاجتماعي لمكدونالد :

تفترض هذه النظرية بأن التهميش والاستبعاد مهما كان شكله ودوافعه فإنه يشعر الفرد بالألم الاجتماعي، لأنها تشعر الفرد بعدم امتلاكه لأي دعم اجتماعي من قبل المحيطين به في المجتمع، وهذا يجعله يشعر بالانزعاج والحرج والقلق المولد للألم. وتعتقد النظرية بأن الإحساس بالألم الاجتماعي في مواقف التهميش يؤدي وظيفة معينة تكمن في إرسالها إشارات تحذيرية للفرد ليعدل أي سلوك أو معتقد أو فكر خاطئ لا تقبله الجماعة وبالتالي قد يؤدي إلى إقصائه.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التهميش الاجتماعي:

إن الآثار السلبية المترتبة على التهميش الاجتماعي متشعبة وخطيرة وتهز استقرار المجتمع تؤرق تماسكه وتضامنه وتفكك نسيجه الوجداني المترابط، فقط أشارت العديد من الدراسات نتائج غير المحمودة والعواقب الوخيمة المرتبة على التهميش الاجتماعي ومن أبرزها ما يلي[2]:

1- الفقر:

يكرس التهميش الاجتماعي حالة عدم المساواة الاقتصادية كون الحصول على وسائل وأدوات الإنتاج تكون متاحة لفئات دون غيرها ، بحيث يتم حرمان المقصيين من امتلاك الوسائل التي تسهم في تحسين مستواهم المعيشي ودخلهم كالتعليم والتوظيف والتدريب المهني وغيرها. حيث أشارت العديد من الدراسات بأن الفقر الذي قد ينظر له على أنه أحد أسباب التهميش هو في ذاته نتيجة سلبية من نتائج التهميش. فالفقير الذي لا يحظى بفرصة للمشاركة ولا توفر له الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان ولا توفر له فرصاً متكافئة مع غيره للتطوير والتوظيف سيظل قابعاً في أسفل الهرم وسيورث

[1]- غنيمة حسن البحري، **المرجع السابق**، ص280.

[2]- بن شمسة أمال، **اللامساواة الاجتماعية والفقر**، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 20، العدد 02، 2019، ص68.

الفقر لأبنائه.

2- البطالة:

حيث تشير الدراسات بأن التهميش الاجتماعي عموماً وبأن التهميش الاقتصادي على وجه الخصوص يخلق مشكلة البطالة خاصة للطبقات الدنيا الأقل حظاً، ومع تزايد التهميش تزداد معدلات البطالة والتي ينشأ عنها تزايد في عدد الفئات المهمشة في المجتمع التي تعتمد على الدولة وعلى برامج الرعاية والضمان الاجتماعي للحصول على المنح والمساعدات، وشيوع ما يعرف بالعمل غير النظامي الذي تنتهك فيه حقوق الكثير من العمال. فيقول العالم قورز بأن العالم اليوم يشهد ظهور شكل جديد من أشكال الطبقية نتيجة لهذا التهميش ، حيث ظهرت لدينا طبقة «النيو بروليتاريا الما بعد الصناعية» فالأفراد في هذه الطبقة يمتلكون وظائف غير مستقرة وأعمالاً وقتية وأجوراً ضعيفة مما تعيقهم من الاندماج الكلي مع مجتمعهم. فالبطالة لها تداعيات خطيرة على المجتمع كونها تؤدي مثلاً لتأخر سن الزواج أو عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية لهم مما قد يدفع البعض للجنوح والانحراف والجريمة.

3- التطرف:

حيث تظهر الدراسات بأن التهميش والظلم والتهميش يولد أفراداً متطرفين فكراً وقولاً وسلوكاً. فالتطرف يعني الغلو والتشدد والبعد عن الوسطية والتسامح، فكما أن المجتمع لا يتسامح مع المقصين ويستبعدهم على أساس انتمائهم الديني والعرقي والإثني، فهؤلاء المقصون لا يتسامحون مع المجتمع كردة فعل مضادة، ويبدؤون بتبني أفكار وقيم متطرفة تجعلهم صيدا سهلا للجماعات الإرهابية الدينية والسياسة والعسكرية الذين يغرسون فيهم قيم كره الآخر ويكرسون مشاعر الحقد والبغضاء لديهم تجاه من أقصاهم، فيتم تجنيدهم لزعزعة استقرار المجتمع وتماسكه.[1]

4- العنف:

حيث أظهرت الدراسات بأن إقصاء فئات معينة من الخدمات والموارد والوسائل تسبب ردة فعل عنيفة تجاه المجتمع وممثلي السلطة فيه، فتعرض هذه الفئات وبالذات الشباب لكافة أشكال الحرمان الاقتصادي والاجتماعي يساهم في انتشار العنف والجريمة بين الشباب. فالتهميش يدفع الشباب خاصة في المناطق المهمشة إلى التكتل والتجمع وإظهار العصيان والتمرد، فالعديد من الدراسات أظهرت نتائجها بأن

[1]- بن شمسة أمال، **المرجع السابق**، ص70.

نسبة كبيرة من المجرمين والمنحرفين خرجوا من عائلات وأسر ومناطق تعاني من التهميش والتهميش[1].

[1]- بن شمسة أمال، **المرجع السابق**، ص71.

الفصـل الثالث:

الجماعات الاجرامية في المناطق الحدودية بالجزائر

(جماعات التهريب نموذجا)

المبحث الأول: ماهية الجماعات الاجرامية

تعتبر المناطق الحدودية موطنًا للعديد من الجماعات الإجرامية، ويُعزى هذا إلى وجود العديد من العوامل التي تزيد من انتشار الجريمة في هذه المناطق، كالتهريب والاتجار غير المشروع في البضائع والمخدرات والأسلحة، بالإضافة إلى قربها من الحدود الدولية، وعدم وجود سيطرة كاملة من قبل السلطات الأمنية.

المطلب الأول: تعريف الجماعات الاجرامية

يمكن تعريف الجماعات الإجرامية على أنها "مجموعة من الأفراد المنظمين تهدف إلى القيام بأنشطة غير مشروعة وغير قانونية لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية أو اجتماعية أو شخصية. تتميز هذه المجموعات بالتنظيم والتخطيط والتواصل والتعاون والتوزيع الهرمي للمسؤوليات والمهام"[1].

كما أنها "مجموعات من الأفراد الذين يستخدمون العنف والتهديدات والترهيب لتحقيق أهدافهم الشخصية أو المادية، ويعملون على تنظيم أنشطتهم بشكل هرمي أو غير هرمي"[2]

وفي دراسة أخرى، عرّفت بأنها "مجموعات متخصصة في القيام بأنشطة اقتصادية غير قانونية تهدف إلى تحقيق أرباح غير مشروعة، وتعمل على تنظيم أنشطتها بشكل هرمي وفي بعض الأحيان تستخدم لعنف والترهيب لتحقيق أهدافها"[3]

المطلب الثاني: خصائص الجماعات الإجرامية

تتسم الجريمة المنظمة بعدة نقاط تجعلها مختلفة عن باقي الجرائم، من بينها[4] :

1. **الإستمرار التنظيمي :** تهدف المنظمات الإجرامية إلى الحفاظ على استمراريتها بشكل دائم، وذلك من خلال الحفاظ على التسلسل الهرمي الصارم للقيادة، حيث لا يُسمح لأي عضو بالتواصل مباشرة مع القيادة الأعلى، وتكون الاتصالات تتم من خلال القيادات الوسيطة. وبذلك، يصعب على السلطات

[1]- عبد الرحمن بن يحيى الزهراني "**منهجية تحليل الشبكات في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب**". مجلة الأمن والسلامة الجنائية، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص50.

[2]- محمد الدحيم، "**التطرف الديني في العالم الإسلامي، تحليل جنائي واجتماعي**"، مجلة الإرهاب والتطرف العنيف، العدد 3، المجلد 9، 2019، ص125

[3]- عبد الرحمن الكريمي، عمر السعيدي، **تأثير الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، دراسة ميدانية في المملكة المغربية**، مجلة الجريمة والعدالة الجنائية، 2019، ص87.

[4]- مجموعة مؤلفين. **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 142

التحقيقية تتبع أعمالهم أو الكشف عن هوياتهم. وتتطلب المشاركة في المنظمات الإجرامية الاحترام الكامل للنظام الداخلي للمنظمة، بما في ذلك قواعد التسلسل والسرية، وفي حالة مخالفة أوامر القيادة، يتعرض الفاعلون لعقوبات شديدة وربما تصل إلى القتل.

2. **الإحتراف والتخطيط :** عادة ما تشكل المنظمات الإجرامية من المجرمين المحترفين الذين لهم الخبرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقد يستعينوا بخبراء من أجل تحقيق أهدافهم . ومستعدين للتضحية لإنجاح مهمتهم[1] .
3. **التدويل** : لم تعد الحدود السياسية تشكل عائقا أمام الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، بل أصبح التدويل أحد سماتها الأساسية نظرا للتطور التكنولوجي الذي استفادت منه ، مما أدى إلى عولمة الإجرام المنظم
4. **القدرة على التوظيف والإبتزاز :** قامت المنظمات الإجرامية ببناء علاقات متشعبة مع أصحاب السياسة والقانون ورجال المال والأعمال ، هذا ما ساعدها على دمج نشاطها المشروع وغير المشروع، مستعملة في ذلك الرشوة والتخويف والضغط.
5. **تحقيق الربح وجني الأموال** : تتميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم السياسية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي كجريمة الإرهاب[2]، فهي تتخذ من الجريمة وسيلة للإرتزاق لتحقيق الربح الكبير ، دون أن تراعي الأثار التي تلحق بالمجتمع الدولي ، وبما أنها لا تقتنع بالربح الزهيد فهي تبحث دائما عن أنشطة إجرامية جديدة ، فتقوم بنشر الفساد الأخلاقي ، وتعتبر عمليات تبييض الأموال أهم إستراتيجية للسيطرة على الأسواق العامة ، فالأرباح الضخمة المحصلة من نشاطاتها غير المشروعة لا تكون قليلة الاستخدام مادامت علاقتها بمصدرها قائمة ، وهذا فإنها تقوم بتبييض الأموال غير الشرعية . كالأرباح الناتجة عن بيع المخدرات.[3]
6. النطاق العابر للحدود الوطنية لقد ساهم التطور التقني في وسائل الإتصالات في عبور الجريمة للحدود الوطنية ، وقد حددت المدة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرة للحدود.

أ- إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة ،

---

[1]- عبد العزيز العشاوي، **أبحاث القانون الجنائي**، ج 2، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 212

[2]- مايا خاطر. **الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها** . مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27. العدد 3 . 2011، ص 516 .

[3]- ذياب البداينة. **المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة ندرة الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض، 1999، ص 202

ب- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط في دولة أخرى .

إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن اشاركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة ، د. إذا ارتك الجرم في دولة واحدة ولكن كانت له أثار في دولة أخرى

المطلب الثالث: أسباب انتشار الجماعات الاجرامية

لقد تعددت أسباب انتشار هذه الجريمة ونذكر منها ما يلي[1] :

أولا: العوامل الاجتماعية

إن معاناة الأفراد من البطالة في أوطانهم دفعت بهم إلى ارتكاب الجرائم للاسترزاق، كما أنه تحت هذه المعاناة يبحث الأفراد على الهجرة خارج أوطانهم حبا في العمل والثراء، وكذلك فإن حاجة بعض البلدان التي تعاني من الشيخوخة إلى الأيدي العاملة يدفعها إلى تسهيل إجراءات الهجرة إليها، وهذا ما زاد من نشاط المنظمات التي تعمل في مجال الاتجار بالأشخاص وكذلك في مجال تهريب الأشخاص ولا سيما الأطفال والنساء وذلك عن طريق تزوير الجوازات والتأشيرات وكذلك عن طريق الهجرة السرية وتستغل المنظمات الإجرامية الأطفال والنساء في مجال آخر وهو الاسترقاق الجنسي، وهناك عوامل أخرى كانتشار الأمية وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الآفات الاجتماعية التي أدت إلى انتشار المنظمات الإجرامية الخطيرة.

ثانيا: العوامل الاقتصادية

لقد أدت عولمة التجارة، وسيولة وتدفق رؤوس الأموال، عبر العالم إلى تزايد جرائم الفساد المالي بحيث فتحت أسواق عالمية للسلع غير المشروعة والمشروعة على حد سواء، كما أن اقتران نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية في العالم واعتماد العملة الصعبة كوسيلة للمبادلات التجارية وحجم هذه المبادلات وطبيعتها المعقدة تجعل من الصعوبة بمكان مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية، فقد ساعدت العولمة الاقتصادية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وقد ساعد التوجه نحو اللبرالية في حرية التجارة الذي أدى إلى انتقال السلع والخدمات المشروعة وغير المشروعة عبر العالم.

ثالثا: العوامل السياسية :

ففي حالة عدم وجود استقرار سياسي في الدولة فإنه يعتبر من أسباب انتشار الجريمة المنظمة،

[1]- كوركيس يوسف داوود، **الجريمة المنظمة**، الدار العلمية الدولية للنشر، الأردن، دت، ص ص34-35

بحيث من نتائج هذه الحالة هو انتشار الحروب والنزاعات الأهلية الداخلية فقد تقوم المنظمات الإجرامية باستغلال هذه العوامل لإشعال النزاعات، وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة وتهيئة الأجواء لانتشار الإجرام المنظم وتيسيره خاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، مستغلة في ذلك الوضع المتردي الذي يشل عمل الجهات الأمنية المختصة بمكافحة الجريمة، فهذه الأمور كلها تزيد من تفاقم الإجرام مثلما حدث في أفغانستان حيث تنتشر زراعة المخدرات بشكل كبير بالإضافة إلى الاتجار فيها وترويجها لدول مجاورة، وما حدث أيضا في دولة العراق حيث بعد سقوط النظام مباشرة عرفت عمليات سرقة منظمة للتحف الفنية العراقية وهذا يظهر نتائج عدم الاستقرار السياسي للمؤسسات في الدولة. [1]

رابعا : التطور التكنولوجي

من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي التكنولوجية وتطور وسائل الاتصالات، فالعالم في الوقت الراهن يشهد ثورة تكنولوجية هائلة تتجلى أبرز مظاهرها في ثورة المعلومات والاتصالات، ففي النصف الثاني من القرن 20 تنوعت سبل الاتصالات بشكل كبير وازدادت فرص التعامل عبر الحدود الوطنية وعلى الرغم من كون الدول الكبرى والمتقدمة هي التي تتحكم في مسارات هذه الثورة التكنولوجية إلا أن تأثيراتها تشمل مختلف دول العالم، وهذا التطور التكنولوجي أدى إلى تحديث وتطوير الجريمة من حيث الشكل والمضمون فالتكنولوجيا تؤدي إلى تعقيد الظواهر الإجرامية المختلفة وتحديث أساليبها.

فبفضل التطور الذي شهدته الأنظمة الإلكترونية في مجال البنوك والقطاعات المالية أصبح بالإمكان تحويل مبالغ كبيرة من النقد حول العالم وبسرعة هائلة، مما ساعد المنظمات الإجرامية في تبيض وغسل أموال الناجمة عن أنشطتها الإجرامية.

فإذا كانت الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة من الأمور الشائعة الاستخدام في ممارسة الجريمة فإن الجديد في هذا المجال هو تكثيف استخدام نظم المعلومات والاتصالات الحديثة في الأنشطة الإجرامية، فالشبكة العالمية للمعلومات " الانترنت" توفر قاعدة هامة لتيسير الاتصالات بين التنظيمات الإجرامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تزايدت في الفترة الأخيرة عمليات اختراق شبكات المعلومات الخاصة بوزارة الدفاع والمؤسسات المالية ومؤسسات الطاقة مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس مركز لمكافحة الجريمة التكنولوجية سنة1997.

فهذا التطور التكنولوجي ساهم في ظهور الجرائم التكنولوجية والتي تعتبر خطيرة بالنسبة لآثارها

[1]- كوركيس يوسف داوود، **المرجع السابق**، ص35.

في مختلف المجالات، ومنه يمكن اعتبار التطور التكنولوجي كعامل أساسي لظهور الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: جريمة التهريب بالمناطق الحدودية بالجزائر

المطلب الأول: تعريف جريمة التهريب

الفرع الأول: التعريف اللغوي للجريمة التهريب.

وردت في اللغة كلمة تهريب (مفرد) مصدر هرب ، شكل من أشكال ، التجارة غير المشروعة تهرب الضرائب من يتهرب، تهربا ، والمفعول تهـ تهرب من واجبة فر من أدائه، ولم يقم به تهرب من والجمارك"، مهرب [مفرد]: ج مهربات: اسم مفعول من هرب، شيء ممنوع يدخل أو يخرج من البلاد بطريقة غير مشروعة تصادر الجمارك المهربات، هرب يهرب تهريبا، فهو مهرب، والمفعول ،مهرب، هرب الشخص"جعله يفر ائر / السجين"، وهرب البضاعة؛ أدخلها من بلد إلى أخر خفيه هرب المخدرات ليلا اشتغل في تهريب العملة والأسلحة ما صدر أو استورد دون أن ينفع الضرائب أو الرسوم القانونية المستحقة عليه [1].

وردت في اللغة كلمة تهريب :((مفرد) مصدر هرَّب شكل من أشكال التجارة غير المشروعة، تهرب من يتهرب تهرباً ، والمفعول مُتهرب منه تهرب من واجبة: فر من أدائه، ولم يَفِ به تهرب من دفع الضرائب والجمارك".[2]

وعرف الإمام ابن المنظور في مجلده الأول التهريب بأنه مشتق من الفعل هرب بمعنى الهَرَبُ : الفِرارَ ، هَرَبَ يَهْرُبُ : فرَّ ، يكون ذلك للإنسان وغيره من أنواع الحيوان، وأهْرُب: جد في الذهاب مذعوراً وقيل هو إذا أجد في الذهاب مذعوراً أو غير مذعور، وقال اللحياني : يكون ذلك الفرنسي وغيره مما يعدو وهرب غير تهريباً.[3]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للجريمة التهريب.

هو عملية تتم عن طريق مخالفة قوانين دولة فيما يخص التجارة الخارجية ولاسيما القوانين الضريبية والجمركية أو الأحكام المتفق عليها في اتفاقية دولية تمنع بعض فئات العمليات التجارية.[4]

ويعرف من جهة أخرى بأنه : "التهريب" كل استيراد أو تصدير خارج مكاتب الجمارك وكذا كل انتهاك لأحكام

---

[1]- عمر احمد مختار عبد الحميد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب للنشر, القاهرة، المجلد1، ج3، 2008، ص ص 2340-2341.

[2]- أحمد وفا، **جريمة التهريب الجمركي ودور الشرطة في مكافحتها**، مركز الإعلام الأمني، ج 1، يوليو 2010، ص02.

[3]- ابن المنظور، **لسان العرب**،، دار صادر بيروت، مجلد 1، بيروت، د س ن، ص783.

[4]- لامية،شعبان، **جريمة التهريب في التشريع الجزائري**، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، ،ص 329.

القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة أو نقل البضائع داخل الإقليم الجمركي".[1]

المطلب الثاني: أسباب جريمة التهريب

تختلف أسباب التهريب و تتنوع فقد تكون الأسباب المؤدية للقيام بجرائم التهريب الحاجة الاجتماعية للمهرب أو الجانب المالي قصد تحقيق الربح من ورائها، أو غياب الوازع الديني وغيرها، كما تختلف أثاره و تتنوع كذلك في جميع المجالات السياسية و الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها.

إن انتشار ظاهرة التهريب في الجزائر ترجع للعديد من الأسباب والتي منها: الجغرافية، السياسية و الأمنية، الاجتماعية و الاقتصادية.

1- الأسباب الجغرافية لجرائم التهريب

تعد الأسباب الجغرافية من بين العوامل الطبيعية التي تدفع إلى الإجرام و تساعد عليه، ويطلق عليها أيضا العوامل الطبوغرافية ، فالتهريب الجمركي كظاهرة إجرامية يتأثر بهذه الأسباب الجغرافية التي يستغلها المهربون لتنفيذ عملياتهم الإجرامية، و إن كان لا يرى لها البعض أي تأثير، و لكنها بالعكس تؤثر على سلوكات المجرمين و طريقة تنفيذ الفعل الإجرامي بصفة كبيرة، و لكنها غير واضحة للعيان جل الأحيان إلى إهمالها[2] ، فشساعة الجزائر وتفتحها على البحر تعد من أبرز العوامل التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهريب ، خصوصا في المناطق الحدودية و التي هي إما مناطق جبلية مكونة من جبال و غابات و وديان أو مناطق صحراوية ذات كثبان رملية كثيفة يسهل فيها التخفي للمهربين، و في ذات الوقت تؤثر على عمل المكلفين بمكافحة التهريب[3].

كذلك معرفة سكان مناطق الحدود للمسالك المؤدية لدول الحدود و بحكم معرفة بعضهم البعض فهم يتبادلون البضائع عن طريق التهريب بقصد أو عن غير قصد ، كما أن المهربين يستغلون ظرف الليل و كل التقلبات في المناخ والطقس و اختلاف الفصول، و كذا اختلاف التضاريس تؤثر في عدم اكتشاف عمليات التهريب و الذي يقل كلما كان العامل الطبيعي متقلبا و صعبا و العكس صحيح.[4]

---

[1]- هاجر كرماش، **جريمة التهريب الجمركي**، مذكرة ماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بكسرة، 2015-2016، ص 7

[2]- مبارك بن الطيبي، **التهريب الجمركي و وسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2010/2009، ص19.

[3]- محمد البشير موسي، **التهريب الجمركي و أثره على التجارة الخارجية حالة الجزائر – مذكرة ماستر**، قسم علوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص59

[4]- . مبارك بن طيبي، **المرجع السابق**، ص 19

كذلك تواجد سكان الحدود في هذه المناطق الحدودية بشكل دائم يجعلهم يتمكنون من مراقبة المكان جيدا و تحين الفرصة المواتية من حيث المكان و الزمان للقيام بجريمة التهريب.

2- الأسباب السياسية و الأمنية:

تعتبر العوامل السياسية و الأمنية من بين العوامل التي تؤثر في حركات التهريب على المستوى الوطني والدولي، كما أن ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة هي التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية بما فيها حركات التهريب الجمركي، وينطبق هذا القول غالبا على اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال أو تلك التي تعاني من حركات إرهابية أو حروب أهلية أو عدم الاستقرار السياسي أو الأمني بصفة عامة، إن سبب ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة يمكن رده إلى سببين:

- إما الدولة غير قادرة على دفع أجور بعض الفئات من العمال الذين يقومون بدور مكافحة التهريب، و بالتالي تتغاضى عنهم فيما يتعلق بالاقتطاعات التي لا تعود لخزينة الدولة و إنما تعود لحسابهم الخاص كدخل يعوض تدني أجورهم.
- إما عدم وجود إرادة سياسية للدولة أو عدم قدرتها أصلا على إحتواء العمليات التهريبية وإخضاعها لضرورة العمل المشروع.

إنه من الواضح أن عدم الاستقرار السياسي و الأمني يعد الوسط الأمثل و الحيوي لنشاط المهربين بصفة خاصة و التنظيمات الإجرامية ، بل في غالب الأحيان هي من تعمل على خلقه لتستفيد من العوائد التي تنجر عنه[1]

3- الأسباب الاجتماعية:

تتنوع الأسباب الاجتماعية المساهمة في انتشار جرائم التهريب عبر الحدود و منها :

- تعد البطالة أحد الظروف الاجتماعية التي تلعب دور في شبكات و تيارات التهريب، و الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة و منها الجزائر يصبح التهريب وسيلة للتشغيل و مهنة في السوق السوداء فكثير من المهربين وجدوا المجتمع يدعمهم و يحميهم .
- نجد كذلك علاقات النسب والمصاهرة بين العائلات في مناطق الحدود فبعض القبائل يمتد إقليمها الجغرافي إلى دولتين متجاورتين، فهم لا يستوعبوا بعد ضرورة احترام إجراءات المراقبة عبر الحدود و ضرورة إخضاع البضائع التي ينقلونها بين سكان العرش الواحد أثناء زياراتهم

[1]- محمد البشير موسي **المرجع السابق**، ص 60.

واحتفالاتهم للمراقبة الجمركية.[1]

- النظرة التعاطفية للمجتمع مع المهربين خاصة في تهريب المواد الغذائية و الألبسة و المواد واسعة الاستهلاك، فالمجتمع الجزائري يتسامح معها إن لم نقل يستحسنها، بل هناك من يعتبر التهريب مهنة عادية بالنسبة لسكان الحدود فيتوارثونها أبا عن جد و يعتبرونها مهنة لا تتعارض مع العرف و الدين، فهم ينظرون للمهرب بأنه إنسان عادي عكس سكان المناطق البعيدة عن الحدود الذين يرون التهريب جريمة ينبذونها و ينبذون الممارسين لها[2].
- ناهيك أن معظم المناطق الحدودية يعيش أصحابها وضعيات اجتماعية صعبة، فبعض المناطق يعتبر التهريب مصدر الرزق و الدخل المتوفر إن لم نقل الوحيد.

4- الأسباب الاقتصادية:

إن ظاهرة التهريب كغيرها من الظواهر الإجرامية تتأثر بحالة الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، إن عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حاجيات المستهلكين يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتوجات الأجنبية التي يتم استيرادها بأي شكل كان شرعي أو غير شرعي[3]، فارتفاع الطلب و قلة العرض لفقدان المواد الاستهلاكية في السوق المحلية و ارتفاع أسعارها يجعل المهرب يجد فرصته المواتية في استيراد تلك المواد المفقودة بواسطة التهريب لبيعها بأسعار مغرية للذين هم بحاجة إليها، فالمهرب يلجأ لإغراق السوق بالمواد المهربة دون دفعه الحقوق و الرسوم الجمركية المستحقة، والمستهلك يقبلها على انخفاض أثمانها[4] ، فالمهرب يسعى إلى ربح الوقت والمال باستعمال الحيل و الإجراءات غير القانونية.

كما أن انتهاج الدولة سياسة دعم بعض المواد الاستهلاكية و جعل سعرها مقنن و زهيد يشجع المهربين في تهريبها خارج الجزائر لأن هدفهم الوحيد هو تحقيق العائد المالي فقط، لأن تدعيم الدولة لمادة معينة تجعل ثمنها زهيد مقارنة بثمنها في الدول المجاورة و هو ما يشجع المهربين على تهريبها.

[1]- محمد البشير موسي، **المرجع نفسه**، ص 63.

[2]- مبارك بن طيبي، **المرجع السابق**، ص 24

[3]- عبد الوهاب سيواني، **المرجع السابق**، ص 21

[4]- محمد البشير موسي، **المرجع السابق**، ص61.

المطلب الثالث: أنواع وآثار التهريب

الفرع الأول: أنواع جريمة التهريب

أولا: من حيث مكان تنفيذ جريمة التهريب.

ينقسم إلى ثلاثة أقسام (بري، بحري، جوي).

1- التهريب البري:

ويقصد به الحدود البرية التي يقوم فيها المهربين بإدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها عن طريق الحدود البرية، بعيدا عن المراقبة الجمركية في أماكن لا تتواجد بها مكاتب[1].

2- التهريب البحري

يعتبر التهريب البحري من عمليات التهريب المشددة التي تعتمد على وسائل نقل أجهزة دعم واتصال متطورة، وبالتالي يعتبر من أخطر أنواع التهريب كونه يساهم في نقل البضائع ومواد أكثر وبحجم أكبر ، ويتعلق الأمر أساسا بعمليات تهريب المخدرات والأسلحة، وكذا بعض الأجهزة الضخمة التي تنقل في حاويات مستعملين في ذلك كل وسائل الغش والاحتيال [2].

3- التهريب الجوي:

حسب مفهوم المشرع الجزائري الذي جاء في المواد 62، 64، و 65 ق ج فإن التهريب الجوي هو هبوط المراكب الجوية التي تقوم برحلة دولية في غير المطارات التي توجد فيها مكاتب الجمارك، إلا إذا أذنت لها مصالح الطيران المدني، بعد استشارة إدارة الجمارك، أو هو تفريغ أو إلقاء البضائع أثناء الرحلات الجوية إلا في حالة وجود أسباب قوة قاهرة أو برخصة من السلطات المختصة بالنسبة لبعض العمليات، أو هو أية عملية استيراد أو تصدير بواسطة الطائرات دون المرور على مكاتب الجمارك .

ثانيا: من حيث المصلحة المعتدى عليها.

ينقسم إلى قسمين هما:

1- التهرب الضريبي:

[1]- مبارك بن الطيبي، **التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق، 2009-2010، ص 65.

[2]- حياة بن عيسى، **جريمة التهريب الجمركي**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد2، 2014،، ص 310.

وهو ما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة علة البضائع وما يلحق بها بقصد التخلص من أدائها كلها أو بعضها وذلك بطريق إدخالها إلى إقليم الدولة أو إخراجها منه بطرق غير مشروعة (على غير مقتضى القانون) أو الشروع في ذلك.[1]

2- التهريب غير الضريبي

ويتحقق عندما يقع على مصلحة أساسية للدولة غير مصلحتها الضريبية ويتم ذلك عن

طريق إدخال بضائع إلى الدولة أو إخراجها منها خلافا لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها بشأن الأصناف الممنوع استيرادها أو تصديرها أو تكون خاضعة لقيود خاصة بالاستيراد والتصدير[2]

الفرع الثاني: أثار جريمة التهريب

إن التهريب جريمة خطيرة لذلك عمد المشرع لمكافحتها و شدد على ذلك برفع العقوبات، وذلك لما تلحقه من أضرار و تخلفه من آثار على جميع المجالات في البلاد و التي منها:

أولا: آثار التهريب على المجال الاقتصادي و المالي:

التهريب يمس الاقتصاد الوطني لأنه ينعكس بالسلب على الصناعة و قابضات التحصيل الوطنية و حتى على المستهلكين ، و يؤثر بشكل كبير في المجال المالي للدولة، لأن المهام التقليدية لإدارة الجمارك هي تحصيل إيرادات مالية للدولة، لكن استيراد البضائع عن طريق التهريب دون دفع الحقوق و الرسوم الجمركية يكبد الخزينة ضياع جزء هام من إيراداتها، كما أن تهريب بعض المواد التي تدعمها الدولة يجعل الإعانات التي خصصتها الدولة من هذا التدعيم لا يوجه للفئة التي حددت لها وبالتالي تنفذ هذه المواد و يستلزم المزيد من التدعيم و هذا كذلك يؤدي إلى ضعف الدولة على ترقية مشاريعها و تغطية النفقات العمومية[3].

ثانيا: آثار التهريب على التراث الوطني:

إن الدولة تسعى للحفاظ على تراثها الوطني الذي يعبر على مصدر ثروتها المعنوية و تمييزها عن

---

[1]- فايز السيد اللمساوي و أشرف فايز اللمساوي، **موسوعة الجمارك والتهريب الجمركي**، دار الكتب القانونية، مصر، 2004، ص 33

[2]- **جرائم التهريب في الوطن العربي**، أبحاث الندوة العلمية السادسة، ط 1، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1408هـ، ص 19.

[3]- حسيبة رحماني، **خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة 13/07/2019، ص291 .

باقي الدول الأخرى، و التراث الوطني ينقسم إلى التراث الفني و الثقافي و هو كل ما يعبر عن تاريخ و عراقة ثقافة الشعوب كالآثار والمعالم التاريخية و التراث الإيكولوجي (البيئي) و يتمثل في الثروة الحيوانية و النباتية و خاصة منها النادرة[1]، إن التهريب هذا المجال يمس كل الدول و منها الجزائر و يفقدها آثار ذات قيمة عالية لرجوعها لعمق التاريخ ، كما أن تهريب الحيوانات النادرة وكذلك إدخال سلالات حيوانية قد يؤثر على السلالات الأصيلة المتواجدة بالوطن.

ثالثا: آثار التهريب في المجال الصحي و الأمني:

إن إدخال البضائع عن طريق التهريب، و عدم خضوعها للرقابة المقررة قانونا على مستوى المراكز الحدودية للتأكد من مطابقتها للمواصفات التقنية المتعلقة بالاستهلاك ، يشكل خطر على صحة وأمن المستهلك، منها على سبيل المثال إدخال بضائع مغشوشة أو فاسدة أو غير مطابقة للمقاييس المعتمد لحماية المستهلك، تهريب قطع الغيار مثلا يؤثر على حياة الأشخاص لتسببها في حوادث المرور، و مواد البناء المغشوشة قد تؤدي إلى حوادث وخيمة عند استعمالها، كم أن تهريب بعض البضائع المحظورة كالمخدرات و الأسلحة تؤثر على الصحة و الأمن العموميين.[2]

رابعا: أثار التهريب في المجال الاجتماعي و الأخلاقي:

يؤثر التهريب في المجال الاجتماعي والأخلاقي لمساسه بالآداب العامة، فيتم عن طريقه استيراد الكتب المجلات، الأشرطة وغيرها من المؤلفات التي تسيء إلى الهوية الوطنية والديانة الإسلامية التي تؤدي إلى الانحرافات الاجتماعية[3]، التي تشجع على الفجور والرذيلة والعنف والإرهاب وتؤدي إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة التي تؤثر على العنصر البشري محرك الحلقة الإنتاجية.[4]

---

[1]- عبد الوهاب سيواني، **التهريب الحمركي و استراتيجيات التصدي له**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007، ص 166.

[2]- بوطالب براهيمي، **مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011/2012، ص207.

[3]- عبد الوهاب سيواني، **المرجع السابق**، ص167

[4]- بوطالب براهيمي، المرجع السابق، ص207.

الفصـل الرابع:

الإطـار التطبيـقي للدراســة

أولا: إجراءات الدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة:

إن موضوع البحث هو الذي يفرض على الباحث استخدام منهج معين يمكنه من دراسة موضوعه لذلك فتحديد المنهج المستخدم في البحث تعتبر خطوة هامة وضرورية لتوضيح الطريق الذي سوف يتبعه الباحث في مسار بحثه للوصول إلى إجابات عن الأسئلة التي يطرحها في بداية بحثه .

ونظرا لاختلاف المواضيع المدروسة من قبل الباحثين فان المناهج كذلك تختلف باختلاف المواضيع وذلك باعتبار المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى نتيجة معينة[1] .

لذلك فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لأن المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ووصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا أو كيفيا.

ويعرف على أنه:" المنهج الذي يصف الظاهرة وموضوع الدراسة ويحلل بيناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، حيث يعرف هذا المنهج بأنه يصف قضية أو حدث موجود حاليا يمكن الحصول منه على معلومات تجيب على التساؤلات التي يطرحها الباحث خلال موضوعه دون تدخل الباحث فيها" [2]..

2- عينة الدراسة:

هناك من عرف العينة على أنها:" مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية و هي تعتبر جزءا من الكل بمعنى أن تؤخذ مجموعة أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة" [3].

و تعرف أيضا على:" أنها جزء من كل أو بعض من المجتمع"[4].

ومن نستنتج أن العينة من بين أهم الأدوات في البحوث الميدانية التي تقام في المجتمعات الكبيرة، إذ يعتبر البحث عن طريق المعاينة اختصارا للوقت والجهد والمال والوصول إلى النتائج بسرعة، إلا أنه في المقابل يحتاج إلى تكون العينة ممثلة للمجتمع المراد دراسته.

---

[1] سلطان بلغيت، **اضاءات منهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ط1 دار بن طفيل للنشر الجزائر – 2011 ص 135

[2] أيمن أحمد فرج البرديني، **العلاقة بين اللغة واضطراب التكامل الحسي عند الأطفال المتوحدين**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس، جامعة غزة، 2006، ص146

[3] رشيد زرواتي، **تدريبات في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار هومة، الجزائر- ط1-2002 -ص91

[4]- محمد حسن علاوي، اسامة كامل راتب، **البحث العلمي في العلوم الانسانية**، دار الفكر العربي - ط2 - القاهرة مصر 1999، ص143

نظرا لطبيعة الموضوع، فقد ارتأينا إلى اعتماد **عينة كرة الثلج**، حيث "تستخدم عينة كرة الثلج عند يواجه الباحث صعوبة في تحديد أعضاء المجتمع المرغوب دراسته، فتبدأ بعينة صغيرة ثم تأخذ في النمو حتى تكبر، إلى أن يتم الوصول إلى العدد المطلوب وهذا عن طريق اختيار المستجيب الأول ثم يتم اختيار المستجيب الثاني بناء على ما يدلي به المستجيب الأول وهكذا"[1].

ونظرا لحجم مجتمع الكبير، وظروف الدراسة الميدانية الصعبة، تم تحديد 60 مفردة مشكلة لعينة الدراسة.

3- الاطار المكاني والزماني للدراسة:

3-1-الاطار المكاني:

تمت الدراسة الميدانية بمدينة بئر العاتر، تقع جغرافيا في جنوب شرق ولاية تبسة، والتي تقع بدورها بالجهة الشرقية للوطن ، وتعتبر ثاني اكبر مدينة بعد عاصمة الولاية و تبعد عنها بـ 89 كلم في الجنوب الشرقي ، حيث تبلغ مساحتها حوالي 1713 كلم^2 ، كما يمر بها الطريق الوطني رقم 16 الذي يؤدي الى مدينة وادي سوف .

ومن مميزات المنطقة انها تقع في الحدود التونسية ، ويقدر عدد سكان البلدية بحوال 100000 نسمة اما مدينة بئر العاتر التي تمثل التجمع الرئيسي للبلدية بـ 86680 نسمة . وبالإضافة الى الطريق الوطني رقم (16) هناك طرق ثانوية كالطريق الولائي وخط السكة الحديدية الذي يربط منجم الفوسفات بمدينة عنابة. [2]

الموقع الاداري : تقع مدينة بئر العاتر بالجهة الجنوبية الشرقية لولاية تبسة ، و التي تقع بدورها بالجهة الشرقية للوطن ،تمثل مدينة بئر العاتر مركز دائرة منذ سنة 1974 ، تحتل رقعة جغرافية استراتجية ،جعل منها همزة وصل بين عدة اقطاب عمرانية بشمال الوطن و جنوبه و نقطة عبور بين داخل الوطن و خارجه نحو الجمهورية التونسية ثم الجمهورية الليبية يحد مدينة بئر العاتر:

- من الشمال :بلدية صفصاف الوسرى وبلدية العقلة المالحة .
- من الجنوب : بلدية نقرين .
- من الشرق : الحدود الجزائرية التونسية .
- من الغرب : بلدية ثليجان .

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم،**أسس البحث العلمي لأعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2000، ص 157.

[2] - عبر الموقع الالكتروني، https.//www.marefa.org/// تاريخ الزيارة، 2023/05/01 على الساعة 10،00.

2-3- الإطار الزماني:

وهو الزمن الذي استغرقه الباحث إجراء هذه الدراسة الميدانية ، وقد تم اعداد دليل المقابلة وتطبيقها على مؤسسة الدراسة في الفترة الممتدة بين جانفي 2023 إلى غاية شهر ماي 2023 على النحو التالي:

- القراء الأولية حول الموضوع وجمع المراجع والمعلومات دامت طيلة شهر جانفي 2023
- الزيارة الاستطلاعية بتاريخ 01 فيفري 2023
- المقابلة شهر أفريل 2023
- تحليل البيانات طيلة شهر أفريل 2023
- الاخراج النهائي للمذكرة كان في شهر ماي 2023

4- أدوات جمع البيانات:

4-1-الملاحظة:

هي أداة هامة للبحث العلمي ،تسمح بمشاهدة حيثيات الدراسة عن قرب ،يعرفها محمد عبيدات واخرون بانها " عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة سلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئة ومتابعة سيرها ،واتجاهاتها وعلاقاتها بهدف تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة[1].

4-2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من اكثر وسائل الحصول على البيانات شيوعا ويتوقف نجاحها على مستوى التخطيط لها من جهة، وعلى الكيفية التي تتبع في تسجيل المعلومات والبيانات وجها لوجه مع المبحوث والتعرف على صورة النفس البشرية مستعرضة بدرجة تسمح بالإلمام بظروف تنشئة المبحوث الاجتماعية ومتعمقة بدرجة تسمح للباحث بالكشف عن دوافعه ومشاعره واتجاهاته وعقائده وقيمه وآماله ورغباته، وهذا ما يصعب الحصول عليه عن طريق الوسائل الأخرى بجمع البيانات[2].

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي (القواعد –المراحل –التطبيقات)**، الأردن، دار وائل، ط2،1999 ص73.

[2] غريب سيد أحمد، **علم اجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص42.

ثانيا: تحليل نتائج المقابلة

1- محور البيانات الشخصية:

الجدول رقم 01: توزيع أفرد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	60	100
المجموع	60	%100

الشكل رقم 01: توزيع أفرد العينة حسب الجنس:

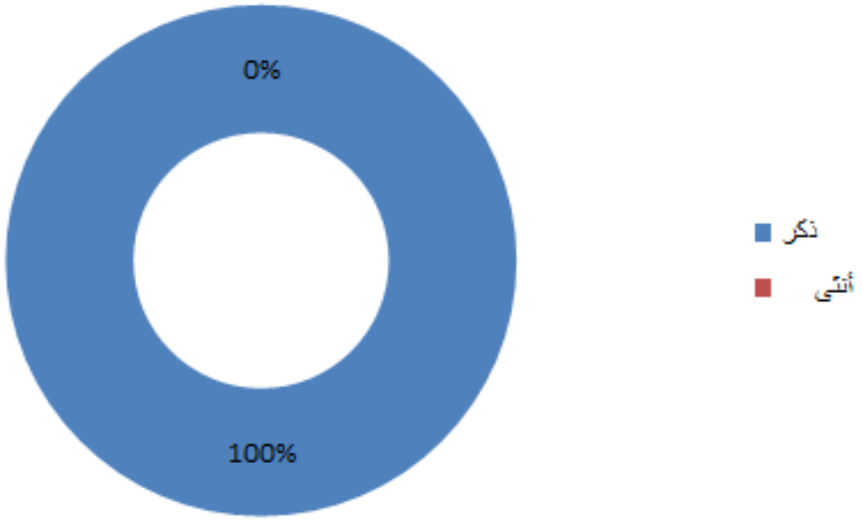

من خلال النتائج التي تم التحصل عليها، يتبين أن كل افراد العينة المبحوثة من فئة الذكور والبالغة نسبتهم 100% وعددهم 60 مفردة، وهذا عائد إلى أن فئة الدراسة المستهدفة اقتضت التحصل على هاته النتائج

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب السن

الإجابة	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	9	15
[20-40 سنة]	31	52
]41-60 سنة]	14	23
60 سنة فما فوق	6	10
المجموع	60	%100

الشكل رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب السن

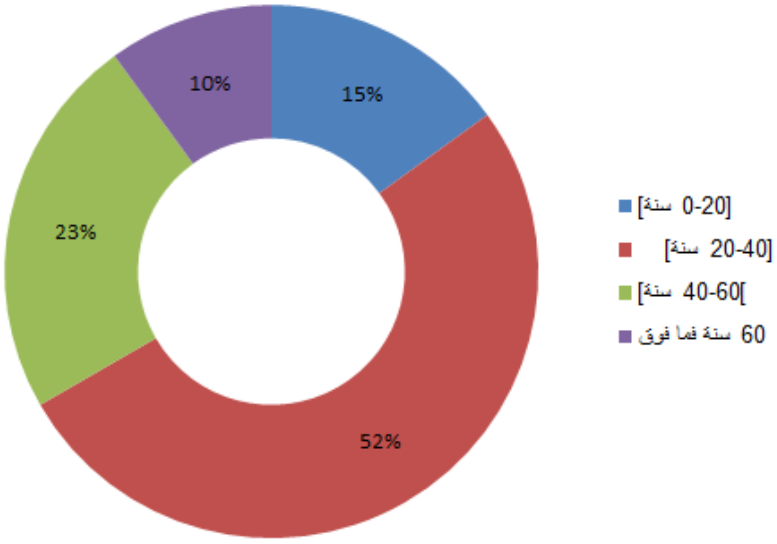

يوضح هذا الجدول توزيع العينة بناءً على الفئات العمرية، حيث بين النتائج أن الفئة العمرية من 20 إلى 40 عامًا تمثل النسبة الأعلى في العينة بنسبة 52% من إجمالي العينة.

بينما الفئات العمرية من 0 إلى 20 عامًا ومن 40 إلى 60 عامًا تشكلان نسبة 38% من إجمالي العينة.

أما الفئة العمرية التي تزيد عن 60 عامًا تشكل نسبة 10% من إجمالي العينة.

وبالتالي فالغالب من أفراد العينة المبحوثة من عنصر الشباب كما انهم ينتمون إلى المرحلة العمرية التي يكونون فيها في ذروة نشاطهم وعطائهم

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الإجابة	التكرار	النسبة
ابتدائي	4	7
متوسط	19	32
ثانوي	28	46
جامعي	9	15
المجموع	60	%100

الشكل رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

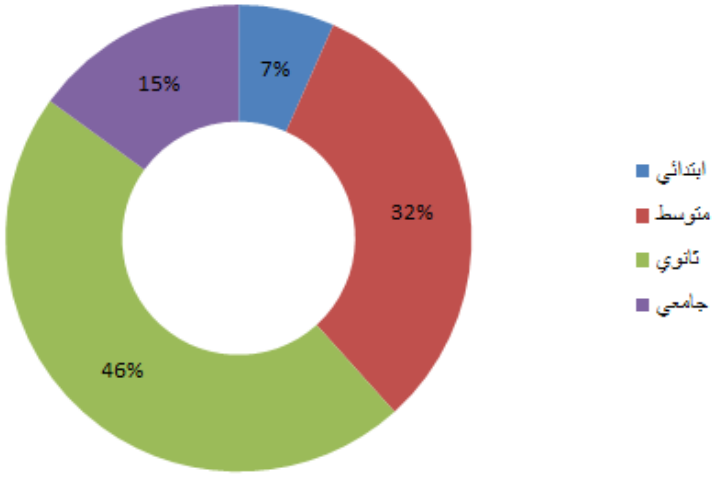

يتضح من الجدول السابق نسب أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، إذ عادت النسبة الأكبر إلى أصحاب المستوى الثانوي والذين بلغوا 28 فرداً، ويمثلون 46% من عينة الدراسة. يليها المستوى المتوسط 19 فرداً، ويمثل هؤلاء 32% من عينة الدراسة، ثم المستوى الجامعي فهم 9 أفراد، ويمثلون 15% من عينة الدراسة حيث يبلغ عدد الأفراد الذين يحوزون على المستوى الابتدائي 4 أفراد، ويمثل هؤلاء 7% من عينة الدراسة..

يمكن الاستنتاج من النتائج أن العينة متنوعة من حيث المستوى التعليمي، حيث توجد نسبة عالية من الذين توقفوا عند المرحلة الثانوية، وهو ما يعكس أن الثانوية هي المستوى التعليمي الذي يشكل الأكثر شيوعاً بين الأفراد المشمولين بالدراسة. وعلى الرغم من وجود أفراد حاصلين على مستويات تعليمية أعلى (الجامعية)، إلا أن النسبة منخفضة نسبياً، وهو ما يشير إلى أن المستوى التعليمي في العينة ليس عالياً بشكل عام.

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية:

الإجابة	التكرار	النسبة
أعزب	31	51
متزوج	22	37
مطلق	4	7
أرمل	3	5
المجموع	60	%100

الشكل رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية:

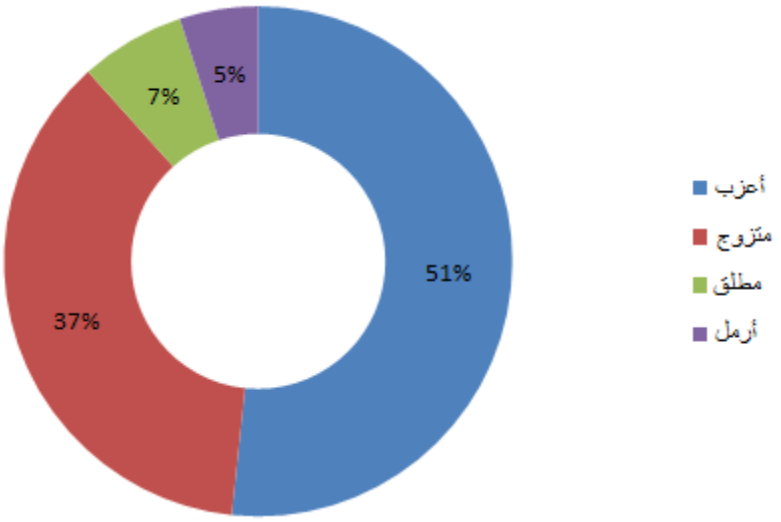

يظهر الجدول أن 51% من أفراد العينة وهي النسبة الغالبة هم من العزاب، في حين أن 37% منهم متزوجون. وفقًا للجدول، فإن 7% منهم مطلقون، في حين أن 5% منهم أرامل. يمكن الاستنتاج من ذلك أن غالبية العينة من العزاب أو المتزوجين والذين يشكلون الحالة الثانية الأكثر شيوعًا بين أفراد الفئة المستهدفة من الدراسة. ومع ذلك، فإن عدد المطلقين والأرامل صغير نسبياً بالمقارنة مع الأعزب والمتزوجين. و يمكن استخدام هذه النتائج في لفهم توزيع المبحوثين وتأثير العوامل الاجتماعية على الحياة الشخصية والعامة

.الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب العامل الجغرافي:

الإجابة	التكرار	النسبة
يسكن في المدينة	37	62
يسكن في الريف	23	38
المجموع	60	%100

الشكل رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب العامل الجغرافي:

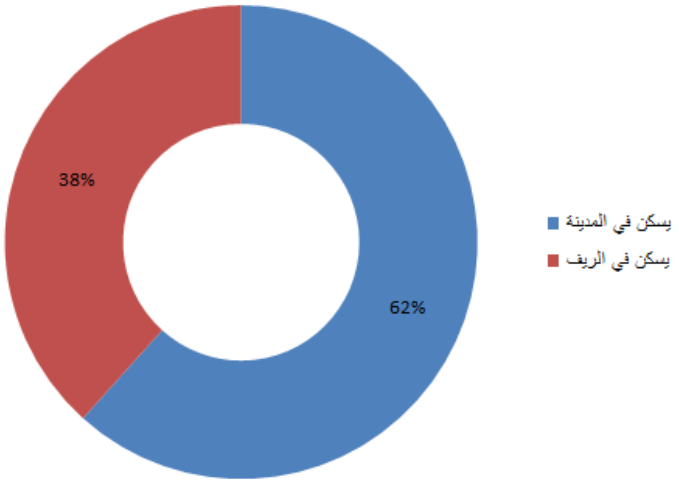

تشير نتائج توزيع أفراد العينة حسب العامل الجغرافي إلى أن الغالبية العظمى من العينة تعيش في المدينة، حيث بلغ عدد الأفراد 37 فرداً، أي ما يمثل نسبة 62% من إجمالي العينة. وبالمقابل، يعيش 23 فرداً، أي ما يمثل نسبة 38% من العينة في الريف.

يمكن الاستنتاج من هذه النتائج أن العينة التي تم جمعها تمثل أفراداً يعيشون بشكل رئيسي في المناطق الحضرية أو المدن، رغم أن الظاهرة المدرسة تستهدف مناطق حدودية تكون في غالب أحيانها من المناطق الريفية النائية التي ينقص فيها عدد السكان

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة المبحوثة حسب نوع السكن:

الإجابة	التكرار	النسبة
فردي	19	32
شقة	37	61
فيلا	4	7
المجموع	60	%100

الشكل رقم 06: توزيع أفراد العينة المبحوثة حسب نوع السكن:

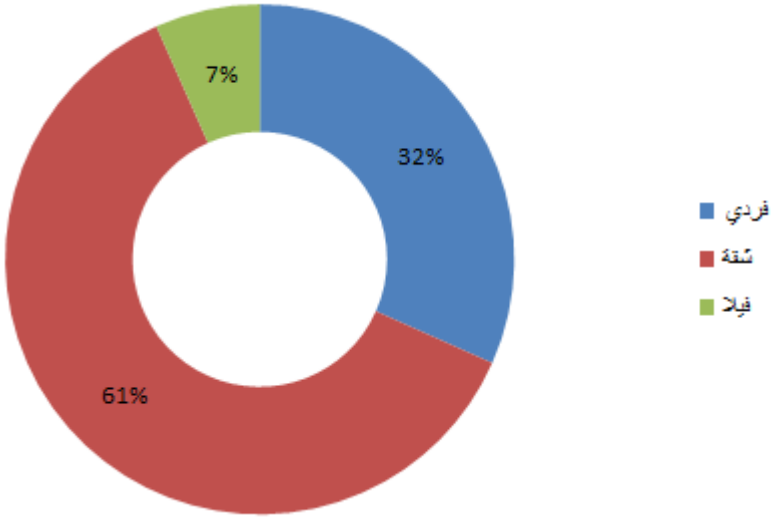

تشير نتائج الدراسة إلى أن معظم الأشخاص المبحوثين يعيشون في شقق ، حيث بلغت النسبة 61%. بينما كانت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في منازل فردية أو فيلات أقل ، إذ بلغت 32% و 7% على التوالي. يمكن تفسير هذا التوزيع النسبي إلى الحالة المادية التي يعيشها أفراد العينة المبحوثة، حيث أن الشقق هي الأقل تكلفة ماديا مقارنة مع السكن الفردي وبشكل أكبر الفيلات، هاته الأخيرة تكلف الكثير من الاموال حتى يتم تشيدها أو شرائها وهو ما يفسر العدد القليل من المبحوثين الذي يحوزن عليها، وبشكل اقل السكنات الفردية التي تحتاج هي الأخرى إلى نسبة لا بأس بها من الأموال لتوفيرها، وبالتالي فقاطنوها إن كان من أصحابها أو مستأجروها تختلف اعدادهم تبعا لعدة أسباب على غرار الحالة المادية وعدد أفراد الأسرة وغيرها.

الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن

الاجابة	التكرار	النسبة
ملكية	23	38
إيجار	37	62
المجموع	60	%100

الشكل رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن

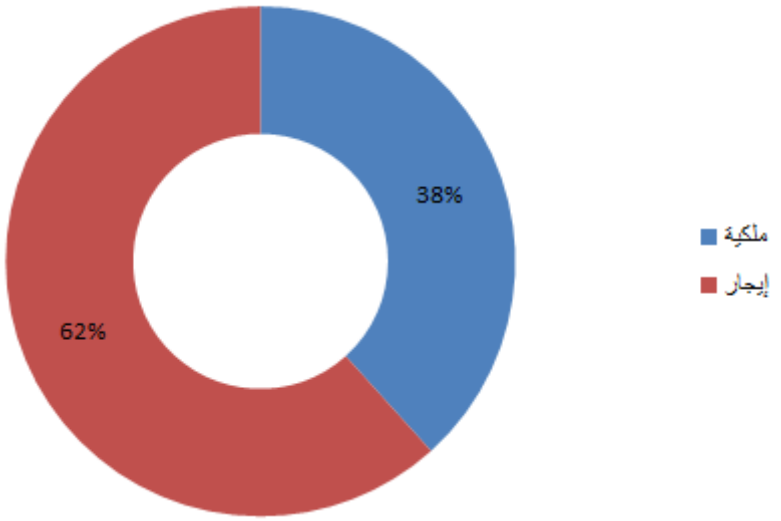

يوضح هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن ويبين أن نسبة 62% يعيشون في سكن مستأجر. بينما 38% من العينة يملكون سكنهم

يمكن أن يرجع هذا الفرق إلى العديد من العوامل، على غرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفرد. والتي قد يعكس تفضيل الأفراد للإيجارات نظرا لعدم توفر المال لشراء عقار بالمال الخاص، وكذا ارتفاع أسعار المنازل الخاصة، وقد يرجع تفضيلهم للملكية إلى رغبتهم في الاستقرار والاستثمار في مستقبلهم. بشكل عام ، يشير هذا الجدول إلى أن نسبة كبيرة من العينة يعيشون في سكن مستأجر، مما يمكن أن يؤثر على استقرارهم المالي وحريتهم في تحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية.

2- المحور الأول: علاقة التهميش بزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية

بغرض تحديد العلاقة التي تربط التهميش الاجتماعي بارتفاع تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية وبالتحديد مدينة بئر العاتر، والتي تتعلق بالفرضية الأولى من الدراسة، وبعد جمع البيانات وتفريغها في جداول احصائية كانت النتائج المتعلقة بهذا المحور كالتالي:

الجدول رقم 08: وقت استيقاظ أفراد العينة المبحوثة

الإجابة	التكرار	النسبة
باكرا	11	18
صباحا	29	49
ليلا	20	33
المجموع	60	%100

توضح نتائج الدراسة أن الأفراد المبحوثين يستيقظون في الصباح بشكل عام، حيث بلغت النسبة 49% من العينة، في حين نسبة 33% من العينة يستيقظون في الليل و 18% من العينة يستيقظون باكرا،. يمكن تفسير هذه النتائج بأن معظم الأفراد يعملون نهارا ولذلك يستيقظون في الصباح للذهاب إلى أعمالهم. ويمكن أن يكون الأفراد الذين استيقظوا في الليل هم الذين يعملون في وظائف الليل أو لديهم أنشطة أخرى في الليل. في حين يكون الأفراد الذين استيقظوا باكرا يمتلكون عادات تجعلهم يستيقظون في وقت مبكر لممارسة التمارين الرياضية أو القيام بأعمال أخرى.

ومن المثير للاهتمام أن النتائج تظهر توزيعًا متنوعا بين الثلاثة فترات اليوم. هذا الاختلاف في وقت الاستيقاظ يمكن أن يعكس اختلافات في نمط الحياة والعمل للأفراد في العينة، ويمكن أن يكون له تأثير على مجالات أخرى من الحياة، مثل النوم والأداء وغيرها.

كما أن أوقات الاستيقاظ تعكس الفترات الزمنية التي تكون فيها عينة الدراسة في فترة راحة أو عمل، فوقت الاستيقاظ المبكر يدل على نوع الانشغلات التي تكتسي المبحوثين، والتي تستدعي النهوض باكرا لممارسة

الجدول رقم 09: تأثير متغير العامل الجغرافي على ممارسة النشاط المهني

العامل الجغرافي / ممارسة نشاط مهني		يسكن في الريف	يسكن في المدينة	المجموع
مارس من قبل نشاط مهني	التكرار	7	27	34
	النسبة	11.41	45.25	56.66
لم يمارس من قبل نشاط مهني	التكرار	16	10	26
	النسبة	17.59	16.75	34.34
المجموع	التكرار	23	37	60
	النسبة	%38	%62	%100

يُظهر الجدول أعلاه **تأثير متغير العامل الجغرافي على ممارسة النشاط المهني**، حيث أكدت النسبة الغالبة 56.66% من العينة على أنهم مارسوا نشاط مهني سابق، في حين أن 34.34% لم يمارسوا نشاطًا مهنيًا سابقًا.

بالنسبة لمتغير العامل الجغرافي، فقد تبين أن النسبة الأكبر من الساكنين بالريف لم يمارسوا نشاطا مهنيا سابقا على خلاف أفراد العينة المبحوثة الذين يقطنون بالمدينة، حيث أن 45.26% من مجموع 62% منهم مارسوا في السابق نشاطا مهنا سواء حرا في قطاع خاص أو عمومي

يمكن تفسير ذلك بعدة طرق، ومنها أن ممارسة نشاط مهني سابق تعد مؤشرًا على الخبرة والكفاءة في العمل، مما يمنح الأفراد الممارسون لنشاط مهني سابق ميزة على الأفراد الذين لم يمارسوا أي نشاط مهني سابق.، وبالتالي ففرص العمل وممارسة النشاطات المهنية ترتفع أكثر عند الذين يقطنون بالمدينة نظرا للحركية التي تتمتع بها المدن والنشاطات المهنية الموفرة التي تحتاج إلى يد عاملة، فكثرة النشاطات التجارية وفرص العمل بالمؤسسات والإدارات المتواجدة بالمدينة من شأنها أن تتيح الفرصة لطالبي العمل وبالتالي يستطعون الحصول على الوظيفة.

في حين أن هاته الفرص تقل عند الانتقال إلى الريف باعتباره قليل النشاط والسكان ومحدودية الأعمال اليومية به، والتي يمكن أن تقتصر فقط على الرعي وتربية الماشية وخدمة الأرض الزراعية وهو ما يقلل من فرص ايجاد وظائف مناسبة به.

الجدول رقم 10: لدى أفراد العينة أي مدخول يساعد على تحمل أعباء الحياة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	8	16
لا	42	84
المجموع	60	%100

يشير التوزيع السابق إلى أن معظم أفراد العينة (84%) ليس لديهم أي مدخول يساعد على تحمل أعباء الحياة، في حين أن عددًا قليلاً (16%) منهم يمتلكون مدخولًا يساعد على تحمل تاهته الأعباء. يمكن اعتبار هذه النتيجة مؤشرًا على وضع مادي سيء بالنسبة للعينة المدروسة.

فهذه النتائج تعكس أن البيئة التي تحوي المبحوثين يمكن أنها لا توفر لهم وظائف أو أعمال تجعلهم يستفيدون من مداخيل مادية قارّة ليعيشوا منها.

فقد يكون هناك نقص في الوظائف المتاحة أو قلة في الفرص التجارية التي تعمل على توفير عمل مستدام ومداخيل مادية قارّة للأفراد. هذا التحدي الاقتصادي يمكن أن يؤثر سلبًا على القدرة الشخصية للأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم.

كما يمكن أن تكون الظروف الاجتماعية في البيئة معقدة وتزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأفراد. قد يتضمن ذلك عوامل مثل ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة، أو نقص الفرص التعليمية المتاحة، أو ضعف البنية التحتية الاقتصادية التي تؤثر على القدرة على تطوير وتشجيع الأعمال والاستثمارات. هذه العوامل الاجتماعية قد تؤدي إلى تفاقم حالة الفقر والعجز المادي للأفراد في البيئة الاجتماعية الخاصة بهم

كما نجد من الأسباب تأثر النظام الاقتصادي والاجتماعي العام للبلاد ككل والذي السائد في البيئة سببًا لعدم توفر فرص العمل والأعمال الرابحة. قد يتم تمييز بعض الفئات الاجتماعية واحتكار الفرص الاقتصادية لصالح بعض الأشخاص، بينما يتم حرمان الآخرين من تلك الفرص. هذا التمييز الاقتصادي يمكن أن يعرقل تحقيق التقدم الاقتصادي والمادي للأفراد الذين يعيشون في البيئة المعنية.

الجدول رقم 11: شارك أفراد العينة مسبقا في مقابلات عمل أو مسابقة توظيف

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	17	34
لا	33	66
المجموع	60	%100

تظهر النتائج أن 66% من أفراد العينة المبحوثة لم يشاركوا مسبقًا في مقابلات عمل أو مسابقة توظيف، في حين أن 34% يشاركوا من قبل. يمكن تفسير هذا بأن العديد من الأفراد من عينة الدراسة إما أنهم لم تتح لهم فرصة المشاركة في الحصول على وظيفة نظرا لغياب المسابقات المنظمة لها أو عدم توفر مناب عمل بالمناطق التي يقطنون بها، إضافة إلى عزوفهم عن كل ما يتعلق بالوظيفة والعمل الدوري سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص،

وبالتالي لا يتكلفون عناء البحث والمشاركة في مقابلات العمل نظرا للرغبة الملحة من قبلهم في الحصول على المال من خلال طرق أخرى.، ومع ذلك هنا من يبحثون عن مهن قارة ويحاولون زيادة فرصهم في الحصول على عمل من خلال المشاركة في مقابلات العمل والمسابقات التوظيفية. ، قد يكون هناك بعض الأفراد الذين لم يشاركوا في المقابلات السابقة لأسباب مختلفة

ومن بين التفسيرات التي يمكن طرحها قد يكون هناك نقص في الفرص الوظيفية المتاحة في البيئة المذكورة. إذا لم يكن هناك اقتصاد قوي أو قطاعات اقتصادية نشطة في المنطقة، فقد يكون من الصعب على الأفراد العثور على فرص عمل أو مشاركة في مسابقات توظيف.

ثانيًا، يمكن أن يكون هناك عوامل اجتماعية تؤثر على قدرة الأفراد على المشاركة في مقابلات العمل أو المسابقات. على سبيل المثال، قد يواجه الأفراد العوائق مثل قلة التعليم أو نقص المهارات اللازمة للعمل المطلوب، مما يقيدهم عن المشاركة في تلك المسابقات.

ثالثًا، قد يكون هناك عوامل نفسية أو ثقافية تؤثر على قرار الأفراد بعدم المشاركة في مقابلات العمل أو المسابقات. قد يشعرون بالقلق أو الخوف من الفشل أو قد يكون لديهم اعتقادات سلبية بشأن فرص الحصول على وظيفة.

هذه العوامل السوسيولوجية يمكن أن تتداخل معًا وتؤثر على نسبة الأفراد الذين لم يشاركوا في مقابلات عمل أو مسابقات توظيف في البيئة المعنية. وللحصول على تحليل شامل، يتطلب فهم أوسع للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالأفراد المبحوثين.

جدول رقم 12: تأثير متغير المستوى الدراسي على مشاركة عينة الدراسة في مسابقة التوظيف

المستوى الدراسي / المشاركة في مسابقة التوظيف		ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
المشاركة في مسابقة التوظيف	التكرار	0	3	9	8	17
	النسبة	0	%8	%15	%10	%33
عدم المشاركة في مسابقة التوظيف	التكرار	4	10	19	1	33
	النسبة	%7	%24	%31	%5	%67
المجموع	التكرار	4	13	28	9	60
	النسبة	%7	%32	%46	%15	%66

بالنسبة للمشاركة في مسابقة التوظيف، يظهر أن 33% من العينة الجامعية شاركت في المسابقة، تفصيلها أن نسبة 15% منهم يمتلكون المستوى المتوسط، ثم نسبة 10% من المستوى الجامعي والثانوي و 8% من الابتدائي. أما بالنسبة لعدم المشاركة في المسابقة، فلاحظنا أن 67% من العينة لم تشارك، متمثلة في 31% من العينة أصحاب المستوى الثانوي، 24% من المستوى المتوسط، .بينما لم يشارك 7% من المستوى الابتدائي و5% من المستوى الجامعي

من البيانات المذكورة، يتضح أن المستوى الدراسي للأشخاص يؤثر على مشاركتهم في مسابقة التوظيف. يبدو أن أصحاب المستوى الجامعي يشاركون بشكل أكبر في المسابقة مقارنة بأصحاب المستويات الأخرى. ومن المثير للاهتمام أنه لم يشارك أي شخص من المستوى الابتدائي في المسابقة.

هناك عدة عوامل قد تشرح هذه الظاهرة. ربما يكون للمستوى الدراسي دور في توفر المهارات والمعرفة المطلوبة للمشاركة في المسابقة والتنافس فيها. قد يكون هناك أيضًا اعتبارات اجتماعية واقتصادية تؤثر على قدرة الأشخاص ذوي المستوى الابتدائي على المشاركة في المسابقة، مثل قلة فرص التعليم أو صعوبة الوصول إلى المعلومات والفرص الوظيفية.

تلك النتائج قد تشير إلى ضرورة تحسين فرص التعليم وتوفير فرص متساوية للجميع في المشاركة في المسابقات وفرص العمل. يجب أن يتم توفير الدعم والمساعدة للأشخاص ذوي المستوى الابتدائي لتعزيز فرصهم في الحصول على التعليم والتدريب المناسبين لتطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في المشاركة في العمل والمسابقات.

بشكل عام، يجب أن يكون هناك التزام بمبدأ المساواة في فرص التوظيف وعدم التمييز بناءً على المستوى الدراسي. يجب أن يتم تشجيع المجتمعات والمؤسسات على توفير الفرص التعليمية والتدريبية للجميع وخلق بيئة تشجع الجميع على المشاركة والتنافس بغض النظر عن مستوى تعليمهم.

الجدول رقم 13: أفراد العينة يرون بأن الشهادة العلمية وراء عدم حصولك على العمل

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	37	62
لا	23	38
المجموع	60	%100

تشير النتائج إلى أن أغلبية مفردات العينة (62%) يرون بأن الشهادة العلمية هي السبب وراء عدم حصولهم على العمل. بينما يرى 38% من العينة أن الشهادة العلمية لم تكن السبب وراء عدم حصولهم على العمل.

فبسبب العديد من العوامل منها الاقتصادية والاجتماعية. قد يلجأ بعض الأشخاص إلى التهريب كوسيلة لتحقيق ربح سريع أو للتغلب على الصعوبات المالية التي يواجهونها. يمكن أن تكون الفئة التي تقوم بأنشطة التهريب متنوعة وتشمل أشخاصًا بمختلف الخلفيات العلمية والتعليمية.

ويمكن تفسير ذلك بأن العينة المبحوثة قد تعاني من صعوبات في الحصول على فرص عمل بعد التخرج، وربما يعود ذلك إلى زيادة العرض من حملة الشهادات العلمية ونقص الطلب على العمالة في بعض القطاعات الاقتصادية. ومن الممكن أيضًا أن تكون هناك أسباب أخرى متعلقة بالمهارات الشخصية أو الخبرات السابقة التي لم تكن متوفرة لدى بعض الأفراد والتي تكون مطلوبة بشدة في مسابقة التوظيف إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالتنمية الخاصة بالمنطقة وغياب المشاريع التي يتم من خلالها امتصاص البطالة وتوظيف الشباب ما دفعهم من الاعتقاد بأن الشهادة العلمية ما هي إلا مجرد مضيعة لسنوات للدراسة دون الاستفادة منها لاحقا في الحصول على منصب عمل..

الجدول رقم 14: علاقة متغير الحالة المدنية بوجود سوابق قضائية في ممارسة التهريب

الحالة المدنية / سوابق عدلية		أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
وجود سوابق قضائية في ممارسة التهريب	التكرار	16	0	1	0	17
	النسبة	%26.25	%0	%1.75	%0	%28
غياب سوابق قضائية في ممارسة التهريب	التكرار	15	22	3	3	43
	النسبة	%24.65	%37	%5.25	%5	%72
المجموع	التكرار	31	22	4	3	60
	النسبة	%51	%37	%7	%5	%100

يظهر من النتائج أن عدد أفراد العينة الذين ليس لديهم سوابق قضائية في ممارسة التهريب هو 43 شخصًا ، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة (72%) ليس لديهم سوابق في حين أن.17 شخصً لديهم سوابق قضائية في ممارسة التهريب ، وهو ما يمثل 28% من عينة الدراسة.

بالنسبة لتأثير متغير الحالة المدنية، يتضح من الجدول أن أكبر نسبة الأفراد المبحوثين الذين لهم سوابق في ممارسة نشاط التهريب هم من العزاب بنسبة 26.25%،في حين أن بقية الأفراد من مختلف الحالات المدنية الخاصة بهم ليس لديهم سوابق

وبالتالي فإن البيئة التي يعيش فيها الشاب العازب التي يسودها التهريب عبر الحدود تشجعهم على أن يكون أكثر جرأة وتحديا للعقبات التي تقف في سبيل ايقافهم عن ممارسة نشاطهم التهريبي، فهم يشعرون بنوع من التحدي والحرية إذ لا أسرة تحت مسؤوليتهم على عكس المتزوج مثلا الذي تكون على عاتقه مسؤوليات كبيرة وبالتالي لا يقدم على ممارسة هذا النشاط خوفا من التعرض للعقوبات وضياع او تشتت أسرته ، اما بالنسبة للذين لم يتعرضوا لسوابق قضائية فيما يخص ممارسة التهريب وهذا لعدة أسباب منها تمكنهم من الافلات من السلطات أثناء ممارسة نشاطهم، العمل دون لفت الانتباه حيث يدركون الاوقات التي يمكن أن يتم فيها القبض عليهم أثناء ممارسة التهريب، أو منهم من لا يمتهن هاته المهنة أصلا وبالتالي لا تكن له سوابق قضائية في هذا الجانب.

الجدول رقم 15: في حالة الاجابة بنعم، هل تعرضت لعقوبة:

الإجابة	التكرار	النسبة
السجن	14	82
الغرامة	3	18
المجموع	17	%100

يتضح من النتائج أن 82% من المتورطين في ممارسة التهريب تعرضوا للسجن كعقوبة، في حين أن 18% فقط تعرضوا للغرامة كعقوبة. ويمكن تفسير ذلك بأن القضاء يعتبر التهريب جريمة خطيرة ويفرض عقوبة السجن كعقوبة رئيسية، خاصة إذا كانت القيمة المهربة كبيرة، بينما يتم فرض الغرامة عندما يكون المهرب قيمتها منخفضة أو لا تستدعي السجن

تعرض المتورطين في ممارسة التهريب لعقوبة السجن كوسيلة لفرض العدالة ومعاقبة المخالفين للقوانين الجمركية والتجارية. يتم احتجاز المهربين الذين يتم ضبطهم في حالات التهريب وتقديمهم للمحاكمة والمحاكم قد تصدر أحكاماً بالسجن بناءً على ثبوت ارتكابهم لجرائم التهريب.

عقوبات السجن تختلف حسب القوانين والتشريعات المحلية ، ويمكن أن تتراوح فترة السجن بناءً على خطورة الجريمة وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي. تهدف عقوبة السجن إلى تأديب المتهمين ومنع ارتكاب مزيد من الجرائم، كما تعتبر رسالة رادعة للمجتمع بأن التهريب غير مقبول وسيتم معاقبة المتورطين به.

كما تجدر الاشارة إلى أن عقوبة السجن ليست الوسيلة الوحيدة لمكافحة التهريب، بل تتضمن الجهود الأمنية والرقابية والقضائية تعاونًا بين الأجهزة الأمنية والجمارك والسلطات القضائية للكشف عن أنشطة التهريب وتطبيق العدالة.

علاوة على ذلك، قد تتخذ السلطات إجراءات إضافية لمكافحة التهريب بما في ذلك تعزيز التوعية والتثقيف حول ضرر التهريب على الاقتصاد والمجتمع، وتطوير تقنيات وأساليب أفضل لاكتشاف ومنع التهريب، وتشديد الرقابة على الحدود والمنافذ الجمركية.

باختصار، السجن يعتبر عقوبة شائعة للمتورطين في جرائم التهريب وتهدف إلى فرض العدالة وردع المخالفين، ولكنها جزء فقط من الجهود الشاملة لمكافحة التهريب وحماية الاقتصاد والمجتمع.

الجدول رقم 16: في حالة توفر منصب عمل دائم ماذا يختار أفراد العينة

الإجابة	التكرار	النسبة
مغادرة نشاط التهريب والقبول بالمنصب	7	12
رفض المنصب ومواصلة نشاط التهريب	53	88
المجموع	60	%100

يلاحظ من خلال التي تم تسجيلها في الجدول اعلاه أن الأغلبية الساحقة من العينة (نسبة 88%) تختار عدم القبول بالمنصب ومواصلة نشاط التهريب، في حين أن النسبة الباقية12% وهي نسبة ضئيلة أكدوا على مغادرة نشاط التهريب والقبول بالمنصب

وتعدد الأسباب الحقيقية لهذا الاختيار الخاص بأفراد العينة، إذ يمكن أن تتعلق بعدم رغبتهم في ترك المجال الذي يعرفونه جيدًا والانتقال إلى مجال غير مألوف، أو عدم كفاءة العرض المقدم وبالتالي الرغبة في الاستمرار في ممارسة نشاطهم الحالي.

ومن الملاحظ أن عدد قليل جدا من العينة (نسبة 12%) اختاروا القبول بالمنصب المقدم، مما يعكس انخفاض مستوى الرغبة في الالتحاق بعمل جديد في مجال غير مألوف.

وما يمكن استنتاجه أن عينة الدراسة لديها تحيزًا قويًا تجاه ممارسة التهريب على حساب البحث عن عمل دائم، وهو ما يشير إلى وجود مشاكل وتحديات تدفعهم إلى رؤية نشاط النهريب ملاذ لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم.

كما يمكن أن يكون الفقر وعدم وجود فرص اقتصادية كافية من بين العوامل التي تدفع الشباب لممارسة التهريب على حساب البحث عن مناصب عمل. كما يمكن أن يجذب البعض إلى التهريب رغبتهم في تحقيق المكاسب السريعة والسهلة. فيعتقدون أنهم يمكنهم تجنب الضرائب أو الرسوم والحصول على أرباح كبيرة دون الالتزام بالقوانين والتشريعات المالية.

وقد يدفع ضعف النظام القضائي وقلة الرقابة والردع إلى زيادة حالات التهريب. إذا لم يكن هناك عقوبات رادعة أو فعالة للتهريب، فإن بعض الأشخاص قد يشعرون بالثقة في قيامهم بممارسته دون تحمل عواقبه.

استنتاج جزئي خاص بالمحور الأول:

من خلال البيانات المتعلقة بالمحور الأول الخاص بالفرضية الأولى، استنتجنا أن هناك علاقة بين التهميش والارتفاع المستمر لانضمام أفراد العينة المبحوثة لمجموعات التهريب عبر الحدود، شكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية

3- المحور الثاني: هناك خيارات عقلانية لدى الفاعلين في ممارسة التهريب

بغرض الوقوف عند الخيارات التي دفعت أفراد العينة المبحوثة إلى ممارسة التهريب بمدينة بئر العاتر، والتي تتعلق بالفرضية الثانية من الدراسة، وبعد جمع البيانات وتفريغها في جداول احصائية كانت النتائج المتعلقة بهذا المحور كالتالي:

الجدول رقم 17: الدافع الأساسي لدخول عينة الدراسة إلى نشاط التهريب

الإجابة	التكرار	النسبة
البطالة	25	41
المخاطرة	4	7
الربح السريع	31	52
المجموع	60	%100

يوفّر هذا الجدول معلومات حول توجهات العينة نحو الدوافع التي جعلتهم يلتجؤون إلى مهنة التهريب، إذ بلغت النسبة الأكبر 52 % إلى اختيارهم التهريب لأنه يوفر لهم الربح السريع، تليها نسبة 41% منهم دفعتهم البطالة لذلك، في حين النسبة الباقية 7% وهي نسبة ضئيلة جدا يحبذون التهريب لما فيه من مخاطرة كبيرة.

فبالنسبة للربح السريع والذي يعد الدافع الأكثر شيوعاً فهو يعكس رغبة الأفراد في تحقيق أرباح سريعة وكبيرة. يعتبر هذا الدافع عادة مرتبطاً بتجارة البضائع المهربة التي تحظى بأرباح جيدة، خاصة إذا كانت العملة المتداولة في البلد غير مستقرة، أو البضائع التي يتم ادخالها ذات أثمان مضاعفة عن نظريتها بالداخل، وبالتالي فهامش الربح كبير والزبائن متوفرون أي أن السرعة في التجارة مضمونة وهو ما يشجع على القيام بالتهريب

أما بالنسبة لعامل البطالة فيرى البعض أن ممارسة هذا النشاط يمكنهم من تحقيق دخل يساعدهم في تحمّل أعباء الحياة اليومية، خاصة إذا كانوا يواجهون صعوبات في العثور على فرص عمل شرعية وثابتة سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو الأمر الذي يمنح لهم دافع لولوج عالم التهريب.

بالنسبة لورود المختارة فإن عدداً قليلاً من الأفراد يدخلون إلى نشاط التهريب بسببه، وهذا يعكس أنه ربما يوجد عدد قليل من الأفراد الذين يفضلون هذا النشاط بسبب الإثارة والتحدي ومواجهة الصعاب وحتى الموت في بعض الأحيان

بشكل عام، يوضح هذا الجدول أن الأفراد الذين يمارسون نشاط التهريب يفعلون ذلك بسبب الظروف المادية والحصول على المال بأي طريقة كانت وفي أوجز الأوقات.

الجدول رقم 18: تأثير متغير طبيعة السكن على تحسن الحالة المادية بعد ممارسة نشاط التهريب

		ملكية	إيجار	المجموع
تحسنت الوضعية المادية	التكرار	20	17	37
	النسبة	%33.34	%28.32	%61.66
لم تتحسن الوضعية المادية	التكرار	3	20	23
	النسبة	%5	%33.34	%38.34
المجموع	التكرار	23	37	60
	النسبة	%38.34	%61.66	%100

يوضح هذا الجدول أن نسبة 61.66% من أفراد العينة يرون أن حالتهم المادية تحسنت بعد ممارسة نشاط التهريب، بينما يشعر 33.34% منهم بأنه لم يحدث أي تحسن في حالتهم المادية.

فعموما، ممارسة نشاط التهريب هدفه الربح السريع الذي يحققونه عن طريق هذا النشاط، والذي يمكن أن يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة. على الجانب الآخر، قد يعود عدم التحسن في حالة بعض الأفراد إلى عوامل مثل عدم النجاح في ممارسة النشاط بشكل فعال أو عدم الحصول على الأرباح المتوقعة.

فعند ممارسة التهريب، يتجنب الأفراد دفع الضرائب أو الرسوم المفروضة على السلع أو الخدمات التي يتعاملون بها، مما يعني أنهم يحتفظون بالمبالغ الكاملة لأنفسهم بدلاً من دفعها للجهات الحكومية. هذا الربح السريع يعتبر حافزًا قويًا لبعض الأشخاص لممارسة التهريب.

كما أنه من الواضح أن الأسباب المحتملة وراء تفضيل البعض لممارسة التهريب تشمل الضغوط الاقتصادية وعدم توافر فرص العمل المناسبة. قد يعاني هؤلاء الشباب من صعوبات اقتصادية وفقر، وقد يرون في التهريب فرصة للخروج من هذا الوضع وتحسين حالتهم المالية. قد يكون التهريب وسيلة سريعة للحصول على دخل مالي وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

بالنسبة لتأثير متغير طبيعة السكن، فمن الواضح أن أفراد المبحوثين الذين يمتلكون سكنات خاصة بهم وبعد ممارسة نشاط التهريب أكدوا بأن حالتهم المادية تحسنت ما نسبته 33.34% في حين أن الذين يستأجرون سكنات لم تتحسن وضعيتهم المادية بشكل عام (حسب نسبة 33.34 منهم).

ويؤكد ذلك ان الفرد الذي يستأجر سكنا ليقطن فيه هو ومن يعيلهم يكلفه مصاريف إضافية تتمثل في ثمن كراء المسكن والذي عادة ما يكون مرتفع ومكلف خاصة إذا لم يكن للفرد مدخولا يعينه

على قضاء هذا الإيجار، وبالتالي فالمداخيل المالية التي يستفيد منها إزاء نشاط التهريب تعينه في قضاء دينه وإيجاره وهو ما يفسر بقاء حالته المادية مستقرة هذا إذا لم تتدهور إلى الأسوء.

في مقابل ذلك، وعلى النقيض من هذا فإن الذين يمتلكون سكنات خاصة بهم أكدوا على تحسن وضعهم المادي لأنه تجنبوا مصاريف إضافية ترهقهم وتضعف وضعهم المادي.

الجدول رقم 19: أهم المخاطر التي يواجهها الممارسون للتهريب

الإجابة	التكرار	النسبة
المطاردات اليومية	20	34
العنف المحتمل	14	23
الاعتقالات	14	23
الخسائر المادية	12	20
المجموع	60	%100

يتضح من الجدول أن أهم المخاطر التي يواجهها الممارسون لنشاط التهريب هي المطاردات اليومية بنسبة 34%، ويأتي بعدها العنف المحتمل والاعتقالات بنسبة 23% لكل منهما، في حين أن الخسائر المادية تمثل 20% فقط من المخاطر. يمكن تحليل هذه النتائج بعدة طرق.

أولاً، يمكن القول أن المخاطر المتعلقة بالسلامة الشخصية هي الأكثر إثارة للمخاوف بالنسبة لممارسي نشاط التهريب، حيث تمثل المطاردات اليومية والعنف المحتمل والاعتقالات النسب الأكبر من جميع المخاطر المشار إليها. وهذا يشير إلى أن المهربين يواجهون مخاطر جسيمة عند ممارسة هذا النشاط، وهذا يتطلب مراعاة هذه المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليلها.

ثانياً، يمكن القول أن الخسائر المادية، على الرغم من أنها ليست الأكثر شيوعًا، فهي مخاطر يمكن تفاديها بشكل نسبي. على سبيل المثال، يمكن للممارسين التخلص من البضائع قبل القبض عليهم، وبالتالي تجنب الخسائر المادية.

ثالثًا، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى أن المخاطر المتعلقة بالجوانب المادية والمالية للنشاط، مثل الخسائر المادية والغرامات، تعتبر أقل أهمية بالنسبة للممارسين مقارنة بالمخاطر التي تتعلق بالسلامة الشخصية، وهذا يعكس أولوياتهم وتحدياتهم في ممارسة هذا النشاط.

الجدول رقم 20: هناك ضمانات تدفع المبحوثين لزيادة النشاط التهريبي

الإجابة	التكرار	النسبة
لا يوجد ضماننات مع الاصرار على المواصلة في التهريب	37	62
يوجد ضمانات فوقية للتكفل المادي في حالة الأخطار	9	15
يوجد تضامن بين الرفاق في حالة وقوع خطر ما	14	63
المجموع	60	%100

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة 62% من العينة لا يتوفر لديهم أي ضمانات تدفعهم لزيادة النشاط التهريبي، وهذا يشير إلى وجود مشكلة اقتصادية كبيرة في المجتمع وعدم توافر فرص العمل وتقلب الأسعار والمشاكل الأخرى التي تجعل الأفراد يبحثون عن وسائل لتحسين وضعهم المادي، وبالتالي هذا يدفعهم إلى اقتحام عالم التهريب رغم يقينهم الشديد بوجود خطر محدق بهم وأنه لا شيء هو ضامنوه من خلال هاته المهنة وبالتالي لا يكترثون لخوض غماره وعدم الاعتمادات على أي ضمانة خاصة به

أما نسبة 23% من العينة الذين يشعرون بوجود تضامن بين الرفاق في حالة وقوع خطر ما، فهذا يعكس الأسلوب الذي يتبعه بعض الأفراد في النشاط التهريبي وتعتبر طريقة اعتمادهم على الدعم النفسي والمادي لبعضهم البعض خلال النشاط، والذي يعتبر اعتمادًا ليس بالأكيد أو المضمون

من ناحية أخرى، فإن 15% من العينة يتوفرون على ضمانات فوقية للتكفل المادي في حالة وقوع الأخطار. هذا يشير إلى أن البعض يتوفر لديهم ثروات كبيرة أو تتوفر لهم موارد مالية كافية لتعويض أي خسارة مالية أو الخطر الذي قد يتعرضون له خلال النشاط التهريبي ويقومون بتقديم المساعدة لم يتم القبض عليهم ويعملون لصالحهم وتخلصهم من العقوبات المفروضة

الجدول رقم 21: معرفة ما إذا كان جماعات التهريب يرون أن نشاطهم مشروع

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	23	38
لا	37	62
المجموع	60	%100

يوضح الجدول أن نسبة 62% من جماعات التهريب ترون أن نشاطهم مشروع، في حين أن 38% لا يرون ذلك. وبما أن هذه النسب تمثل آراء الأشخاص الذين يمارسون نشاط التهريب ، فإن هذه النتائج تشير إلى أن هناك تفسيرات متعددة لما يعتبر مشروعاً وما لا يعتبر كذلك.

بعض جماعات التهريب قد ترون أن نشاطهم غير مشروع إذا كانوا يتعاملون مع مواد محظورة من قبل الدولة التي يعملون فيها ، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على المجتمع والاقتصاد المحلي وهو ما يجعلهم عرضة للعواقب القانونية المحتملة لأنشطتهم

في حين هناك من يراه مشروعا إذا تعلق الامر بأنه لجأ إلى التهريب لكي يسد رمقه وخوفا من الفقر والأزمات الاجتماعية وطلبا للمال لكي يعيل نفسه وأهله من خلال تهريب مواد يراها غير مضرة للمجتمع رغم انعكاسها سلبا على الاقتصاد العام للبلاد

بشكل عام، يشير هذا الجدول إلى أن هناك انقسام في آراء جماعات التهريب حول مشروعية نشاطهم، وهذا يدل على ضرورة وجود حلول لمحاولة تقليل أنشطة التهريب والتأكد من أن الأنشطة التجارية تتم بطرق شرعية وتساهم في تطور الاقتصادات المحلية.

الجدول رقم 22: معرفة ما إذا هناك من يحفز المهربين ويدعمهم على مواصلة النشاط التهريبي

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	51	85
لا	9	15
المجموع	60	%100

من خلال الجدول، يتبين أن نسبة 85% من العينة المدروسة يرون أن هناك من يحفز المهربين ويدعمهم على مواصلة النشاط التهريبي، في حين يعتقد 15% من العينة أنه لا يوجد من يحفز المهربين ويدعمهم.

يمكن أن يرجع هذا الدعم والتحفيز إلى عدة عوامل مثل الأسرة والأصدقاء والمجتمع الذي يعيشون فيه المهربون، والذي قد يشجعهم على مواصلة هذا النشاط عبر تقديم الدعم المادي أو النفسي أو الاجتماعي. ويمكن أن يرجع أيضًا إلى بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل المهربين يعتمدون على هذا النشاط لتحسين وضعهم المادي، على الرغم من المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يواجهونها.

يمكن أن يؤدي هذا الدعم والتحفيز إلى زيادة حجم التهريب وتعزيز نشاط المهربين، ومن ثم زيادة المخاطر والأضرار التي يمكن أن يلحقها بالمجتمع. لذلك، يجب العمل على توعية المجتمع بمخاطر هذا النشاط وتقليل الدعم والتحفيز المقدم للمهربين.

الجدول رقم 23: الأشخاص المحفزين للمهربين والذين يدعمونهم على مواصلة النشاط التهريبي

الإجابة	التكرار	النسبة
الأسرة	0	0
الرفاق	37	90
الأعيان	4	10
المجموع	51	%100

يبين الجدول أعلاه اجابات العينة المبحوثة حول الأشخاص الذين يحفزون ويدعمون المهربين على مواصلة النشاط التهريبي. حيث اكدت نسبة 90% من العينة أن الأشخاص الذين يحفزون ويدعمون المهربين هم من الرفاق، في حين أن 10% من الأشخاص هم من الأعيان. ولم يتم الإبلاغ عن أي دعم أسري في هذا السياق.

ويمكن أن يكون الدعم الذي يقدمه الرفاق يتمثل في توفير الحماية أو المأوى أو الدعم المادي، فيما يمكن أن يشمل الدعم الذي يقدمه الأعيان تزويد المهربين بالتوجيه أو الدعم المالي.

وقد يكون الدعم الذي يقدمه الأصدقاء يأتي على شكل تشجيع وتصديق بأن التهريب هو وسيلة لكسب الربح السريع. قد يتبادلون المعلومات حول طرق التهريب المحتملة أو يشاركون في تنظيم وتسهيل عمليات التهريب. بعض الأصدقاء قد يروجون لفكرة أن التهريب هو وسيلة سريعة وسهلة للحصول على المال أو لتحسين الحالة المادية.

إن الدعم الاجتماعي والنفسي الذي يقدمه الرفاق للمهربين قد يعزز شعورهم بالثقة والقبول والانتماء إلى مجموعة معينة. قد يكون لهذا الدعم تأثير قوي في إبقاء المهربين على استمرار نشاطهم التهريبي رغم المخاطر المرتبطة به.

من المهم أن يتم فهم هذه الديناميكية الاجتماعية والعوامل التي تؤدي إلى دعم المهربين من الرفاق، حيث يمكن أن تساهم في تصميم استراتيجيات مكافحة التهريب تستهدف هذه الشبكات الاجتماعية وتعمل على تغيير النظرة الإيجابية نحو التهريب وتعزيز الوعي بالمخاطر والعواقب السلبية لهذا النشاط الغير قانوني.

الجدول رقم 25: معرفة ما إذا سبق وأن استمع المبحوثون إلى بعض الأغاني التي تحفز على النشاط التهريبي؟

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	60	100
لا	0	0
المجموع	60	%100

يتضح من الجدول أن الكلية الفرعية للاجابة "نعم" هي 60 وهي تمثل 100% من المجموع. وبالتالي ، يمكن القول بأن جميع المبحوثين الذين شاركوا في الدراسة سبق لهم سماع أغانٍ تحفز على النشاط التهريبي. يمكن أن يكون هذا مؤشرًا على تأثير هاته الأغاني في دعم نشاط التهريب ، حيث يمكن للأغاني والموسيقى أن تلعب دورًا في تشجيع المهربين على الاستمرار في نشاطهم بالرغم من المخاطر المحتملة والعواقب القانونية.

بناء الروح المغامرة والتحفيز: قد يساهم استماع المهربين للأغاني في بناء روح المغامرة والتحفيز لديهم. قد تعزز الأغاني التي تحتوي على رسائل قوية أو موسيقى محفزة شعور المهربين بالإثارة والحماس، مما يساعدهم على تحمل المخاطر المرتبطة بالتهريب وتحقيق الربح المرجو.

كما يمكن أنهم يعتبر وم استماع الأغاني أثناء القيام بعملية التهريب وسيلة للتخفيف من التوتر وزيادة التركيز. يمكن أن تعمل الموسيقى على تهدئة الأعصاب وتخفيف الضغوط النفسية التي قد ترتبط بمثل هذه الأنشطة غير القانونية، وكذا تلهي الأغاني النشاط الروتيني؛ قد يساعد استماع المهربين للأغاني على تلهيهم وتحويل انتباههم عن عملية التهريب المكررة والمتكررة. يعتبر ذلك وسيلة لتخفيف الملل والروتينية التي قد تصاحب هذا النشاط غير القانوني حسب ظنهم.

الجدول رقم 25: نوع الأغاني التي يتم الاستماع إليها أثناء التهريب

الإجابة	التكرار	النسبة
شعبي	4	8
راي	17	20
ركروكي	19	38
راب	10	32
المجموع	60	%100

من خلال النتائج أعلاه، يتبين أن نسبة افراد العينة متقاربة بين من أجابوا بأن نوع الاغاني الذي يتم الاستماع إليه أثناء عملية التهريب هو (ركروكي) بنسبة 38% و(الراب) بنسبة 32%، فيما بلغت نسبة (الراي) 20% واخيرا (الشعبي) بنسبة 8%.

يعزى التنوع في اختيارات العينة وتوجهها نحو الأغاني التي تحتوي على إيقاعات حماسية وموسيقى صاخبة ومحفزة إلى عدة عوامل. قد يكون الهدف من اختيار هذا النوع من الموسيقى هو تعزيز روح المغامرة والإثارة لدى المهربين أثناء قيامهم بعمليات التهريب.

فالإيقاعات الحماسية والموسيقى الصاخبة والمحفزة قد تساعد على خلق جو من التشويق والحماس والأدرينالين، مما يمكن أن يساعد المهربين على التغلب على المخاطر والتحديات التي يواجهونها في عمليات التهريب. قد تعمل هذه الأغاني على زيادة مستوى الطاقة والحماس وتحفيزهم على العمل بجهد أكبر والتعامل مع المواقف الصعبة التي قد تنشأ أثناء التهريب.

علاوة على ذلك، يمكن أن تعكس هذه الأغاني أيضًا ثقافة المهربين ومجتمعهم، حيث قد يكون للموسيقى الصاخبة والمحفزة دور هام في هذه الثقافة والمجتمع. قد يشعرون بالانتماء والتعبير عن أنفسهم من خلال اختياراتهم الموسيقية واستماعهم للأغاني التي تعكس طابعهم الشخصي وقيمهم.

ومع ذلك، يجب أن يتم فهم أن استماع المهربين للموسيقى الحماسية والصاخبة لا يبرر أو يبرز نشاط التهريب بأي شكل من الأشكال. التهريب لا يزال نشاطًا غير قانوني وينطوي على عواقب قانونية واجتماعية خطيرة. ينبغي على الأفراد أن يفهموا ضرورة احترام القانون وأن يسعوا للمشاركة في أنشطة مشروعة ومساهمة في بناء مجتمع مزدهر بطرق قانونية وأخلاقية.

الجدول رقم 26: معرفة ما إذا كانت الاستعراضات التي يمارسها المهربون بسياراتهم في المناسبات والأعراس مبهرة لعينة الدراسة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	51	85
لا	9	15
المجموع	60	%100

تشير النتائج أعلاه إلى أن 85% من عينة الدراسة يرون أن الاستعراضات التي يمارسها المهربون بسياراتهم في المناسبات والأعراس مبهرة. هذا يشير إلى أن هناك جزءا كبيرا من المبحوثين يرون هذا النشاط بشكل إيجابي ويستمتعون به.

يمكن أن يكون السبب وراء هذا هو الثقافة المحلية والعادات التي تميز المنطقة وتشجع على ممارسة مثل هذه الاستعراضات. قد ينظر الناس إليها على أنها جزء من التراث والتقاليد الثقافية المحلية وعلامة على الثراء والازدهار.

ومع ذلك ، يمكن أن يكون هناك جانب آخر من المبحوثين الذي يرون أن هذه الأنشطة تعرض المجتمع للمخاطر وتشجع على النشاط التهريبي وبالتالي تشجع على الانحراف عن القوانين والتشريعات المحلية والدولية. لذلك ، وهو ما يستدعي تحديد العوامل التي تؤثر في توجهات المبحوثين إلى مثل هاته الآراء والعمل على تغيير وجهات النظر غير الصحيحة والتوعية بالمخاطر المحتملة لهذه الأنشطة.

يعتبر استعراض المهربين بسياراتهم في المناسبات والأعراس من الظواهر التي يمكن أن تبدو مبهرة ومثيرة للاعجاب في بعض الأحيان. قد يتم تزيين السيارات بألوان وإضاءة جذابة وتركيب تعديلات خاصة تجعلها تبرز وتلفت الانتباه. يتم أداء حركات استعراضية وتفجير إطارات السيارات وإصدار أصوات محركات قوية، ويشارك المهربون في هذه الأعمال لإظهار مهاراتهم في القيادة وجعل الحضور يشعرون بالإثارة والإعجاب.

من الممكن أن يكون لهذه الاستعراضات جاذبية خاصة على بعض الأفراد الذين يرونها كعرض للثراء والتفرد والقوة. قد يعتبرونها فرصة للترفيه والتسلية والتفاخر بالممتلكات والمهارات الفنية في القيادة. كما أنها قد تضيف لمسة من الحماس والحيوية إلى الأحداث وتجعلها أكثر إثارة وتشويقًا.

ومع ذلك، يجب أن نذكر أن استعراض المهربين بسياراتهم في المناسبات ينطوي على مخاطر قانونية وأمنية. قد يتعرض الأشخاص الذين يشاركون في هذه الاستعراضات إلى حوادث مرورية وإصابات

جسدية، ويمكن أن تتسبب في إزعاج وتعريض الآخرين للخطر. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه الاستعراضات في تعارض مع القوانين المرورية وتعرض المهربين للمسائلة القانونية.

لذا، يجب على الأفراد أن يكونوا حذرين ومسؤولين عند المشاركة في مثل هذه الأنشطة وأن يلتزموا بالقوانين والتعليمات المرورية، وأن يأخذوا في الاعتبار سلامة الآخرين والمحيط الذي يتم فيه الاستعراض.

الجدول رقم 27: معرفة وصف المهربين المحكوم عليهم بالسجن من قبل المبحوثين

الإجابة	التكرار	النسبة
مجرمين	7	12
مظلومين	42	70
أبطال	11	18
المجموع	60	%100

يتضح من النتائج أن غالبية العينة (70%) تعتبر المهربين المحكوم عليهم بالسجن مظلومين . بينما يعتبر 18% من العينة أن المهربين هم أبطال، و7% يرونهم مجرمين. يمكن تفسير ذلك على أن المهربين في بعض الأحيان يتمتعون بتأييد من قبل محيطهم وأصحابهم، الذين يرونهم كأشخاص يقومون بمهمة صعبة وخطيرة لتوفير السلع التي يصعب الحصول عليها بطرق شرعية. ومن الواضح أن بعض الناس يعتقدون أن هؤلاء المهربين هم مظلومون من قبل السلطات أو النظام، وبالتالي يرونهم بشكل إيجابي. بينما يمكن أن يرى البعض الآخر أن هؤلاء المهربين يخالفون القانون ويمثلون خطرًا على المجتمع وبالتالي يرونهم بشكل سلبي.

لذلك تعتبر وجهات النظر التي تعزز أن المهربين يعتبرون أصدقاءهم المحكوم عليهم بالسجن مظلومين وأبطال وجهات نظر شخصية وقد تتفاوت من شخص لآخر. قد يعتقد المهربون أن أصدقاءهم يتعرضون للظلم والظروف القاسية، وأنهم يقومون بالتهرب لأسباب مشروعة أو ضرورة ملحة.

وقد يعزو المهربون تورط أصدقائهم في أنشطة التهريب إلى ظروف اقتصادية صعبة أو ظلم وفساد في النظام القانوني. قد يرونهم كأبطال يقومون بالتصدي للنظام أو يحاربون الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها.

الجدول رقم 28: وصف الحالة السائدة بعد خروج المهرب من السجن

الإجابة	التكرار	النسبة
لا حدث	9	15
عرس	39	65
مهرجان	12	20
المجموع	60	%100

من خلال النتائج التي تم تسجيلها في الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة 65% وهي النسبة الأكبر من المبحوثين يؤكدون إقامة الأعراس والأفراح بعد خروج المهرب من السجن بعد استيفاءه حكمه، في حين يرى نسبة 20% منهم أن الأمر يتطور إلى اقامة المهرجانات دفعة واحدة، أما النسبة الأقل 15% فيرون بأنه لا حدث.

من الواضح أن هناك وجهات نظر تعزز أن المهربين يعتبرون الفرد المهرّب صاحب حق، وبالتالي يرون خروجه من السجن كانتصار له. هذه الوجهات النظر قد تستند إلى عوامل مختلفة، مثل التضامن الاجتماعي أو العواطف الشخصية.

قد يعتبر المهربون الفرد المهرب ضحية لظروف اقتصادية صعبة أو ضغوط اجتماعية، ويرون أنه تعرض لظلم من النظام القانوني. قد يعتقدون أن قوانين التهريب تفتقر إلى العدالة وأن العقوبة المفروضة تفوق الجريمة نفسها.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن التهريب لا يعد نشاطًا قانونيًا وينطوي على مخاطر عديدة للفرد والمجتمع. قوانين الدول تحظر التهريب وتفرض عقوبات على المخالفين. قد يؤدي التهريب إلى تفشي الفساد وتقويض الاقتصاد والأمن العام. تعمل الأنظمة القانونية على حماية المجتمع ومكافحة الجريمة، ولذلك يعتبر الاعتقاد بأن الفرد المهرب صاحب حق متناقضًا مع هذه الأهداف.

وبالتالي، فإن عدد كبير من المهربين قياسا على النتائج أعلاه يعتبرون الفرد المهرّب صاحب حق وبالتالي خروجه من السجن يعد انتصارا له يستدعي الاحتفال والاحتفاء به، وهذا تشجيعا وتقديرا له وفرحا به لأنه حسب ظنهم استرجع حقه وحريته من جديد بعد أن أخذت منه سابقا.

استنتاج جزئي خاص بالمحور الثاني:

من خلال البيانات المتعلقة بالمحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية، تبين أن لدى المهربين أسباب في اعتقادهم أنها مقنعة تدفعهم للممارسة نشاط التهريب على غرار الحالة المادية الصعبة، المشاكل الاجتماعية التي يعيشنها وكذا الوسط والأفراد المحيطين بهم والذين يدفعونهم لزيادة نشاطهم التهريبي.

4- المحور الثالث: هناك تواطئ رسمي يمكن الفاعلين من تعزيز نشاطهم التهريبي

بغرض معرفة ما إذا كان هناك تواطئ من الجهات الرسمية مع المهربين بمدينة بئر العاتر، والتي تتعلق بالفرضية الثالثة من الدراسة، وبعد جمع البيانات وتفريغها في جداول احصائية كانت النتائج المتعلقة بهذا المحور كالتالي:

الجدول رقم 29: معرفة ما إذا كان أفراد العينة المبحوثة على علاقة مع بعض أعوان الجمارك

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	43	72
لا	17	28
المجموع	60	%100

تُظهر النتائج أن نسبة 72% من العينة المبحوثة تشير إلى وجود علاقة بين المهربين وبعض أعوان الجمارك، في حين أن 28% منهم يقولون عكس ذلك

من خلال النتائج، يوجد تقدير بوجود علاقة بين بعض المهربين وبعض أعوان الجمارك، وهذه العلاقة يمكن أن تكون تعاونًا غير قانونيًا أو فسادًا. يعتقد بعض المهربين أنهم يستطيعون الحصول على مساعدة أو تيسير من قبل بعض أعوان الجمارك لتمرير البضائع المهربة دون الكشف عنها أو فرض العوائق والغرامات.

وتتفاوت أشكال التعاون بين المهربين وأعوان الجمارك، وتشمل الرشوة وتبادل المعلومات السرية حول الرقابة والمراقبة والمساعدة في تجاوز الإجراءات الأمنية. يعتمد هذا التعاون على مصلحة ذاتية لكلا الطرفين، حيث يمكن للمهربين تجاوز القوانين وزيادة ربحيتهم، في حين يحصل بعض أعوان الجمارك على مزايا مالية غير قانونية.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذه العلاقة غير قانونية وتعرض المهربين وأعوان الجمارك للمسائلة القانونية إذا تم اكتشافها. التعاون غير القانوني بين المهربين وأعوان الجمارك يضر بالنظام القانوني ويؤثر على سيادة الدولة والاقتصاد والأمن.

لذا، يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في قطاع الجمارك وتدريب وتوعية الأعوان بأهمية الالتزام بالقانون ومكافحة الجريمة المنظمة. يجب أن يتم تعزيز نظام الرقابة والمراقبة لضمان حماية الحدود ومنع التهريب وتقديم العدالة للمتورطين في هذه الأنشطة غير القانونية.

الجدول رقم 30: معرفة ما إذا كان بعض المهربين يتعمد ابرام علاقات مع بعض أعوان الجمارك؟

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	46	77
لا	14	23
المجموع	60	%100

تشير نتائج الجدول إلى أن 77% من أفراد العينة المبحوثة يعتقدون أن بعض المهربين يتعمدون إبرام علاقات مع بعض أعوان الجمارك، بينما يعتقد 23% أن هذا الأمر غير صحيح. يمكن أن تفسر هذه النتائج بأن الممارسين لمهنة التهريب تمكنوا من إيجاد نقاط ضعف في النظام الجمركي ويستغلونها من خلال إبرام علاقات غير مشروعة عبر الاعتماد على وسائل لاغرائهم حتى يتغاضوا عن اعمالهم التهريبية مثل القيام برشوتهم أو توفير احتياجات خاصة بهم من البلاد المجاورة دون أي مقابل أو اقامة علاقات أساسها المحسوبية

هذا ما يمكن أن يعكس تفشي عدم الثقة الكاملة في أداء ونزاهة بعض أعوان الجمارك، ويمكن أن يؤدي إلى ضرورة تعزيز نظام الرقابة وتدريب الموظفين على الممارسات الأخلاقية والمساءلة الصارمة في حالة وجود مخالفات.

الجدول رقم 31: معرفة كيفية تصرف أمهر المهربين أمام الحاجز

الإجابة	التكرار	النسبة
الخضوع للتفتيش	0	0
المخاطرة بالهروب	34	57
التفاوض بالدفع	26	43
المجموع	60	%100

يظهر الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من المهربين 57% يتخذون خيار المخاطرة بالهروب عندما يصلون إلى نقطة التفتيش. يمكن أن يرجع ذلك إلى أن المهربين يرغبون في تجنب الاكتشاف والقبض عليهم، حتى إذا كان هذا يعني المخاطرة بحياتهم وحياة الآخرين. يمكن أن يعني هذا أيضًا أن المهربين يعتقدون أنه من الأفضل المخاطرة بالهروب بدلاً من الاعتراف بالتهرب والتعرض للعقوبات المناسبة

بينما يختار 43% من المهربين خيار التفاوض بالدفع عندما يواجهون الحواجز الجمركية. يمكن أن يعني هذا أن بعض المهربين يفضلون الدفع لبعض الأعوان الجمركيين لتجاوز الحاجز وتجنب الاكتشاف والعقوبات المناسبة. وبالتالي يعتمدون الرشوة لكي يقوم أعوان الجمارك بالتغاضي عما يقومون به

ومن خلال هذا، عند وصول المهربين إلى نقاط التفتيش، يتخذون غالبًا خيار المخاطرة بالهروب. يعود ذلك إلى رغبتهم في تجنب الاكتشاف والتعرض للعواقب القانونية المحتملة. يعلم المهربون أن نقاط التفتيش تعمل على زيادة فرص اكتشافهم وضبط البضائع المهربة.

لذلك، قد يتخذ المهربون إجراءات لتجاوز نقاط التفتيش، مثل تغيير الطرق أو استخدام طرق بديلة غير معروفة لدى السلطات الأمنية. قد يلجأون أيضًا إلى استخدام الوسائل غير القانونية للتخلص من الأدلة أو إخفاء البضائع المهربة في أماكن مخفية بالمركبات أو بين البضائع الشرعية.

يجب أن نلاحظ أن هذا السلوك يعرض المهربين للمزيد من المخاطر، حيث قد يتعرضون للاعتقال أو المطاردة القانونية إذا تم اكتشافهم. بالإضافة إلى ذلك، تزيد فرص وقوع حوادث أثناء محاولة الهروب من نقاط التفتيش، مما يعرض حياتهم وحياة الآخرين للخطر.

الجدول رقم 32: معرفة إذا كان وقف أفراد عينة الدراسة على حالات فساد أو رشوة قدمها المهربين لدى بعض السلطات

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	42	70
لا	18	30
المجموع	60	%100

يدل الجدول على أن 70% من عينة الدراسة واجهوا حالات فساد أو رشوة قدمها المهربون لبعض السلطات. في حين أن النسبة الباقية 30% أكدوا العكس.

وهذه النتائج تدل على وجود علاقات وثيقة بين المهربين وبعض السلطات، حيث يستخدم المهربون الرشوة والفساد لتسهيل أنشطتهم وتجاوز العقبات التي تواجههم في عمليات التهريب، كما يمكن أن يعكس هذا وجود نوع من الشراكة بين بعض أعوان الجمارك وتواطئهم مع المهربين أثناء تهريب السلع عبر الحدود، وبالتالي مع مرور الوقت تتطور لتصبح من الضروري القيام بعملية الرشوة حتى يستطيع المهرب تمرير السلعة التي يحملها عبر نقطة تفيش للجمارك

إضافة إلى ذلك، هناك التعاون غير القانوني والفاسد بين بعض المهربين وبعض أفراد السلطات المعنية. يمكن أن يتضمن ذلك دفع رشاوى للتسهيل في عمليات التهريب، وتجاوز الرقابة والتفتيش، وتزويد المهربين بمعلومات سرية حول الضبطيات المحتملة أو العمليات الأمنية المخطط لها.

تلك الحالات من شأنها أن تزيد من انتشار الفساد وتؤثر على سيادة القانون والعدالة. فهي تعرض سلامة البلاد واقتصادها للخطر، وتفقد الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والحد من التهريب.

مكافحة الفساد والرشوة يجب أن تكون أحد الأولويات للسلطات المعنية، حيث يجب تعزيز النزاهة وتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن حالات الفساد. ينبغي تعزيز النظام القانوني وتحسين الرقابة والمراقبة للتأكد من أن أفراد السلطات يؤدون واجباتهم بنزاهة وشفافية. يجب أيضًا تعزيز التوعية بأضرار الفساد وأهمية الالتزام بالأخلاقيات المهنية والمبادئ الأخلاقية للعمل العام.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد وتوفير آليات آمنة وموثوقة للإبلاغ عن المخالفات. يجب أن يكون هناك نظام قوي للتحقيق والمحاكمة للتأكد من محاسبة المتورطين وتطبيق العقوبات اللازمة.

الجدول رقم 33: علاقة متغير السن بتجاوز الجمارك والقيام بعملية التهريب

		[0-20] سنة	[20-40] سنة	]40-60 سنة]	60 سنة فما فوق	المجموع
السماح بتجاوز أفراد الجمارك	التكرار	1	27	13	6	47
	النسبة	1.66	%45.29	%21.35	%10	%78
عدم السماح بتجاوز أراد الجمارك	التكرار	8	4	1	0	13
	النسبة	%13.33	%6.71	%1.75	0	%22
المجموع	التكرار	9	31	14	6	60
	النسبة	%15	%52	%23	%10	%100

تأكيدا لما تم الوصول إليه في السؤال السابق، فإن الجدول أعلاه يبين أن نسبة 78% من المبحوثين أكدوا بأنه سبق وأن تم لهم السماح بتجاوز الجمارك والقيام بعملية التهريب، في حين أن النسبة الباقية ضئيلة وبلغت 22% أكدوا حرمانهم من تجاوز الجمارك ومنعهم من التهريب.

بالنسبة لتأثير متغير السن، فتين أن أكثر الفئات العمرية تجاوزا لحاجز الجمارك عادت إلى الفئة المحصورة بين 20 إلى 40 سنة، وقد بلغت 45.29% **تليها فئة 40-60 سنة بنسبة 21.35%، وهذا يفسر بأن هاته الفئة العمرية تمثل فئة الشباب من ذوي الخبرة، إذ أن هاته الفئة يمكن ان يكون لها باع في ممارسة نشاط التهريب، وبالتالي أصبحت لهم خبرة كافية لطريقة التعامل مع مختلف الحواجز التي تعترضهم والتي يتم وضعها من طرف عناصر الجمارك، كما أنهم أصبحوا يميزون بين الأعوان الذين يمكن أن يتواطؤوا معهم في عملية التهريب عن سواهم، وبالتالي تكون فرصهم لتجاوز الحاجز أكبر من غيرهم من بقية الفئات خاصة الفئة الأقل سنا.**

أما العدد الكبير لاستجابة العينة بشكل ايجابي مع هذا التسؤال، والتي تتعلق بكثرة عمليات التهريب التي تتم يوميا عبر الحدود رغم وجود نقاط تفتيشية من قبل الجمارك وهذا لم يمنع من استمرار المهربين في الدخول والخروج عبر المناطق الحدودية لتهريب السلع وإدخال أخرى.

حيث أكد أفراد العينة أن هاته السهولة في الدخول والخروج والقيام بالتهريب مردها إلى ابتزاز بعض افراد الجمارك بدفع أموال لهم ورشوتهم حتى يستطيعوا ادخال أو اخراج البضائع غير المرخص بها وغير المفوترة فلا يجدون بدا من ذلك ويخضعون للأمر الواقع حتى يتسنى لهم تمرير سلعهم وبضائعهم وعدم الدخول في مناوشات وصراع هم خاسرون في مسبقا

ومما سبق، فإن ذلك يشير إلى فساد في إدارة الجمارك أو في الأجهزة المعنية بتنفيذ القوانين الجمركية. قد يتم تلقي رشاوى من قبل المهربين لأفراد الجمارك للسماح لهم بتجاوز الجمارك دون اكتشاف.

إضافة إلى أنه قد يحدث تواطؤ بين المهربين وبعض أفراد الجمارك أو السلطات المعنية، حيث يتم تلقي رشاوى أو تبادل الخدمات غير القانونية مقابل تسهيل عملية التهريب. هذه العلاقات غير القانونية تفتح الباب أمام المهربين لتجاوز الجمارك دون أن يتم اكتشافهم.

الجدول رقم 34: معرفة هل سبق وأن قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات ضد الإطارات والأعوان الفاسدين

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	7	12
لا	53	88
المجموع	60	%100

من البيانات التي تم تقديمها، يتضح أن الأجهزة الأمنية لم تقم بحملة اعتقالات ضد الإطارات والأعوان الفاسدين بناءً على نتائج العينة المذكورة. حيث أجاب 53 شخصًا (88%) بأنه لم يتم تنفيذ حملة اعتقالات. بينما أجاب 7 أشخاص (12%) بأنه تمت حملة اعتقالات،

من النتائج، يمكن استنتاج أن الأجهزة الأمنية لم تتخذ إجراءات قوية لمحاربة الفساد واعتقال المسؤولين الفاسدين المتورطين في عمليات التهريب حتى الآن. قد يكون هناك أسباب مختلفة لعدم حدوث حملة اعتقالات، مثل ضعف التوثيق أو قلة الأدلة المتاحة لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الفاسدين.

مع ذلك، يجب أن يكون محاربة الفساد وتطهير الأجهزة الأمنية من الفاسدين من بين أولويات الحكومة. يجب تعزيز الرقابة والمراقبة، وتوفير الموارد اللازمة لإجراء تحقيقات شاملة وفعالة، وتوفير حماية للمبلغين عن الفساد. يجب أيضًا تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في المؤسسات الأمنية وتعزيز دور القضاء في محاسبة المسؤولين الفاسدين وتطبيق العقوبات اللازمة.

فمكافحة الفساد وتحقيق العدالة يتطلب تعزيز الرقابة وتعزيز التوعية بين الأجهزة الأمنية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بمكافحة التهريب، بما في ذلك الجمارك والشرطة والنيابة العامة والقضاء. يجب أيضًا توفير الموارد اللازمة وتطوير استراتيجيات فعالة للتحقيق والمحاكمة، وتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في المؤسسات الأمنية، وتشجيع المبلغين عن الفساد على الخروج والإبلاغ عن أي انتهاكات تتعلق بالتهريب.

الجدول رقم 35: معرفة ما يمثل للأعوان القائمين على حماية الحدود من التهريب بالنسبة لعينة الدراسة

الإجابة	التكرار	النسبة
يقومون بمهام وطنية	24	40
يمارسون الصعلكة	36	60
المجموع	60	%100

من خلال النتائج أعلاه، يعتقد 60% من العينة أن الأعوان القائمين على حماية الحدود يمارسون الصعلكة، يمكن أن يرجع هذا الاعتقاد إلى وجود بعض هؤلاء الأعوان الذين قاموا في السابق بالقيام بمجموعة من عمليات الابتزاز تجاه المهربين وطلب الرشوة ما أدى بهم إلى اعتبارهم أصحاب طمع واستغلاليين.

بينما لوحظ أن 40% من العينة تعتقد أن يقومون بمهام وطنية، يمكن فهم هذه النتائج على أنها تعكس اختلافًا في الوعي والرؤية الشخصية لدى أفراد العينة المستجوبين، والذي يمكن أن يكون ناتجًا عن خبراتهم الشخصية أو تعرضهم للتهريب أو المخالفات المرتبطة به.

إجابة السؤال 34 من دليل المقابلة:

لو أنيجت لك فرصة الالتحاق بأسلاك الجمارك أو أعوان حماية الحدود كيف تتصرف ازاء المهربين ؟

اختلفات اجابات الافراد المبحوثين على هذا التساؤل، حيث أكد أغلبهم على أنهم في حال ما أتيحت لهم فرصة الالتحاق بأسلاك الجمارك أو أعوان حماية الحدود فإنهم سيقومون بالتغاضي عن المهربين شرط أن يدفعوا لهم ما يريدون

ومنهم من أكد على رفض هاته الوظيفة حتى لو اتيحت له بشكل يسير لأنها حسب نظرهم تعرضهم للأتعاب والمخاطر المحدقة وتجعلهم يضطرون لأخذ الرشوة أو التغاضي عما يفعله المهربون

والقليلة القلة من المبحوثين أفادوا بأنهم سيسعون لمنع التهريب والوقوف حائلا دون التعاون مع المهربين ومكافحة هاته الجريمة مهما كلفهم الأمر

إجابة السؤال 35 من دليل المقابلة:

في رأيك كيف تستطيع الدولة مكافحة جرائم التهريب في المناطق الحدودية ؟

تركزت اغلبية الاجابات على الأساليب التالية:

- التوعية والتثقيف: يمكن توعية المجتمع وتثقيفه حول خطورة جرائم التهريب وأثرها السلبي على الاقتصاد والأمن الوطني، وذلك بتوجيه حملات إعلامية وتثقيفية للمواطنين والمهنيين.
- تعزيز الرقابة الجمركية على الحدود: يمكن تعزيز الرقابة الجمركية على الحدود بزيادة عدد الأفراد العاملين فيها، وتحسين التجهيزات والمعدات المستخدمة في الفحص والتفتيش عن البضائع والأشخاص.
- التعاون مع دول الجوار: يمكن تحسين التعاون مع دول الجوار من خلال تبادل المعلومات والمخابرات حول المهربين والشبكات المتورطة في جرائم التهريب، وتنسيق الجهود في إطار مشترك لمواجهة هذه الجرائم.
- تطبيق القوانين والعقوبات الرادعة: يجب تشديد تطبيق القوانين والعقوبات الرادعة على المهربين والمتورطين في جرائم التهريب، وذلك بالتعاون مع القضاء والشرطة والأجهزة الأمنية.

استنتاج جزئي خاص بالمحور الثالث:

من خلال البيانات المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بالفرضية الثالثة، تبين أن هناك تواطئ بين المهربين مع أعوان الجمارك من خلال السماح لهم بالمرور عبر الحواجز الحدودية، وتلقي الرشوى والمساهمة في مختلف العمليات المتعلقة بالفساد المالي وهذا كله يؤكد على استمرارية النشاط التهريبي بإيعاز وتواطئ من بعض المسؤولين.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

1- محور البيانات الشخصية:

- كل افراد العينة المبحوثة من فئة الذكور وهذا عائد إلى أن فئة الدراسة المستهدفة اقتضت التحصل على هاته النتائج
- العمرية تمثل النسبة الأعلى في العينة بنسبة 52% من إجمالي العينة.
- الغالب من أفراد العينة المبحوثة من عنصر الشباب كما انهم ينتمون إلى المرحلة العمرية التي يكونون فيها في ذروة نشاطهم وعطائهم (من 20 إلى 40 عامًا)
- مرحلة الثانوية هي المستوى التعليمي الذي يشكل الأكثر شيوعاً بين الأفراد المشمولين بالدراسة.
- غالبية العينة من العزاب أو المتزوجين والذين يشكلون الحالة الثانية الأكثر شيوعًا بين أفراد الفئة المستهدفة من الدراسة
- يمكن الاستنتاج من هذه النتائج أن العينة التي تم جمعها تمثل أفراداً يعيشون بشكل رئيسي في المناطق الحضرية أو المدن، رغم أن الظاهرة المدرسة تستهدف مناطق حدودية تكون في غالب أحيانها من المناطق الريفية النائية التي ينقص فيها عدد السكان
- معظم الأشخاص المبحوثين يعيشون في شقق بينما كانت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في منازل فردية أو فيلات أقل، وهاته المساكن بشكل غالب مستأجرة، رغم وجود من لهم ملكية لها

2- نتائج محاور المقابلة:

2-1-نتائج المحور الأول:

- تختلف فترات الاستيقاظ من النوم بالنسبة لعينة الدراسة، غير أنهم في الغالب يكون الوقت صباحا أو ليلا
- مارس أغلب المبحوثين نشاط مهني سابق، ويفسر بأن ممارسة نشاط مهني سابق تعد مؤشرًا على الخبرة والكفاءة في العمل، مما يمنح الأفراد الممارسون لنشاط مهني سابق ميزة على الأفراد الذين لم يمارسوا أي نشاط مهني سابق.
- الذين لم يمارسوا أي نشاط سابقا فهذا عائد إلى عدة أسباب منها عدم تمكنهم من الحصول على مهنة أو ممارسة أي نشاط سابق ، أو عدم الكفاءة والهروب من الأعمال المهنية التي تعد في نظرهم غير مناسبة أو شاقة أو لها مدخول مادي ضعيف.
- البيئة التي تحوي المبحوثين يمكن لها أن توفر لهم وظائف أو أعمال تجعلهم يستفيدون من مداخيل مادية قارّة ليعيشوا منها.
- العديد من الأفراد من عينة الدراسة إما أنهم لم تتح لهم فرصة المشاركة في الحصول على وظيفة نظرا لغياب المسابقات المنظمة لها أو عدم توفر مناب عمل بالمناطق التي يقطنون بها
- أغلبية مفردات العينة يرون بأن الشهادة العلمية هي السبب وراء عدم حصولهم على العمل بسبب وجود صعوبات في الحصول على فرص عمل بعد التخرج، وربما يعود ذلك إلى زيادة العرض من حملة الشهادات العلمية ونقص الطلب على العمالة في بعض القطاعات الاقتصادية.
- أغلبية أفراد العينة ليس لديهم سوابق قضائية في ممارسة التهريب
- النسبة الغالبة من المتورطين في ممارسة التهريب تعرضوا للسجن كعقوبة، وهذا لأن القضاء يعتبر التهريب جريمة خطيرة ويفرض عقوبة السجن كعقوبة رئيسية
- لا يرغب ممارسي مهنة التهريب في ترك المجال الذي يعرفونه جيدًا والانتقال إلى مجال غير مألوف، أو عدم كفاءة العرض المقدم وبالتالي الرغبة في الاستمرار في ممارسة نشاطهم الحالي.
- لدى عينة الدراسة تحيزًا قويًا تجاه ممارسة التهريب على حساب البحث عن عمل دائم، وهو ما يشير إلى وجود مشاكل وتحديات تدفعهم إلى رؤية نشاط النهريب ملاذ لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم.

2-3-نتائج **المحور الثاني: هناك خيارات عقلانية لدى الفاعلين في ممارسة التهريب**

- بالنسبة لأفراد العينة، فأهم سبب يدفعهم لممارسة التهريب هو الربح السريع، إضافة إلى المعانات من البطالة
- غالبين المبحوثين يؤكدون تحسن حالتهم المادية بعد ممارسة نشاط التهريب
- أهم المخاطر التي يواجهها الممارسون لنشاط التهريب هي المطاردات اليومية وكذت امكانية التعرض للعنف المحتمل والاعتقالات
- أغلبية المبحوثين لا يتوفر لديهم أي ضمانات تدفعهم لزيادة النشاط التهريبي، وهذا يشير إلى وجود مشكلة اقتصادية كبيرة في المجتمع وعدم توافر فرص العمل والعديد من المشاكل الأخرى التي تجعل الأفراد يبحثون عن وسائل لتحسين وضعهم المادي
- يتلقى المهربون الدعم والتحفيز من قبل أصدقائهم بالدرجة الأولى لمواصلة النشاط، والذي قد يشجعهم على مواصلة هذا النشاط عبر تقديم الدعم المادي أو النفسي أو الاجتماعي.
- يستمع المهربون بشكل دوري إلى الأغاني الحماسية والصاخبة في صورة أغاني الراب والراي والتي تشكل حافزا لهم لمواصلة النشاط التهريبي
- افادت النتائج ايضا أن الاستعراضات التي يمارسها المهربون بسياراتهم في المناسبات والأعراس مبهرة تعتبر هي الأخرى حافز كبير يدفع بالشباب إلى خوض تجربة التهريب لتقليد هاته الاستعراضات
- يعتبر المهربين كل من اعتقل منهم من قبل السلطات بأنه مظلوم من طرفهم ويجب أن يغادر السجن، وعند مغادرته تقام له الأفراح والاحتفالات كأنه بطل قومي أو صاحب حق انتصر لحريته

3-3-نتائج المحور الثالث: هناك تواطئ رسمي يمكن الفاعلين من تعزيز نشاطهم التهريبي

- يتلقى المهربون الدعم من مع بعض أعوان الجمارك وهو الأمر الذي يؤدي إلى كثرة عمليات التهريب، مما يسمح للمهربين بالتحرك دون الكشف عنهم أو العرض على الجمارك. حيث يتعمد المهربون ابرام علاقات معهم عن طريق الرشاوي والفساد
- عند المرور بحاجز للتفتيش، يلجأ أغلب المهربين خاصة الماهرين منهم إلى المخاطرة بالهروب أو التفاوض بالدفع والرشوة
- شهد العديد من أفراد العينة على حالات من الفساد قدمها المهربون للسلطات حتى يتم الافراج عنهم أو تجاوز الحاجز الخاص بهم
- نادرا ما تقوم الأجهزة الامنية بحملة اعتقالات ضد الاطارات والأعوان الفاسدين المتواطئين مع المهربين، اذ يعتبرون بالنسبة إليهم أمثال الصعاليك المشاركين في جريمة التهريب
- أكد أغلب المبحوثين على أنهم في حال ما أتيحت لهم فرصة الالتحاق بأسلاك الجمارك أو أعوان حماية الحدود فإنهم سيقومون بالتغاضي عن المهربين شرط أن يدفعوا لهم ما يريدون ومنهم من أكد على رفض هاته الوظيفة حتى لو اتيحت له بشكل يسير لأنها حسب نظرهم تعرضهم للأتعاب والمخاطر المحدقة وتجعلهم يضطرون لأخذ الرشوة أو التغاضي عما يفعله المهربون
- من بين الوسائل التي اقترحت لمواجهة التهريب نجد: التوعية والتثقيف، تعزيز الرقابة الجمركية على الحدود وتنظيفها من الأعوان الفاسدين وأخيرا تطبيق القوانين والعقوبات الرادعة

رابعا: نتائج اختبار الفرضيات:

بعد جمع البيانات وتحديد نتائج كل محور وما يقابله من فرضيات توصلنا إلى ما يلي:

نصت الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي:

- **توجد علاقة بين البطالة وزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية**

وبعد جمع البيانات تبين أنه هناك علاقة طردية بين البطالة وزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية، أي أنه كلما ارتفع معد البطالة زاد تشكل جماعات التهريب

نصت الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي:

- **توجد علاقة بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي وزيادة تشكل جماعات السرقة والاعتداء على الأهالي**

وبعد جمع البيانات تبين أنه هناك علاقة تربط بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي وزيادة تشكل جماعات السرقة والاعتداء على الأهالي

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي:

- لا توجد أي علاقة بين الوضع الاجتماعي وتراجع الجماعات الاجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية للجزائر

وبعد جمع البيانات تم نفي هاته الفرضية، حيث توصلنا إلى أن الوضع الاجتماعي له سبب مباشر في زيادة أو تراجع الجماعات الاجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية للجزائر (علاقة عكسية)

بالنسبة للفرضية الرئيسية

نصت الفرضية الرئيسية على ما يلي:

- تعتبر ظاهرة التهميش الاجتماعي سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر.

وبعد جمع المعلومات نتائج الفرضيات الفرعية تم تأكيد الفرضية الرئيسية

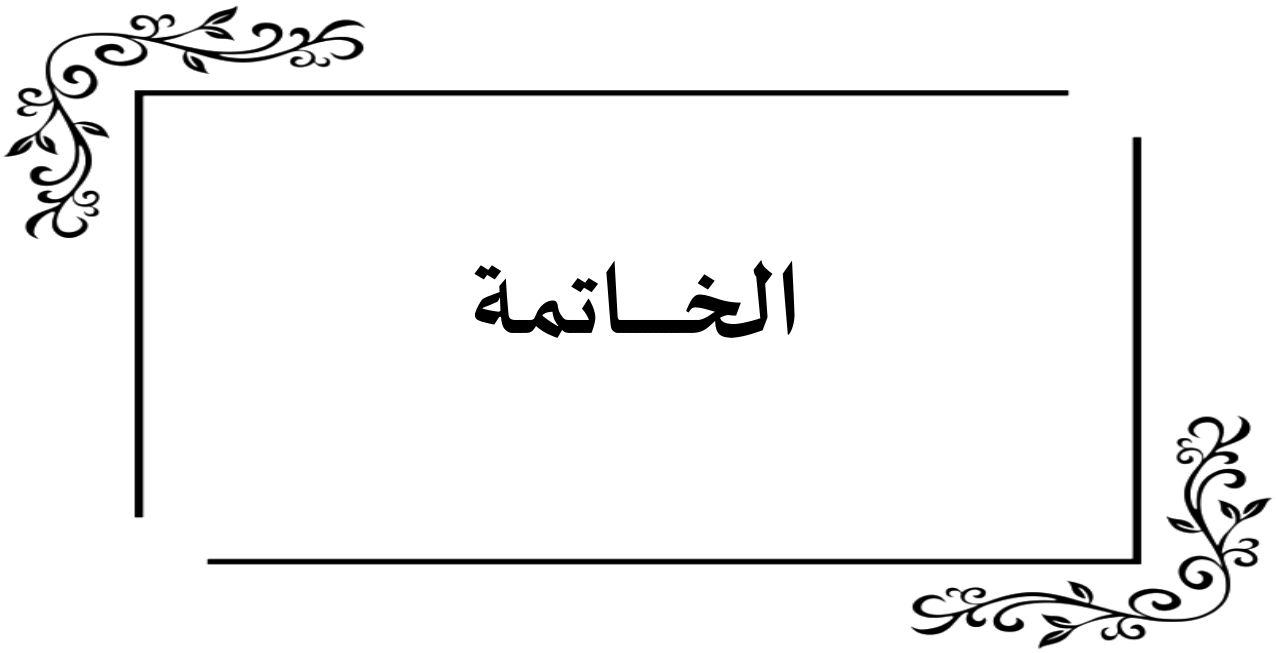

الخـــاتمة

خاتمة:

ومن خلال معالجتنا لموضوع التهميش الاجتماعي وعلاقته بتكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر دراسة ميدانية على جماعات التهريب ببئر العاتر، تبين أن التهميش الاجتماعي يعتبر سببا رئيسيا في تكوين جماعات التهريب، إذ أنه يتسبب. في تفاقم الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، حيث يواجه الأفراد المهمشون صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والإسكان والتغذية الكافية، مما يزيد من هشاشتهم وتضافرهم في دائرة الفقر.

كما أن التهميش الاجتماعي له تأثيرات سلبية على المجتمع بشكل عام، والتي تحفز على زيادة التوترات الاجتماعية والتشجيع أكثر للخوض في غمار عمليات التهريب.

وقد توصلنا إلى جملة الاستنتاجات السابقة بعد أن تأكدنا من صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها والمتمثلة في:

- هناك علاقة طردية بين البطالة وزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية، أي أنه كلما ارتفع معدل البطالة زاد تشكل جماعات التهريب
- هناك علاقة تربط بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي وزيادة تشكل جماعات السرقة والاعتداء على الأهالي
- التهميش الاجتماعي له سبب مباشر في زيادة أو تراجع الجماعات الاجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية للجزائر (علاقة عكسية)

بالنسبة للفرضية الرئيسية، فقد تبين أن:

- ظاهرة التهميش الاجتماعي تعتبر سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر.

وفي هذا الشأن، لابد من الاشارة إلى بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن ندعم بها هاته الدراسة ومنها:

- لمكافحة التهميش الاجتماعي، يجب تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير فرص التوظيف المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وتشجيع المشاركة السياسية وتوفير حماية قانونية لحقوق الأفراد المهمشين.
- يجب أن يتم التركيز على توعية الشباب وتوفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لهم، وذلك لتجنب إلقاءهم في أنشطة غير قانونية ومكافحة ظروف الفقر والتهميش التي قد تدفعهم إلى اللجوء إلى التهريب.

- يجب تعزيز الرقابة والتفتيش على الحدود لمنع تهريب السلع والممتلكات غير المشروعة، كما ينبغي استخدام التكنولوجيا المتطورة مثل الأجهزة الكشفية ونظم المراقبة لتحسين الكشف عن المخالفات.
- يجب أن تكون العقوبات القانونية لجرائم التهريب صارمة ومطبقة بشكل فعال. ينبغي أن تتضمن العقوبات السجن والغرامات الباهظة والمصادرة للأصول غير القانونية المهربة.
- ينبغي توجيه جهود توعية الجمهور بأضرار جريمة التهريب وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية. يمكن تنظيم حملات توعية وإعلام لتسليط الضوء على ضرورة احترام القوانين والتداعيات السلبية للتهريب.
- يجب توفير فرص اقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، خاصة في المناطق المهمشة، للحد من الفقر والحاجة إلى اللجوء إلى أنشطة غير قانونية مثل التهريب.

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. ابن المنظور، **لسان العرب**، ، دار صادر بيروت، مجلد 1، بيروت، د س ن
2. أحمد مختار عبد الحميد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ج3، 2008
3. أحمد وفا، **جريمة التهريب الجمركي ودور الشرطة في مكافحتها** ، مركز الإعلام الأمني، ج 1، يوليو 2010
4. ذياب البداينة. **المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة ندرة الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها** ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض 1999
5. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000
6. رشيد زرواتي: **تدريبات في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار هومة ، الجزائر- ط1-2002
7. رشيد زرواتي: **تدريبات في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار هومة ، الجزائر- ط1-2002
8. سلطان بلغيت : **اضاءات منهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، ط1 دار بن طفيل للنشر الجزائر – 2011
9. عبد الخالق محمد علي: **خطوات نحو بحث النهج الإعلامي** ، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010
10. عبد العزيز العشاوي، **أبحاث القانون الجنائي** ، ج 2، دارهومة ، الجزائر ، 2006
11. عمر احمد مختار عبد الحميد ، **معجم اللغة العربية المعاصرة** ، عالم الكتب للنشر, القاهرة ، ج3، المجلد 1, 2008
12. عوينان عبد القادر، **محاضرات في المنهجية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي امحمد، البويرة، الجزائر، 2018/2017
13. غريب سيد أحمد، **علم اجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، 2000
14. فايز السيد اللمساوي و أشرف فايز اللمساوي ، **موسوعة الجمارك والتهريب الجمركي** ، دار الكتب القانونية ، مصر: 2004

15. كوركيس يوسف داوود، **الجريمة المنظمة**، الدار العلمية الدولية للنشر، الأردن.
16. لامية ،شعبان، **جريمة التهريب في التشريع الجزائري**، جامعة تبسة، الجزائر
17. مجموعة مؤلفين. **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي** ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2014.
18. محمد بن الأزهري الهروي، **معجم تهذيب اللغة**، ط1، دار التراث العربي، بيروت، ج11، 2001
19. محمد حسن علاوي ، اسامة كامل راتب: **البحث العلمي في العلوم الانسانية**، دار الفكر العربي - ط2 - القاهرة مصر 1999
20. محمد حسن علاوي ، اسامة كامل راتب: **البحث العلمي في العلوم الانسانية**، دار الفكر العربي - ط2 - القاهرة مصر 1999
21. محمد عبيدات وآخرون : **منهجية البحث العلمي (القواعد –المراحل –التطبيقات)** ، الأردن ، دار وائل ، ط2 ،1999
22. مروان عبد المجيد إبراهيم:**أسس البحث العلمي لأعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2000
23. مروان عبد المجيد إبراهيم:**أسس البحث العلمي لأعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2000

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أيمن أحمد فرج البرديني: **العلاقة بين اللغة واضطراب التكامل الحسي عند الأطفال المتوحدين**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس، جامعة غزة، 2006
2. بوطالب براهيمي، **مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم التجارية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية 2011/2012
3. حسيبة رحماني، **خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة 2019.
4. عبد الوهاب سيواني، **التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007

5. فريجة ابراهيم الذهبي، **الاستبعاد الاجتماعي للتلميذ وعلاقته بالفشل الدراسي، دراسة ميدانية في مركز التكوين المهني والتمهين ببلدية الدبيلة، ولاية الوادي**، رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2019

6. مبارك بن الطيبي، **التهريب الجمركي و وسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية 2009/2010

7. مبارك بن الطيبي، **التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري** ، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرامي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، كلية الحقوق ، 2009-2010.

8. محمد البشير موسي، **التهريب الجمركي و أثره على التجارة الخارجية حالة الجزائر – مذكرة ماستر**، قسم علوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2014/2015

9. هاجر كرماش ، **جريمة التهريب الجمركي**، مذكرة ماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر ، بكسرة، 2015-2016

ثالثا: المجلات

1. بن شمسة أمال، **اللامساواة الاجتماعية والفقر**، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 20، العدد 02، 2019

2. بوطبال سعد الدين، **تحليل نفسي اجتماعي للجماعات المنحرفة والاجرامية في أحياء السكنات الاجتماعية بالجزائر**، مجلة التراث، جامعة الجلفة، عدد23، 2016

3. بوطرفة نوال، **عن الاقصاء الاجتماعي والمقصيين الاجتماعيين**، مجلة آفاق العلوم، العدد 16، سنة 2019

4. حياة بن عيسى، **جريمة التهريب الجمركي**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد2، 2014

5. زكية سبتي، **البطالة والإقصاء الاجتماعي**، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 07، سنة 2006

6. عبد الرحمن الكريمي، عمر السعيدي، **تأثير الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد الوطني: دراسة ميدانية في المملكة المغربية**، مجلة الجريمة والعدالة الجنائية، 2019

7. عبد الرحمن بن يحيى الزهراني "**منهجية تحليل الشبكات في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب**". مجلة الأمن والسلامة الجنائية، المجلد 1، العدد 1، 2019

8. غنيمة حسن البحري، **الإقصاء الإجتماعي**، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج 38، ع148، 2021

9. كامل، علياء الحسين محمد. "**دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية: دراسة انثروبولوجية**" .مجلة كلية الآداب مج13، ع2، 2021

10. مايا خاطر. **الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها** . مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 27. العدد 3 . 2011

11. محمد الدحيم، "**التطرف الديني في العالم الإسلامي: تحليل جنائي واجتماعي** "، مجلة الإرهاب والتطرف العنيف، العدد 3، المجلد 9، 2019

12. ينظر: قاسم حوراء محمد، **الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)**، مجلة الفلسفة، العدد 14، سنة 2019

13. يوسفي حدة، **مواجهة التهميش والاقصاء الاجتماعي من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية: دراسة استكشافية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 6، سنة 2019

الملاحـــــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة
سنة ثانية ماستر

مقابلة حول

التهميش الاجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر

دراسة ميدانية ببلدية بئر العاتر ولاية تبسة

نحن بصدد إعداد مذكرة تخرج حول الموضوع المذكور أعلاه ، فنرجو منكن الاجابة عن الأسئلة المطروحة بكل دقة ونعدكم بالسرية التامة.

اعداد الطلبة:
عقبة رمضاني
معمّر عمر

إشراف الأستاذ:
عاشور مولدي

السنة الجامعية: 2023/2022

محور البيانات الشخصية:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

[أقل من 20 سنة] ☐ [20-40 سنة] ☐]41-60 سنة] ☐ 60 سنة فما فوق ☐

3- المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ جامعي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐ أخرى:.....

4- الحالة المدنية:

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5- عدد الاولاد (إن وجد):

6- العامل الجغرافي:

يسكن في المدينة ☐ يسكن في الريف ☐

7- نوع السكن:

فردي ☐ شقة ☐ فيلا ☐ أخرى أذكر:.....

8- طبيعة السكن:

- ملكية ☐ إيجار ☐

<u>المحور الأول: علاقة التهميش بزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية</u>

9- غالبا متى تستيقظ من نومك؟

- باكرا ☐ صباحا ☐ ليلا ☐ أخرى أذكر:.....

10- هل سبق لك وأن مارست نشاط مهني معين؟

- نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا، لماذا؟.....

.....

11- هل لديك أي مدخول يساعدك على تحمل أعباء الحياة؟

- نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا، لماذا؟.....

.....

12- هل شاركت مسبقا في مقابلات عمل أو مسابقة توظيف ؟

- نعم ☐ لا ☐

أذكرها إن وجدت؟.....

13- هل ترى أن الشهادة العلمية وراء عدم حصولك على العمل؟

- نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بلا، أذكر أسباب أخرى إن وجدت؟

.....

14- هل لك سوابق قضائية فيما يخص ممارسة التهريب؟

- نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم، هل تعرضت لعقوبة:

- السجن ☐ الغرامة ☐ أخرى أذكر:.....

15- لما يمارس الشباب التهريب ؟

.....

.....

16- في حالة توفر منصب عمل دائم، أيهما تختار؟

- مغادرة نشاط التهريب والقبول بالمنصب ☐

- رفض المنصب ومواصلة نشاط التهريب ☐

المحور الثاني: هناك خيارات عقلانية لدى الفاعلين في ممارسة التهريب

17- ماهو الدافع الأساسي لدخولك إلى نشاط التهريب؟

- البطالة ☐ المخاطرة ☐ الربح السريع ☐

- أخرى أذكر:.....

18- هل تحسنت حالتك المادية من خلال ممارستك للتهريب؟

- نعم ☐ لا ☐

في جميع الحالات كيف ذلك؟.....

.....

19- ماهي أهم المخاطر التي يواجهها الممارسون للتهريب؟

- **المطاردات اليومية** ☐ **العنف المحتمل** ☐

- **الاعتقالات** ☐ **الخسائر المادية** ☐

أخرى جدّد؟.....

20- هل هناك ضمانات تدفعك لزيادة النشاط التهريبي؟

- **لا يوجد ضماننات مع الاصرار على المواصلة في التهريب** ☐

- **يوجد ضمانات فوقية للتكفل المادي في حالة الأخطار** ☐

- **يوجد تضامن بين الرفاق في حالة وقوع خطر ما** ☐

أخرى تذكر؟.....

.....

21- هل تعتقد أن جماعات التهريب يرون أن نشاطهم مشروع؟

- **نعم** ☐ **لا** ☐

في حالة الاجابة بنعم، لماذا؟.....

.....

22- هل هناك من يحفز المهربين ويدعمهم على مواصلة النشاط التهريبي؟

- **نعم** ☐ **لا** ☐

في حالة الاجابة بنعم، هل هم؟

- **الأسرة** ☐ **الرفاق** ☐ **الأعيان** ☐

أخرى حدد؟.....

.....

23- هل سبق لك أن استمعت إلى بعض الأغاني التي تحفز على النشاط التهريبي؟

- **نعم** ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بنعم،ما نوع هذه الأغاني؟ شعبي راي ركروكي راب

24- هل تبهرك الاستعراضات التي يمارسها المهربون بسياراتهم في المناسبات والأعراس؟

- **نعم** ☐ **لا** ☐

في حالة الاجابة بنعم، لماذا؟.....

25- كيف تصف المهربين المحكوم عليهم بالسجن؟

- مجرمين ☐ مظلومين ☐ أبطال ☐

أخرى حدد؟.....

26- صف لنا الحالة السائدة بعد خروج المهرب من السجن؟

- لا حدث ☐ عرس ☐ مهرجان ☐

أخرى أذكر؟.....

المحور الثالث: هناك تواطئ رسمي يمكن الفاعلين من تعزيز نشاطهم التهريبي

27- هل أنت على علاقة مع بعض أعوان الجمارك؟

- نعم ☐ لا ☐

28- هل يتعمد بعض المهربين ابرام علاقات مع بعض أعوان الجمارك؟

- نعم ☐ لا ☐

- في حالة الاجابة بنعم، ما فائدة هذه العلاقة؟

.....

.....

29- كيف يتصرف أمهر المهربين أمام الحاجز؟

- الخضوع للتفتيش ☐

- المخاطرة بالهروب ☐

- التفاوض بالدفع ☐

أخرى تذكر؟.....

.....

30- هل سبق وأن توقفت على حالات فساد أو رشوة قدمها المهربين لدى بعض السلطات؟

- نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم، كيف ذلك؟

.....

.....

31- هل سبق وأن سمح لكم بتجاوز الجمارك والقيام بعملية التهريب ؟

- **نعم** ☐ **لا** ☐
- **في حالة الاجابة بنعم، كيف ذلك؟**.....

.....

32- هل سبق وأن قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات ضد الإطارات والأعوان الفاسدين ؟

- **نعم** ☐ **لا** ☐
- **في حالة الاجابة بنعم، كيف ذلك؟**.....

.....

33- ماهي تمثلك للأعوان القائمين على حماية الحدود من التهريب ؟

يقومون بمهام وطنية ☐

يمارسون الصعـلكة ☐

أخري تذكر :.....

34-لو أنيجت لك فرصة الالتحاق بأسلاك الجمارك أو أعوان حماية الحدود كيف تتصرف ازاء المهربين ؟

.....

.....

35-في رأيك كيف تستطيع الدولة مكافحــة جرائم التهريب في المناطق الحدودية ؟

.....

.....

.....

شكـرا على تعاملكم معنــا.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم علم الاجتماع

إذن بإيداع مذكرة ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): عاشور مولدي الرتبة: أستاذ

المشرف على مذكرة ماستر بعنوان: "المتعصبين الاجتماعي وصوره في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر"

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: علم اجتماع انحراف وجريمة

بعنـــــوان السنة الجامعية: 2023/2022

من إعداد: الطالب(ة)1 : عرعر عمر رقم التسجيل: 181834018793

الطالب(ة)2 : رمضاني عقبة رقم التسجيل: 171734021440

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي، وأنها تتوفر على الشروط المنهجية والعلمية،الشكلية والموضوعية، وبناءا عليه أسمح بإيداع المذكرة لدى أمانة القسم للمناقشة.

تبسة في : 30/05/2023

توقيع الأستاذ(ة) المشرف:

أ.د مولدي عاشور

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث

ملحق القرار رقم933المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عمر محمد بن محمد .....

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة رقم: 105581935 .....

الصادرة بتاريخ: 19-09-2017 عن دائرة/بلدية: بئر العاتر .....

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع الانحراف وجريمة .....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: التهميش الاجتماعي ودوره في تكوين .....

الجماعات الاجرامية بالجزائر .....

إشراف الأستاذ(ة): عاشور المولدي .....

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في: 29 ماي 2023

إمضاء المعني بالأمر

المصلحة طلب الاهتمام
تسهيلا ... شكرا ...
وتوفيقه امامنا
ليوم الجمعة
2023
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه: ورئيس ع. الحميد
عون إدارة الأقامية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث

ملحق القرار رقم933المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): رمضان عقبة

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة رقم: 109259201

الصادرة بتاريخ: 08-12-2016 عن دائرة/بلدية: بئر العاتر

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع - اتراف وجريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: التحديث الاجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر

إشراف الأستاذ(ة): عاشور الولدي

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في: 29 ماي 2023

إمضاء المعني بالأمر

ملخص:

- جاءت هاته الدراسة لتعالج موضوع التهميش الاجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر دراسة ميدانية على جماعات التهريب ببلدية بئر العاتر ولاية تبسة، هدفنا من خلالها إلى التعرف على الأسباب الكاملة وراء ظاهرة التهميش الاجتماعي ببلدية بئر العاتر، تحديد العلاقة التي تربط بين التهميش الاجتماعي وظاهرة تكوين الجماعات الاجرامية ببلدية بئر العاتر، حيث اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي في تحليل بيانات دليل المقابلة الذي قمنا بتوزيعه على عينة من 60 فردا، وتوصلنا في الأخير إلى اثبات فرضيات الدراسة، والمتلقة بوجود علاقة طردية بين البطالة وزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية، والعلاقة التي تربط بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي وزيادة تشكل جماعات السرقة والاعتداء على الأهالي، كما أن التهميش الاجتماعي له سبب مباشر في زيادة أو تراجع الجماعات الاجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية للجزائر (علاقة عكسية)، والفرضية الرئيسية: ظاهرة التهميش الاجتماعي تعتبر سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر.

كلمات مفتاحية: التهميش الاجتماعي، تكوين الجماعات الاجرامية، جماعات التهريب

Abstract:

This study came to address the issue of social marginalization and its role in the formation of criminal groups in Algeria, a field study on smuggling groups in the municipality of Bir al-Ater, the state of Tebessa, through which we aimed to identify the full reasons behind the phenomenon of social marginalization in the municipality of Bir al-Ater, to determine the relationship between social marginalization and the phenomenon of formation Criminal groups in the municipality of Bir al-Ater, where we adopted this descriptive approach in our research in analyzing the data of the interview guide that we distributed to a sample of 60 individuals, and we finally proved the hypotheses of the study, related to the existence of a direct relationship between unemployment and the increase in the formation of fuel smuggling groups on the eastern Algerian border , and the relationship between the sub-culture of rural society and the increase in the formation of groups of theft and assault on the people, and that social marginalization has a direct cause in the increase or decline of criminal groups in the eastern border regions of Algeria (an inverse relationship), and the main hypothesis: the phenomenon of social marginalization is considered a major cause in the formation criminal groups in Algeria.

Keywords: social marginalization, formation of criminal groups, smuggling groups